

تحقيق التوازن:

الوظائف والأجور عند وقوع الأزمات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

روبرت غاتي، ودانييل ليدرمان، ونيللي الملاخ، وجيسيكا توريس،
وجوانا سيلفا، ورنا لطفي، وإلياس سوفانوف



تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أكتوبر/تشرين الأول 2023

تحقيق التوازن: الوظائف والأجور عند وقوع الأزمات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

هذه المطبوعة هي نتاج عمل موظفي البنك الدولي مع إسهامات خارجية. ولا تشكّل النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة فيها بالضرورة وجهات نظر البنك الدولي، أو مجلس مديريه التنفيذيين، أو الحكومات التي يمثلونها. ولا يضمن البنك الدولي دقة البيانات الواردة في هذه المطبوعة. ولا تعني الحدود والألوان والمُسمّيات والمعلومات الأخرى المُبيّنة في أية خريطة في هذا العمل أي حكمٍ من جانب البنك الدولي على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد هذه الحدود أو قبولها.

وليس بهذا التقرير ما يشكل أو ما يعتبر قيداً على، أو تخلياً عن، الامتيازات أو الحصانات التي يتمتع بها البنك الدولي، فجميعها محفوظة على نحوٍ محدد وصريح.

الحقوق والأذون



هذه المطبوعة متاحة بموجب ترخيص نسب المشاع الإبداعي 3.0 لفائدة منظمة حكومية دولية (CC BY 3.0 IGO) <http://creativecommons.org/licenses/by/3.0/igo>. وبموجب هذا الترخيص، يحق لك نسخ هذا العمل، أو توزيعه، أو نقله، أو الاقتباس منه، بما في ذلك للأغراض التجارية، مع الالتزام بالشروط التالية:

نسبة العمل إلى المؤلف—يرجى الالتزام بالصيغة التالية عند الاستشهاد بهذا العمل: روبرتا غاتي، ودانييل ليدرمان، ونيللي الملاخ، وجيسيكيا توريس، وجوانا سيلفا، ورنا لطفي، وإلياس سوفانوف. 2023. تحقيق التوازن: الوظائف والأجور عند وقوع الأزمات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (تحقيق التوازن: الوظائف والأجور عند وقوع الأزمات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا *Balancing Act: Jobs and Wages in the Middle East and North Africa When Crises Hit*). تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أكتوبر/ تشرين الأول، واشنطن العاصمة: البنك الدولي. DOI: 10.1596/978-1-4648-2035-9. الترخيص: نسب المشاع الإبداعي CC BY 3.0 IGO

الترجمة—عند ترجمة هذا العمل، يرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية إلى جانب نسبة العمل إلى المؤلف: هذه الترجمة ليست من وضع البنك الدولي ويجب ألا تُعتبر ترجمة رسمية له، ولا يتحمل البنك الدولي أي مسؤولية عن أي محتوى أو خطأ في هذه الترجمة.

التعديل—في حالة تعديل هذا العمل، يرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية إلى جانب نسبة العمل إلى المؤلف: هذا اقتباس من عمل أصلي للبنك الدولي. وتقع المسؤولية عن وجهات النظر والآراء المُعبّر عنها في الاقتباس ووقوعاً حصرياً على عاتق كاتب الاقتباس، ولا يُقرها البنك الدولي.

محتوى الطرف الثالث—البنك الدولي لا يمتلك بالضرورة جميع مكونات المحتوى المتضمن في هذا العمل. ولذا، فإن البنك الدولي لا يضمن ألا يمس استخدام أي مُكوّن منفرد مملوك لطرف آخر متضمن في هذا العمل أو جزء من هذا المُكوّن بحقوق تلك الأطراف الأخرى. وتقع مخاطر أية دعاوى قد تنشأ عن مثل هذا المساس على عاتقك وحدك. وإذا أردت أن تعيد استخدام أحد مُكوّنات هذا العمل، فإنك تتحمل مسؤولية تحديد هل يقتضي الأمر الحصول على ترخيص لذلك الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق الملكية. ومن أمثلة المكونات، على سبيل المثال لا الحصر، الجداول أو الأشكال أو الصور.

ويجب توجيه جميع الاستفسارات عن الحقوق والتراخيص والأذون إلى إدارة مطبوعات البنك الدولي على العنوان التالي:

World Bank Publications, The World Bank Group, 1818 H Street NW, Washington, DC 20433, USA

البريد الإلكتروني: pubrights@worldbank.org

ISBN (نسخة إلكترونية): 978-1-4648-2035-9

DOI: 10.1596/978-1-4648-2035-9

صورة الغلاف: (باتجاه عقارب الساعة من أعلى الصور من اليسار إلى اليمين)

BearFotos/Shutterstock.com, M2020/Shutterstock.com, hans.slegers/Shutterstock.com

صورة الغلاف مستخدمة بإذن؛ يجب الحصول على إذن آخر عند إعادة استخدامها.

تصميم الغلاف: راجيش شارما

iv	شكر وتقدير
v	الاختصارات
vi	توطئة: عندما يصبح الوضع الطارئ الحالي مصيراً
1	الفصل الأول مقدمة وعرض عام للنتائج
1-1	تحقيق التوازن عند وقوع الأزمات
2-1	آفاق النمو الإقليمي
3-1	الجانب الإنساني لصدمة الاقتصاد الكلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
4-1	آثار النتائج وخيارات السياسات
5	الفصل الثاني الآفاق الاقتصادية الكلية
1-2	تنبؤات النمو للمنطقة
2-2	التضخم
3-2	معدلات التبادل التجاري منذ صدمة جائحة كورونا
17	الفصل الثالث كيف تستجيب أسواق العمل للصدمة؟
1-3	المفاضلات في تعديلات سوق العمل
2-3	هوامش التعديل في سياقات التضخم المنخفض والتضخم المرتفع
3-3	هوامش التكيف مع صدمات الاقتصاد الكلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
22	الفصل الرابع كيف تكيفت سوق العمل بعد صدمة جائحة كورونا؟
1-4	التكيف من خلال التغييرات في مستويات التشغيل
2-4	التغييرات في مستويات التشغيل مقابل التغييرات في ساعات العمل
3-4	العوامل الكامنة وراء التقلبات في معدلات البطالة
4-4	تأثير الجائحة على فقدان الوظائف بين العمال غير الرسميين
31	الفصل الخامس كيف تكيفت سوق العمل بعد الخفض الكبير في العملات؟
1-5	تعديلات في اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية
2-5	التعديل في أعقاب خفض قيمة الجنيه المصري في عام 2016
35	الفصل السادس كيف تكيفت سوق العمل بعد صدمة التبادل التجاري السليبي؟
1-6	تعديلات في اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية
2-6	التكيف في أعقاب صدمة أسعار النفط في إيران في 2014-2015
39	الفصل السابع الآثار السلبية على العمالة وتدهور مستويات المعيشة
1-7	العواقب السلبية طويلة الأجل للتزوج الوظيفي
2-7	تآكل الأجور: تعميق التفاوت في الدخل والتأثير على الفقراء بشكل غير متناسب
3-7	خيارات السياسات للتصدي لتحديات سوق العمل
43	المراجع
47	الملحق (أ) تأثير جائحة كورونا على البطالة حسب العمر والوضع من حيث الهجرة
49	الملحق (ب) مؤشرات سوق العمل المجمعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الأشكال

- الشكل 1-1 المفاضلة بين السعر والكمية في تعديلات سوق العمل..... 1
- الشكل 2-1 خيارات السياسات للاستجابة لتعديلات أسواق العمل..... 4
- الشكل 1-2 مؤشر النمو التراكمي في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الفعلي والمتوقع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2021-2024..... 6
- الشكل 2-2 مؤشر التغيرات في توقعات القطاع الخاص لإجمالي نمو الناتج المحلي الحقيقي في 2023 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ فبراير/شباط 2022..... 7
- الشكل 3-2 أسعار خام برنت، يناير/كانون الثاني 2022-ديسمبر/كانون الأول 2023..... 7
- الشكل 4-2 أسعار الفائدة الأساسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في فبراير/شباط 2022 والتغير في الأسعار بين فبراير/شباط 2022 وسبتمبر/أيلول 2023..... 10
- الشكل 5-2 مؤشر النمو التراكمي في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2019-2024..... 12
- الشكل 6-2 التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد تعديله لمواءمة تقلبات أسعار الصرف، حسب الاقتصاد..... 14
- الشكل 7-2 مؤشر الأسعار العالمية للذرة الصفراء والقمح وزيت فول الصويا، يناير/كانون الثاني 2020-يوليو/تموز 2024..... 14
- الشكل 8-2 مؤشر التقلب في معدلات التبادل التجاري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 1980-2023..... 15
- الشكل 9-2 الارتباط بين معدلات البطالة ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، حسب مستوى دخل البلد، 2022..... 16
- الشكل 1-3 استجابة أسواق العمل للتقلبات في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية..... 20
- الشكل 1-4 نتائج انحدار الآثار الثابتة لنواتج سوق العمل في عينة عالمية من اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، 2017-2022..... 23
- الشكل 2-4 تسريح العمال وتخفيض ساعات العمل أو الأجور في أعقاب ظهور جائحة كورونا (نوفمبر/تشرين الثاني 2020-أغسطس/آب 2021) في بلدان مختارة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا..... 23
- الشكل 3-4 التغير بالنقاط المئوية في البطالة بين الرجال والنساء الذي يمكن أن يعزى إلى صدمة جائحة كورونا في بلدان مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الربع الثاني من عام 2020 إلى الربع الأخير من عام 2021..... 24
- الشكل 1-1-4-ب معدلات البطالة بين الذكور والإناث في ستة بلدان بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2018-2022..... 25
- الشكل 4-4 التغير بالنقاط المئوية في سوق العمل بين الرجال والنساء في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد ظهور جائحة كورونا..... 27
- الشكل 5-4 فقدان الوظائف وكسب الوظائف بين الرجال في الضفة الغربية وقطاع غزة عقب ظهور جائحة كورونا (الربع الثاني من 2020-الربع الأول من 2021)..... 28
- الشكل 6-4 العمالة غير الرسمية في الضفة الغربية وقطاع غزة، 2018-2021..... 29
- الشكل 1-2-4-ب الأجور اليومية والفجوة في الأجور بين العمال الموثقين وغير الموثقين في الضفة الغربية وقطاع غزة، 2018-2021..... 30
- الشكل 1-5 تعديلات أسواق العمل مع الانخفاضات الكبيرة في قيمة العملات في الاقتصادات النامية والناشئة، 1970-2022..... 32
- الشكل 2-5 معدلات التضخم والنمو الاقتصادي في مصر، 2012-2022..... 33
- الشكل 3-5 البطالة والأجور في أعقاب خفض قيمة العملة المصرية في عام 2016 وجائحة كورونا..... 34
- الشكل 1-6 تكييف أسواق العمل مع الصدمات التجارية السلبية الكبيرة في اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية بين عامي 1981 و2020..... 36
- الشكل 2-6 معدلات التضخم والنمو الاقتصادي في إيران، 2012-2022..... 37
- الشكل 3-6 البطالة والأجور في أعقاب صدمات معدلات التبادل التجاري وجائحة كورونا في إيران..... 38
- الشكل 1-7 تأثير التسريح القسري على الأجور والتشغيل والبطالة والاقتصاد الرسمي في مصر..... 40
- الشكل 2-7 تأثير التسريح القسري في المكسيك..... 40
- الشكل 3-7 تأثير التسريح القسري في مصر..... 40

تحقيق التوازن: الوظائف والأجور عند وقوع الأزمات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الشكل أ-1	التغير بالنقاط المئوية في بطالة الشباب والبالغين في خمسة بلدان بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والذي يمكن أن يعزى إلى صدمة جائحة كورونا.....	47
الشكل أ-2	التغير بالنقاط المئوية في معدل البطالة بين المواطنين وغير المواطنين في الأردن والسعودية والذي يمكن أن يعزى إلى صدمة جائحة كورونا.....	48

الجداول

الجدول 1-2	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والفعلي والمتوقع، ونصيب الفرد من نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ورصيد الحساب الجاري، ورصيد المالية العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حسب الاقتصاد، 2021-2024.....	8
الجدول 2-2	التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حسب الاقتصاد، 2021-2024.....	13
الجدول 1-3	استجابة الأجور الاسمية والحقيقية في الساعة للتقلبات في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية.....	21
الجدول ب-1	مؤشرات أسواق العمل المجمع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حسب البلدان.....	50
الجدول ب-2	مؤشرات أسواق العمل المجمع للرجال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حسب البلدان.....	52
الجدول ب-3	مؤشرات أسواق العمل المجمع للنساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حسب البلدان.....	54

الإطارات

الإطار 1-2	الآثار المحتملة للكوارث الطبيعية الأخيرة على الاقتصاد الكلي في المغرب وليبيا.....	9
الإطار 1-4	المنهجية المستخدمة في تقدير التغيرات في البطالة التي يمكن أن تعزى إلى الجائحة.....	25
الإطار 2-4	كيف أثرت الجائحة على العمال الموثقين وغير الموثقين من الضفة الغربية الذين يعملون في إسرائيل والمستوطنات؟.....	30

شكر وتقدير

تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو نتاج عمل مكتب رئيس الخبراء الاقتصاديين بإدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي. وقد كتب التقرير روبرتا غاتي (رئيسة الخبراء الاقتصاديين بالمنطقة)، ودانييل ليدرمان (نائب رئيس الخبراء الاقتصاديين)، ونيللي الملاخ (رئيسة فريق العمل)، وجيسيكا توريس، وجوانا سيلفا، ورنا لطفي، وإلياس سوفانوف. وقدم كل من منة الله إمام موسى ودييغو فوريس مساعدات بحثية قيّمة.

ويشيد الفريق بامتنان بالتعليقات والتوجيهات القيّمة التي تلقاها بشأن هذا التقرير. وتم تلقي تعليقات مفيدة وقيمة من فريد بلحاج (نائب الرئيس لشؤون المنطقة)، ونادر محمد، وستيفان جي. كويرلي، وستيفان غيمبرت.

وتلقى الفريق إسهامات وتعليقات قيّمة من خبراء قطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار وقطاع الممارسات العالمية للحماية الاجتماعية والوظائف العاملين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومن بينهم إريك لو بورنييه، وسارة النشار، وزيليكو بوغيتيك، وفاطمة العشماوي، وهدي يوسف، ولوان زهاو، ودانيال برينز، وماجد كاظمي، وأنوش بيزانيان، ويوهان بوبا، وكارول تشارتوني، ويوهانس كويتل، ومحمد إحسان أجود، ونهلة زيتون. ويعرب الفريق أيضاً عن امتنانه لسبيرة حلس (رئيسة برنامج، HMNDR، البنك الدولي) وغيانلوكا ميلي (رئيس برنامج، EMNDR، البنك الدولي) لما قدّماه من معلومات سياقية قيّمة عن جائحة كورونا في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما يعرب الفريق عن امتنانه لما تلقاه من ملاحظات تقييمية من الزملاء في مكتب رئيس الخبراء الاقتصاديين بإدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهم هدي عاصم، وفيدريكو آر. بينيت، وعاصف م. إسلام.

ويشيد الفريق أيضاً بالمساعدة القيّمة التي تلقاها من العديد من الزملاء في البنك الدولي أثناء عملية جمع البيانات الجزئية لسوق العمل. ورغم أن هذه العملية ربما لم تتم بشكل ناجح باستمرار، فإن دعمهم كان له أثر فعّال في جهودنا. ونذكر من بين هؤلاء الزملاء إيكاترينا بانكراتوفا، ويسغيدوليش مادي، وإيفا هامل، ومحمد إحسان أجود، وغسان الخوجة، وكريستوبال ريداو-كانو، وكارول تشارتوني، وإروين دبليو. كنبيرغ، ونور المغربي، وأنغيليا الزير، وماركو رانزاني، وألكسندر أرويو، وسيريل ديسبونتس، وكامل براهام، وهنرييت فون كالتنورن-ستاشاو، ويوهانس هوغيفين، وعبد الله ساي، وفيدريكا مارزو.

وقدم أشرف السعيد، وسوزان بلمينج، ومها السويس المشورة في الوقت المناسب بشأن الرسائل أثناء المراحل النهائية من إعداد هذا التقرير. ونعرب عن الشكر لباربرا كارني على تحرير النص، ولراجيش شارما على تصميم الغلاف، ولبودي ويراسمو على القيام بالتنضيد. ونشيد أيضاً بالمساعدة التي قدّمتها وحدات الترجمة والطباعة والوسائط المتعددة والوسائط التفاعلية بإدارة الحلول المؤسسية العالمية في البنك الدولي. وقدم هيران غيتاتشو نيغاتو الدعم الإداري الممتاز.

الاختصارات

منظمة العمل الدولية	ILO	سياسات سوق العمل النشطة	ALMPs
إدارة الإحصاءات في منظمة العمل الدولية	ILO STAT	متوسط آثار العلاج على البلدان المعالجة	ATT
صندوق النقد الدولي	IMF	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	CAPMAS
المعهد الوطني للإحصاء	INS	إدارة الإحصاء المركزي	CAS
وحدة العملة المحلية	LCU	مرض فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)	COVID-19
مسح القوى العاملة	LFS	مؤشر أسعار المستهلكين	CPI
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	ME&CA	سنة تقويمية	CY
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	MNA	البلدان النامية المصدرة للنفط	DOE
تقرير آفاق الاقتصاد الكلي والفقير	MPO	البلدان النامية المستوردة للنفط	DOI
غير متاح أو غير منطبق (غ/م)	N/A	دائرة الإحصاءات العامة	DOS
شيكال إسرائيلي جديد	NIS	(ق) تقديرات	e
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	OECD	إدارة معلومات الطاقة الأمريكية	EIA
منظمة البلدان المصدرة للنفط والمنتجين من خارجها (أوبك بلس)	OPEC+	مؤشر سندات الأسواق الناشئة	EMBI
تعادل القوة الشرائية	PPP	اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية	EMDE
جهاز التخطيط والإحصاء	PSA	منتدى البحوث الاقتصادية	ERF
مكتب الإحصاء في إيران	SCI	(ن) تنبؤات	f
آفاق الطاقة على الأجل القصير	STEO	النقد الأجنبي	FX
الإمارات العربية المتحدة	UAE	السنة المالية	FY
الولايات المتحدة الأمريكية	US	الهيئة العامة للإحصاء	GASTAT
دولار أمريكي	USD	مجلس التعاون الخليجي	GCC
مؤشرات التنمية العالمية	WDI	إجمالي الناتج المحلي	GDP
		المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	GOSI
		المنذوية السامية للتخطيط	HCP

توطئة: عندما يصبح الوضع الطارئ الحالي مصيراً

لقد شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولا تزال، أوقاتاً تسيطر عليها حالة من عدم اليقين على صعيدي الاقتصاد العالمي والإقليمي: من الانتفاضة الشعبية المعروفة باسم الربيع العربي، مروراً بالصراعات المسلّحة، وارتفاع الدين العام، والتخلّف عن سداد الديون السيادية، وتفشي جائحة كورونا، والغزو الروسي لأوكرانيا، والتضخم، وارتفاع أسعار الفائدة، والتذبذب الشديد في أسعار النفط، وانتهاءً بالكوارث الطبيعية. وعلى حدّ تعبير خبراء الاقتصاد، فإن هذه "الصدمات" من المفترض أن تكون مؤقتة؛ لكن هل ستخلّف أضراراً دائمة على أئمن موارد المنطقة ممثلة في مواردها البشرية؟ ترى رئيسة الخبراء الاقتصاديين بإدارة المنطقة، والخبراء المشاركون لها في إعداد التقرير، رغم أنه من المُحيط سماع ذلك، بأن حدوث هذا الأمر يتوقف على عدة عوامل. وأنا أتفق مع ذلك؛ فإن ما نقوم به اليوم هو الذي يحدد بالفعل ما إذا كانت حالة عدم اليقين الحالية التي تكتنف الاقتصاد الكلي ستخلّف أضراراً دائمة تؤدي إلى تغيير مصير شعوب المنطقة.

وإحفاً بتقريرنا المعنون "حين تبدّل المصائر" وهو عدد أبريل/نيسان 2023 من تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يلفت العدد الجديد المعنون "تحقيق التوازن" انتباهنا مرةً أخرى إلى الآثار طويلة الأمد لصدمات الاقتصاد الكلي، حتى المؤقتة منها. ومجدداً، يسلّط التقرير الضوء على الجانب الإنساني من حالة عدم اليقين بشأن الاقتصاد الكلي التي تتخلل حالياً الاقتصاد العالمي ومنطقتنا بشكل خاص.

وكما جرت العادة في الأعداد السابقة من هذا التقرير، يقيّم المؤلفون آفاق الاقتصاد الكلي في المنطقة. ومن المتوقّع أن تشهد المنطقة تباطؤاً حاداً في النمو في عام 2023 مع تفاوت أنماط النمو فيما بين البلدان المُصدّرة للنفط والمستوردة له في المنطقة. وقد أدت التخفيضات المتعاقبة في إنتاج النفط من جانب الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط والمنتجين من خارجها (أوبك بلس)، بالإضافة إلى انخفاض أسعار النفط نسبياً مقارنةً بمستواها في منتصف عام 2022، إلى إنهاء الازدواجية داخل المنطقة والتباين المُلاحظ في أنماط النمو بين البلدان النامية المُصدّرة للنفط والأعضاء في مجلس التعاون الخليجي من ناحية والبلدان النامية المستوردة للنفط من ناحية أخرى. وفي عام 2023، من المتوقّع أن يكون النمو أعلى في البلدان النامية المستوردة للنفط (3.6%) منه في البلدان النامية المُصدّرة له (2.4%) وفي دول مجلس التعاون الخليجي (1%). وتعتمد التحسينات في سبل كسب العيش للسكان في منطقتنا على نمو نصيب الفرد من الدخل الذي يتوقّع أن يتراجع عموماً في المنطقة من 4.3% في عام 2022 إلى 0.4% في عام 2023. وبعبارة أخرى، لقد عدنا إلى حيث بدأنا في القرن الحادي والعشرين، فلا يزال مسار النمو في المنطقة منخفضاً على نحو غير مقبول. وإني أنساءل مجدداً، كما تساءلتُ خلال السنوات الخمس الماضية: إذا كانت المنطقة تنمو بوتيرة بطيئة وكانت طفرات النمو تعقبها تباطؤات، فكيف ستوفر المنطقة فرص عمل كريمة لما يبلغ 300 مليون شاب سيطرقون أبواب سوق العمل بحلول عام 2050؟

في خضم صدمات الاقتصاد الكلي، فإننا نخاطر بإغفال ما هو مهم حقاً. وبيدركنا هذا التقرير بأن سبل كسب العيش للسكان في المنطقة قد تكون على المحك. فبينما نعمل على تجاوز السياق الاقتصادي الحالي الذي يتسم بشدة التقلّب في معدلات التبادل التجاري من جراء الغزو الروسي لأوكرانيا وكذلك الارتفاع العالمي في أسعار الفائدة والانخفاضات في قيمة العملات والضغط التضخمي، يجب علينا ألا نعيد بصرنا عما يهم، وهو سبل كسب العيش للسكان في منطقتنا.

ومع الاطلاع بتعمّق على نتائج هذا التقرير، ستجد على الأرجح أنه من المثير للدهشة وجود أوجه تشابه بين أسواق العمل في المنطقة وتلك الموجودة في اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية الأخرى. وتشكك هذه الشواهد في الفكرة السائدة بأن أسواق العمل في المنطقة تختلف جذرياً عن السياق العالمي، أي أننا استثنائيون إلى حد ما. ومع ذلك، يسلّط مؤلفو هذا التقرير الضوء على أبعاد محددة قد تختلف فيها ديناميات أسواق العمل هذه بالفعل. وهناك من يقول لنا إن هناك بُعداً آخر جديراً بالذكر يتمثل في مستوى البطالة الناتج أثناء فترات الركود الاقتصادي والذي يبلغ في المنطقة ضعف مستواه في اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية الأخرى تقريباً. وبالتالي، فعندما تضرب صدمات سلبية أسواق العمل، فإنه ينتج عن ذلك عدد أكبر من الأفراد العاطلين عن العمل في المنطقة مقارنةً بنظرائهم في اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية الأخرى.

وتوجهنا رسالة التقرير المعنون "تحقيق التوازن" خلال عملية التوازن الدقيق الذي يجب أن تحققه أسواق العمل عند مواجهة الصدمات الاقتصادية. وأثناء تصفُّح هذا التقرير، ستكتشف أنه عندما تقع الصدمات الاقتصادية دون إشعال شرارة التضخم، فإن البطالة تحتل مركز الصدارة باعتبارها الهامش الرئيسي لتعديلات أسواق العمل في المنطقة. وسواء كان الأمر يتعلق بعواقب صدمة جائحة كورونا أو تأثير الصدمات السلبية على معدلات التبادل التجاري، يؤكِّد التقرير أنه في المنطقة يمكن أن تؤدي هذه الصدمات إلى زيادة عدد الأفراد الذين يجدون أنفسهم عاطلين عن العمل. ويقدم المؤلفون رقماً يجدر تذكُّره؛ ففي الفترة بين عامي 2020 و2022 فقدت المنطقة ما يقرب من 5 ملايين وظيفة، وكان الشباب أسوأ حالاً من غيرهم.

يسلِّط هذا التقرير الضوء على هامش مهم آخر لتعديل سوق العمل خلال فترات ارتفاع التضخم، وهو انخفاض مستويات الدخل الحقيقي. ويبرز كيف يمكن أن تكون البطالة أقل تأثراً في أعقاب تخفيضات قيمة العملات، حيث يأتي تأكل الأجور الحقيقية في الصدارة. ويُظهر مثال واضح من مصر التأثير الحقيقي، حيث تبين أن العمال خسروا ما يصل إلى خمس أجورهم الحقيقية بعد خفض قيمة العملة في عام 2016.

لماذا يجب أن نهتم بهذه النتائج؟ الإجابة بسيطة جداً. فاهتمامنا حالياً ببلورة السياسات الصحيحة، ومشاركتنا الاستباقية في ذلك، للتصدي للأزمات بشكل عاجل هو أمر بالغ الأهمية. وبدون تطبيق الإصلاحات السليمة على صعيد السياسات، فإننا قد نسهم دون قصد في تفاقم التحديات الهيكلية المزمنة التي تواجهها أسواق العمل في المنطقة في الأمد القريب. ويثير التقرير المخاوف بشأن العواقب السلبية طويلة الأمد التي قد تنشأ بسبب عمليات التسريح القسري. وكما يبرز المؤلفون، قد يواجه الأشخاص عقوبات سلبية طويلة الأجل ترتبط بفقدان الوظائف الناجم عن صدمات مؤقتة. ففي مصر على سبيل المثال، فإن الرجال الذين جرى تسريحهم قسراً من العمل بسبب إغلاق شركاتهم أو فصلهم من جانب أصحاب العمل يزيد احتمال بقائهم عاطلين عن العمل أو اشتغالهم بالقطاع غير الرسمي حتى بعد 10 سنوات من تسريحهم. ونُعد الآثار السلبية التي تلحق بالعمالة حقيقية وقد تم توثيقها، كما دُكر لنا، في دراسات علمية خضعت لمراجعة النظراء، ويجب علينا السعي للحد من فقدان الوظائف.

يسلِّط التقرير، بدوره، الضوء على أهمية الحفاظ على مرونة الأجور الحقيقية خلال فترات الصدمات الاقتصادية السلبية وهو ما يمكن أن يساعد في الحد من فقدان الوظائف، مع القيام في الوقت ذاته بحماية الشرائح السكانية الأكثر احتياجاً من خلال برامج التحويلات النقدية الموجهة جيداً. وقد تأخر كثيراً إدخال إصلاحات على أنظمة الحماية الاجتماعية في المنطقة، حيث اكتسبت أنظمة الدعم عديمة الكفاءة والمنتمية للماضي زخماً بطريقة أو بأخرى خلال هذه السنوات الأخيرة التي شهدت اضطرابات اقتصادية، فيما تُعد برامج التحويلات النقدية الأكثر كفاءة وفعالية ضئيلة مقارنةً بالمخصصات السخية التي تُقدَّم من المالية العامة لدعم الاستهلاك. وقد حان وقت الإصلاح الآن، لأن الأمس قد ولى.

وإنني أدعو جمهورنا إلى قراءة هذا التقرير المهم لأنه يقدم تحليلات بشأن تعديلات أسواق العمل في المنطقة وفي اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية خلال الصدمات المختلفة. ومع التعمُّق في تصفُّح هذا التقرير الفني، ستدرك أن أوضاع أسواق العمل ليست مجرد أرقام على رسم بياني، بل هي تملك القدرة على بلورة شكل رفاهتنا الاقتصادية وأسس مجتمعتنا.

فريد بلحاج

نائب رئيس البنك الدولي

لشؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

البنك الدولي



الفصل الأول مقدمة وعرض عام للنتائج

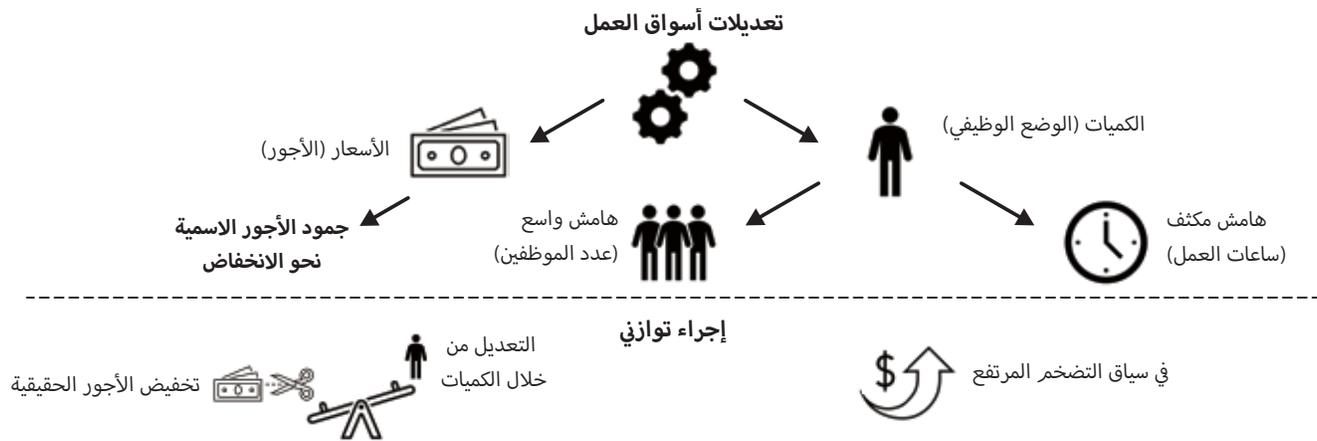
احتلت التحديات الهيكلية لأسواق العمل مكانا بارزا على أجندة سياسات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا طوال عقود، لكن المناقشات حول تكيف أسواق العمل مع الصدمات لم يكن لها قط ذلك القدر من الأهمية الذي تحظى به اليوم. وفي الوقت الذي تواصل فيه المنطقة التعافي من تأثير صدمة جائحة كورونا ومحاولة التغلب على التقلبات الشديدة في معدلات التبادل التجاري الناجمة عن الغزو الروسي لأوكرانيا، تواجه شعوب المنطقة تداعيات الارتفاع العالمي في أسعار الفائدة، وانخفاض قيمة العملات، وما ينتج عن ذلك من ضغوط تضخمية تؤثر على معيشتهم. يعرض هذا التقرير أحدث تبؤات البنك الدولي للاقتصاد الكلي ويستكشف الجانب الإنساني لصدمات الاقتصاد الكلي الناجمة عن الأحداث العالمية المترابطة في السنوات الأربع الماضية من خلال تقديم واحد من أوائل التحليلات المنهجية لتكيفات سوق العمل مع الصدمات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبالنظر إلى آفاق الاقتصاد الكلي التي تنتظر المنطقة، ستظل طريقة استجابة أسواق العمل للصدمات تحظى بأهمية قصوى.

1-1 تحقيق التوازن عند وقوع الأزمات

يمكن لأسواق العمل التكيف مع الصدمات من خلال التغييرات في الأجور الحقيقية؛ هوامش التشغيل المختلفة (المشاركة في القوى العاملة والبطالة والعمل غير الرسمي وساعات العمل)؛ و/أو إعادة التوزيع بين الشركات أو المهن أو الصناعات. وعندما تكون الأجور الحقيقية ثابتة أو جامدة أثناء فترات الركود الاقتصادي، فإن التعديلات للصدمات في سوق العمل تعمل بشكل رئيسي من خلال هوامش التشغيل. وعندما تتسم الأجور الحقيقية بالمرونة، تتضاءل بدرجة كبيرة التعديلات في البطالة والعمل غير الرسمي والمشاركة في القوى العاملة.

غير أن الأجور الاسمية تتسم عادة بالجمود مع الاتجاه نحو الانخفاض. ومع ذلك، يمكن تعديل الأجور الحقيقية إذا أدت الصدمة الاقتصادية إلى ارتفاع معدلات التضخم، مما أدى بدوره إلى تخفيف تعديل أوضاع التشغيل كما هو مبين في الشكل 1-1.

الشكل 1-1 المفاضلة بين السعر والكمية في تعديلات سوق العمل



المصدر: إعداد المؤلفين.

وتنطوي عملية التوازن على بحث المفاضلات في سوق العمل عندما يواجه الاقتصاد صدمات اقتصادية تؤدي إلى انخفاض الطلب على الأيدي العاملة. وتعلق إحدى المفاضلات المهمة بانخفاض معدلات التشغيل وانخفاض الأجور الحقيقية في البيئات التضخمية، وكلاهما غير مرغوب فيهما. ويمكن أن يكون لفقدان الوظائف المؤقت تداعيات سلبية طويلة الأجل على العمال (يشار إليها في الأدبيات الأكاديمية باسم ندوب العمالة)، وتآكل الأجور الحقيقية له آثار وخيمة من حيث مستويات المعيشة وعدم المساواة في الدخل.

وتؤدي السياسات التي تتعامل مع التبعات السلبية لحالات ترك العمل، مثل سياسات سوق العمل النشطة، إلى سجل متباين. وعلى النقيض من ذلك، تبين أن التحويلات النقدية جيدة التوجيه فعالة في الاستجابة قصيرة الأجل لخسائر الدخل في مواجهة الأزمة. ولذلك، يدعو هذا التقرير إلى الحفاظ على مرونة الأجور الحقيقية في أوقات الصدمات السلبية، وذلك للمساعدة في الحد من فقدان الوظائف مع حماية الفئات الأكثر احتياجاً من خلال برامج تحويلات نقدية جيدة التوجيه.

2-1 آفاق النمو الإقليمي

شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نمواً سريعاً غير عادي في عام 2022، مدعوماً بالارتفاع الكبير في أسعار النفط. ومن المتوقع أن يتباطأ النشاط الاقتصادي في المنطقة عام 2023، مع انخفاض النمو إلى 1.9% فقط، انخفاضاً من 6% في عام 2022. كانت وتيرة النمو الاستثنائية في عام 2022 مدفوعة بمصدري النفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وخاصة الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، التي حققت نمواً أسرع من البلدان المستوردة للنفط وتقدمت عليها. ومن المتوقع أن يزول هذا التفاوت في عامي 2023 و2024، مما يؤدي إلى توقف قصة منطقتين للشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وفي دول مجلس التعاون الخليجي، من المتوقع أن يبلغ متوسط النمو 1% عام 2023، أي أقل بشكل ملحوظ من المعدل البالغ 7.3% في عام 2022. ومن المتوقع أن يكون التباطؤ أقل وضوحاً بين البلدان النامية المصدرة للنفط، التي من المتوقع أن تنمو بنسبة 2.4%، انخفاضاً من 4.3% في عام 2022. ومن بين البلدان النامية المستوردة للنفط، من المتوقع أن يبلغ متوسط النمو 3.6%، منخفضاً من 4.9% في عام 2022. وفي عام 2024، من المتوقع أن تتسارع وتيرة النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى 3.5%، دون حدوث تباعد كبير بين مصدري النفط ومستورديه.

ويعد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مقياساً أفضل لمستويات المعيشة. وكان من المتوقع أن يسجل معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي 0.4% عام 2023 هبوطاً من 4.3% عام 2022. وينتشر التباطؤ عبر مجموعات البلدان، لكنه أكثر وضوحاً في البلدان المصدرة للنفط. ففي دول مجلس التعاون الخليجي، من المتوقع أن ينخفض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 1.5%، في تناقض صارخ مع نسبة 4% التي تحققت في عام 2022. ومن بين البلدان النامية المصدرة للنفط، من المتوقع أن ينمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 1%، انخفاضاً من 2.9% في عام 2022. ومن بين البلدان النامية المستوردة للنفط، من المتوقع أن ينخفض نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من 3.7% في عام 2022 إلى 2.2% في عام 2023. وبحلول نهاية عام 2023، سيكون 8 من أصل 15 اقتصاداً في المنطقة قد عاد إلى مستوى نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي قبل الجائحة.

3-1 الجانب الإنساني لصدمات الاقتصاد الكلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يقارن هذا التقرير بين أسواق العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأسواق العمل في اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية الأخرى خلال فترات الانكماش والتوسع الاقتصادي. ثم يقدم تحليلاً معمقاً لثلاث صدمات للاقتصاد الكلي: صدمة كورونا، والتخفيضات الكبيرة في قيمة العملة، والصدمات السلبية في معدلات التبادل التجاري (الانخفاضات في أسعار التصدير في بلد ما مقارنة بأسعار الواردات).

وتظهر النتائج أن أسواق العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وغيرها من اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية تتكيف بشكل عام مع الصدمات بطرق مماثلة. فخلال فترات الركود (عندما يكون إجمالي الناتج المحلي الحقيقي أقل من اتجاهه طويل الأجل)، تنخفض المشاركة في القوى العاملة في كل من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا واقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، في حين تزداد البطالة والعمل غير الرسمي. كما أن الأجور ثابتة في الانخفاض في كلتا المجموعتين من البلدان، أي أنها تظل في العادة فوق اتجاهها طويل الأجل أثناء فترات الانكماش.

غير أن أسواق العمل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تختلف عن أسواق العمل في اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية في بعد واحد بالغ الأهمية: أثناء فترات الانكماش، تبلغ استجابة البطالة في المنطقة تقريبا ضعف استجابتها في اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. ويشير التحليل، على سبيل المثال، إلى أن ما يصل إلى 5.11 ملايين شخص في المنطقة ربما نزحوا بسبب الصدمات خلال الفترة 2020-2022، مما يشكل تحديات طويلة الأجل لأسواق العمل في المنطقة. ويؤثر هذا الاختلاف في استجابة سوق العمل على تصميم السياسات اللازمة لمعالجة آثار الصدمات الكبيرة على سبل كسب العيش للناس.

ومع ذلك، عندما تكون الصدمات تضخمية، تميل البطالة إلى أن تكون أقل استجابة؛ بل قد تنخفض البطالة في بعض الحالات. وقد يجد العمال أنفسهم محبين من البطالة في أعقاب التخفيضات الكبيرة في قيمة العملة، على سبيل المثال، حيث تظل مستويات التوظيف مستقرة نسبيا. غير أن قوتهم الشرائية تتراجع نتيجة لانخفاض دخولهم الحقيقية.

وحدث هذا النوع من التكيف خلال خفض قيمة الجنيه المصري في عام 2016. فمع إلغاء البنك المركزي المصري الرقابة على النقد الأجنبي ونظام التعويم الموجه في 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، شهد الجنيه المصري انخفاضا حادا. وفي الربع الأخير من عام 2016، بلغ التغير السنوي في سعر الصرف الاسمي (وحدات العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي) 87%. وأدى هذا الانخفاض الحاد في قيمة العملة إلى تضخم نسبته 30% في عام 2017. ولم ترتفع معدلات البطالة. وبدلا من ذلك، انخفضت الأجور الحقيقية بنسبة 10% على مدى الأشهر الستة التالية. وبعد 15 شهرا من انخفاض قيمة العملة، انخفضت الأجور الحقيقية بنسبة 20%.

عندما لا تكون الصدمات تضخمية، تكون البطالة هي الهامش الرئيسي للتكيف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي أعقاب صدمة جائحة كورونا، تكيفت أسواق العمل في المقام الأول من خلال خفض التشغيل وساعات العمل في بلدان المنطقة ذات مستويات التضخم المنخفضة، وهو نمط كان شائعا في جميع أنحاء العالم. وتظهر المسوح التي ترصد جائحة كورونا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأجراها منتدى البحوث الاقتصادية في نوفمبر/تشرين الثاني 2020 أن 29% من العاملين بأجر في المغرب وتونس أفادوا بأنهم تعرضوا للتسريح الدائم أو المؤقت، وأن 21% أفادوا بانخفاض ساعات العمل، لكن 15% فقط أفادوا بانخفاض الأجور.

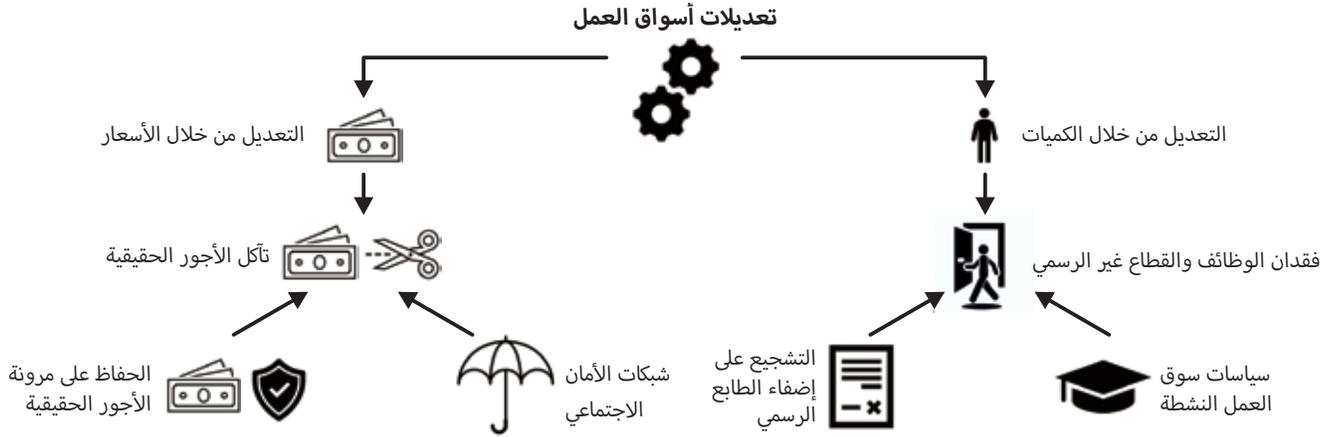
عادة ما تحدث تعديلات سوق العمل عقب الصدمات السلبية لمعدلات التبادل التجاري من خلال التغيرات في الكميات؛ وعندما تتدهور معدلات التبادل التجاري، يمكن أن ينتهي المطاف بالمزيد من الناس إلى أن يصبحوا عاطلين عن العمل. وأدى انخفاض أسعار النفط العالمية في 2014-2015 إلى انخفاض الطلب الكلي وضغوط نزولية على الأسعار. ففي إيران، ارتفع معدل البطالة نحو 5% في الربع الذي أعقب الصدمة، وارتفع إلى 15% بعد ثلاثة أرباع العام، ويرجع ذلك في الغالب إلى استمرار ارتفاع الأجور الحقيقية.

4-1 آثار النتائج وخيارات السياسات

خلال صدمات الاقتصاد الكلي، يحتاج واضعو السياسات إلى الموازنة بين مخاطر تراجع معدلات التشغيل ومخاطر تراجع الأجور الحقيقية. ويمكن أن يؤثر التسريح من الوظائف على آفاق توظيف العمال، والمستويات المحتملة لدخلهم، ومساراتهم الوظيفية بشكل عام. وتم توثيق الأدلة على ندوب الدخل - خسائر الدخل التي تستمر لعدة سنوات بعد ترك العمل - في كل من البلدان المتقدمة (روم 1991؛ جاكوبسون ولالوند وسوليفان 1993؛ بيساريدس 1992؛ كروفيت ولانج ونوتوفيدغدو 2013؛ فيلومينا 2021) والبلدان النامية (أرياس وليدرمان 2023). يقدم هذا التقرير شواهد من مصر تشير إلى أن العمال الذين تم تسريحهم قسرا (بسبب إنهاء الوظيفة من جانب صاحب العمل، أو توقف المشروع، أو إغلاق الشركة) يكون الاحتمال أكبر أن يعملوا في القطاع غير الرسمي أو يصبحوا عاطلين عن العمل حتى بعد 10 سنوات من التسريح مقارنة بالعمال الذين لم يتم تسريحهم قسرا.

ويشير تآكل الأجور الحقيقية على المدى القصير بسبب ارتفاع التضخم تحديات مختلفة. وكما هو موضح في عدد أبريل/نيسان 2023 من تقرير أحدث *المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا*، فإن الأسر الأشد فقرا تعاني عادة من مستويات تضخم أعلى من الأسر الأكثر ثراء (غاتي وآخرون 2023)، وهو فارق له تداعيات وخيمة على عدم المساواة. وتوفر مجموعة أدوات السياسات أدوات مختلفة للمساعدة في معالجة الآثار الناجمة عن صدمات سوق العمل، كما هو موضح في الشكل 1-2. غير أن هذه الأدوات ليست جميعها تتمتع بنفس السجل المثبت من الفعالية.

الشكل 2-1 خيارات السياسات للاستجابة لتعديلات أسواق العمل



المصدر: إعداد المؤلفين.

وأُسفرت السياسات التي صممت لتحسين قابلية تشغيل العمال على المدى الطويل، والتي غالباً ما تصنف تحت مصطلح "سياسات سوق العمل النشطة"، عن نتائج متباينة. ويشير استعراض الدراسات إلى أن نوع هذه البرامج ومدتها وتصميمها المؤسسي وتنفيذها أمر بالغ الأهمية في تحديد فعاليتها (كارد وكلوف وويبر 2010، 2018؛ براون وكويتل 2015؛ منظمة العمل الدولية 2022). وتتطلب الإجراءات التدخلية الرامية إلى الحد من إضفاء الطابع الرسمي أيضاً مزيداً من التجريب لأنها أثبتت بشكل عام عدم فعاليتها (فلوريدي وديمينو وفاغر 2020).

ونظراً لسجلها، فإن برامج تنشيط سوق العمل قد لا تكون أداة السياسة الصحيحة التي يمكن استخدامها على المدى القصير استجابة لصدمة الاقتصاد الكلي الكبرى. ومن الممكن أن تكون برامج تنشيط سوق العمل فعالة في التصدي للتحديات الهيكلية طويلة الأجل التي تواجه أسواق العمل في المنطقة، لكن هذا السؤال المهم يقع خارج نطاق هذا التقرير.

وعلى النقيض من برامج تنشيط سوق العمل، تبين أن التحويلات النقدية أداة فعالة للاستجابة للأزمات قصيرة الأجل (هاوشوفر وشايرو 2016؛ بيرد وماكنتوش وأوزلر 2011؛ باستاغلي وآخرون 2016؛ إيغر وآخرون 2022). ويبدو أنها مناسبة تماماً لمواجهة العواقب السلبية لانخفاض الدخل الحقيقية بين الأسر الفقيرة والأكثر احتياجاً.

يرى هذا التقرير أن قناة تعديل الأسعار يجب أن تظل مرنة أثناء الأزمات. وإذا تم تضيق هامش التكيف هذا، فإن أسواق العمل ستتكيف مع الصدمات من خلال التشغيل بشكل أساسي، وهو ما قد يؤدي إلى ارتفاع مستويات الاقتصاد غير الرسمي على المدى الطويل. ولذلك يجب على واضعي السياسات مقاومة إجراء دعم الأجور والدخول مع ارتفاع الأسعار. ومن المرجح أن يؤدي ربط أجور القطاع العام أو القطاع الخاص بمستوى الأسعار إلى نتائج عكسية، مع ما يترتب على ذلك من آثار ضارة طويلة الأمد على القوى العاملة. وينبغي أن تهدف السياسات العامة إلى حماية العمال الأكثر احتياجاً أثناء الصدمات من خلال التحويلات النقدية مع السماح في الوقت نفسه بتعديل الأجور الحقيقية.

والسؤال الرئيسي الذي يطرح نفسه هو كيف يمكن تمويل التوسع في التحويلات النقدية (أو برامج تنشيط سوق العمل، إذا قررت السلطات ذلك) في أوقات الأزمات عندما تتقلص وفورات المالية العامة. وهذا يستدعي ضرورة تحقيق وفورات مسبقة في المالية العامة في شكل صناديق طارئة.

وتم تنظيم بقية هذا التقرير على النحو التالي. يعرض الفصل الثاني آفاق الاقتصاد الكلي للمنطقة. ويعرض الفصل الثالث الإطار التحليلي واستجابات سوق العمل في أوقات الانكماش والتوسع الاقتصادي. وتناقش الفصول الرابع والخامس والسادس استجابات سوق العمل لصدمة جائحة كورونا، والتخفيضات الكبيرة في قيمة العملة، والصدمات السلبية في معدلات التبادل التجاري، على التوالي. ويناقش الفصل السابع آثار استنتاجات التقرير على ندوب العمالة ومستويات المعيشة ويعرض بعض خيارات السياسات.

الفصل الثاني الأفاق الاقتصادية الكلية

النقاط الرئيسية

- يتوقع البنك الدولي أن تنمو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 1.9% في عام 2023، أي ثلث المعدل في عام 2022 (6%).
- ستؤثر تخفيضات إنتاج النفط في ظل تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي الذي يضعف أسعار النفط تأثيراً سلبياً على النشاط الاقتصادي للبلدان المصدرة للنفط في المنطقة. وفي دول مجلس التعاون الخليجي، من المتوقع أن يبلغ متوسط النمو 1% في عام 2023، وهو تباطؤ قوي عن مستواه عام 2022 البالغ 7.3%. ومن المتوقع أن يبلغ معدل النمو في البلدان النامية المصدرة للنفط في عام 2023 ما نسبته 2.4%، أي أقل بكثير من معدله البالغ 4.3% في عام 2022.
- بين البلدان المستوردة للنفط في المنطقة، لا تزال الآثار المتعاقبة لتشديد الأوضاع المالية العالمية تقيد النشاط الاقتصادي. ويقدر معدل النمو في هذه البلدان بحوالي 3.6% لعام 2023 نزولاً من معدله البالغ 4.9% في عام 2022.

1-2 تبؤات النمو للمنطقة

من المتوقع أن يشهد النشاط الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تباطؤاً حاداً

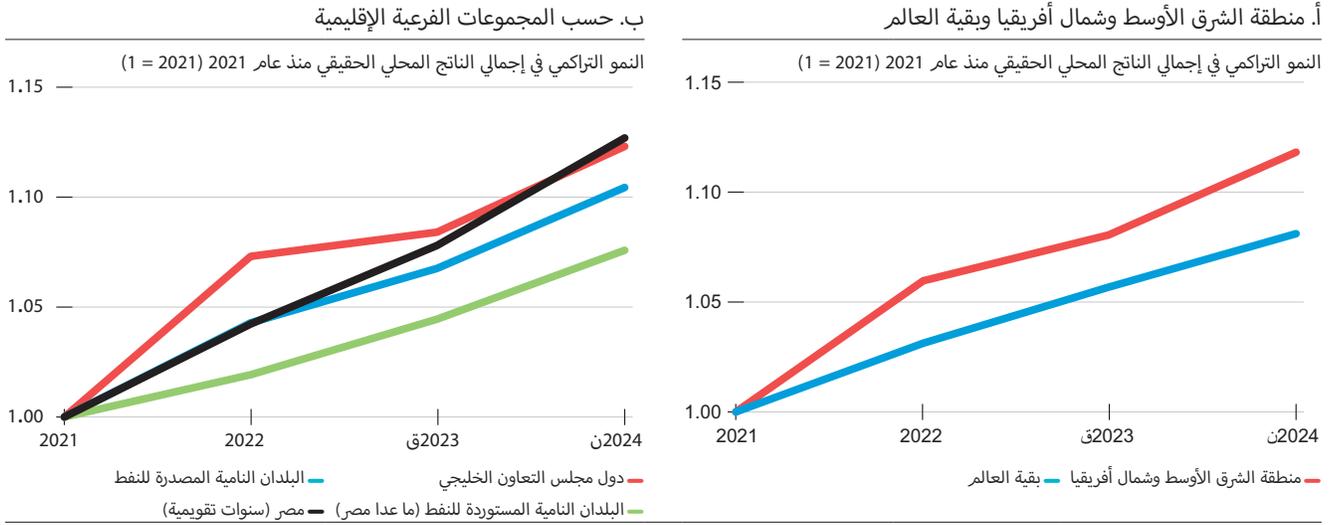
في تناقض مع النمو السريع للغاية في عام 2022، والذي عززه الارتفاع الحاد في أسعار النفط في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا، من المتوقع أن يتباطأ النشاط الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2023. ويتوقع الخبراء الاقتصاديون في البنك الدولي أن يبلغ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في المنطقة 1.9% في عام 2023 (الجدول 1-2)، منخفضاً من معدله البالغ 6% في عام 2022.

ويقترّب النمو المتوقع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2023 من المتوسط العالمي، وذلك على عكس ما كان عليه الحال في عام 2022، عندما تفوقت المنطقة بشكل كبير على بقية العالم (الشكل 1-2). ويتوقع للنشاط العالمي أن يتراجع إلى 2.5% عام 2023 منخفضاً عن معدله البالغ 3.1% عام 2022.¹ ويعكس تباطؤ النمو العالمي تشديد السياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة والعديد من الأسواق الناشئة (مع تأخر الآثار واستمرارها على أوضاع الائتمان)، فضلاً عن الآثار طويلة الأمد للصدمات السلبية المتداخلة للجائحة والحرب الدائرة في أوكرانيا (تقرير الأفاق الاقتصادية العالمية، يونيو/حزيران 2023). كما أن التضخم، الذي يؤدي في العادة إلى خفض الطلب الكلي الحقيقي، يؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي العالمي. وفي عام 2024، من المتوقع أن ينتعش النمو العالمي قليلاً إلى 2.3%.

في عام 2022، سجلت البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، نمواً سريعاً، متجاوزة البلدان المستوردة للنفط باستثناء مصر. ومن المتوقع أن ينتهي هذا التباين في عامي 2023 و2024، مما يؤدي إلى توقف قصة منطقتين للشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

1 المصدر: حسابات المؤلفين اعتماداً على بيانات من تقرير البنك الدولي عن آفاق الاقتصاد الكلي والفقر، عدد أكتوبر/تشرين الأول 2023 لما يبلغ 186 اقتصاداً.

الشكل 1-2 مؤشر النمو التراكمي في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والمتوقع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2021-2024



المصدر: حسابات المؤلفين اعتماداً على بيانات من تقرير آفاق الاقتصاد الكلي والفقير، عدد أكتوبر/تشرين الأول 2023. ملاحظة: تشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر وإيران والعراق والأردن والكويت والمغرب وعمان وقطر والسعودية والإمارات. وتشمل البلدان النامية المصدرة للنفط الجزائر وإيران والعراق. وتشمل البلدان النامية المستوردة للنفط، باستثناء مصر، جيبوتي والأردن والمغرب وتونس والصفة الغربية وقطاع غزة. تقديرات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لمصر الواردة في اللوحة ب تتوافق مع السنوات التقويمية. وتم حساب المتوسط المرجح لنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي باستخدام مستويات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في السنة السابقة كأوزان مرجحة.

وفي دول مجلس التعاون الخليجي، من المتوقع أن يبلغ متوسط النمو 1% في عام 2023، أي أقل بنسبة 2.2 نقطة مئوية مما أشار إليه عدد أبريل/نيسان 2023 من تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية، وأقل بكثير من نسبة 7.3% التي شهدتها عام 2022. أما في البلدان النامية المصدرة للنفط، فإن التباطؤ أقل وضوحاً. ويبلغ معدل نموها المتوقع في عام 2023 ما نسبته 2.4%، أي أقل من النسبة البالغة 4.3% في عام 2022. وفي البلدان النامية المستوردة للنفط، من المتوقع أن يبلغ متوسط النمو لعام 2023 حوالي 3.6%، منخفضاً من معدله البالغ 4.9% في 2022.

وفي عام 2024، من المتوقع أن تتسارع وتيرة النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى 3.5%، و3.6% في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، و3.4% في البلدان النامية المصدرة للنفط، و3.4% في البلدان النامية المستوردة للنفط.

العوامل المعاكسة في أسواق النفط العالمية تبطئ النمو في البلدان المصدرة للنفط في المنطقة

كان من المتوقع أن يتباطأ النمو في المنطقة في عام 2023، مما يعكس - على حد سواء- تأثيرات فترة الأساس وكذلك الآثار غير المباشرة للتباطؤ العالمي في النشاط الاقتصادي. وقد تم خفض تنبؤات عام 2023 في الاثني عشر شهراً الماضية في أعقاب تخفيضات إنتاج النفط التي أعلنتها أوبك بلس في أكتوبر/تشرين الأول 2022 وأبريل/نيسان 2023، والتخفيضات الإضافية التي أعلنتها السعودية في يونيو/حزيران 2023 (الشكل 2-2). وسجل متوسط التوقعات فيما بين محلي القطاع الخاص لعام 2023 انخفاضاً حاداً بعد إعلان أبريل/نيسان 2023 بوجه خاص، فيما يتعلق باقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، وحذا المتوسط الخاص بالمنطقة حذو ذلك الانخفاض. واستمر الاتجاه في توقعات متوسط القطاع الخاص لعام 2023 لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي في التدهور مع إعلان السعودية في يونيو/حزيران. كما تغيرت توقعات القطاع الخاص للبلدان النامية المصدرة للنفط بعد أبريل/نيسان 2023، لكن التعديل كان أقل وضوحاً من التغيير في التوقعات الخاصة بدول مجلس التعاون الخليجي. وواصلت التنبؤات الخاصة بالبلدان النامية المستوردة للنفط اتجاهها النزولي الذي استمر عامين.

على الرغم من تخفيضات الإنتاج، لم يعد متوسط أسعار النفط لعام 2023 إلى مستويات عام 2022 (الشكل 2-3). وحتى 20 سبتمبر/أيلول 2023، قفز السعر الفوري لخام برنت إلى 93.5 دولاراً للبرميل، لكن المتوسط التقديري لسعر النفط للسنة التقويمية 2023 (استناداً إلى العقود الفورية والمستقبلية) بلغ 83.5 دولاراً، وهو أقل بكثير من المتوسط المسجل في عام 2022 (100 دولاراً).²

2 المصدر: حسابات مؤلفي التقرير استناداً إلى بيانات بلومبرج إل بي. يُحسب تقدير متوسط سعر 2023 باستخدام السعر الفوري لليوم الثاني والعشرين من كل شهر بين يناير/كانون الثاني وأغسطس/آب 2023، والسعر الفوري ليوم 20 سبتمبر/أيلول 2023، والعقود الآجلة من أكتوبر/تشرين الأول 2023 حتى نهاية العام (باستخدام ما مجموعه 12 نقطة بيانات لعام 2023).

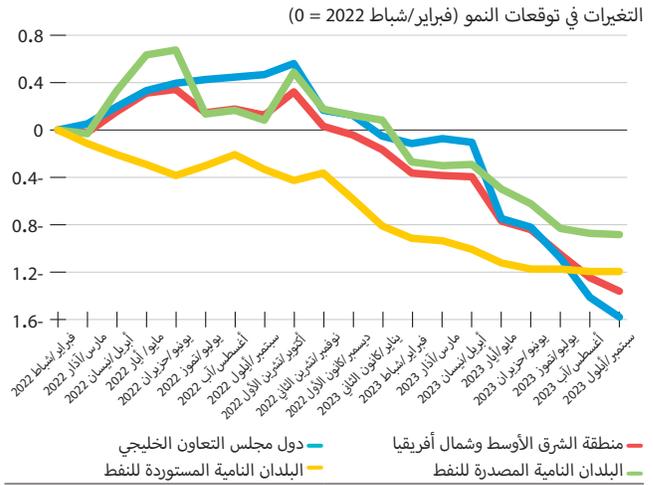
تحقيق التوازن: الوظائف والأجور عند وقوع الأزمات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

وقد تمارس الزيادة في إنتاج النفط في بلدان أخرى، منها الولايات المتحدة، مزيداً من الضغوط النزولية على أسعار النفط العالمية.³

ونتيجة لانخفاض مستويات إنتاج النفط وسط انخفاض الأسعار، من المتوقع أن ينكمش النشاط الاقتصادي في السعودية عام 2022 (الجدول 2-1). ومن المتوقع أيضاً حدوث تباطؤ حاد في النمو في بقية اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بسبب ضعف آفاق سوق النفط. وفي الإمارات العربية المتحدة، سيتراجع معدل النمو إلى 3.4%، منخفضاً من معدله البالغ 6.6% في عام 2022. وفي عمان، سيتراجع معدل النمو إلى 1.4%، من معدله البالغ 4.3% في عام 2022. ومن المتوقع أن يتعافى النشاط الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2024 على افتراض تخفيف حصص الإنتاج بموجب اتفاق أوبك بلس.

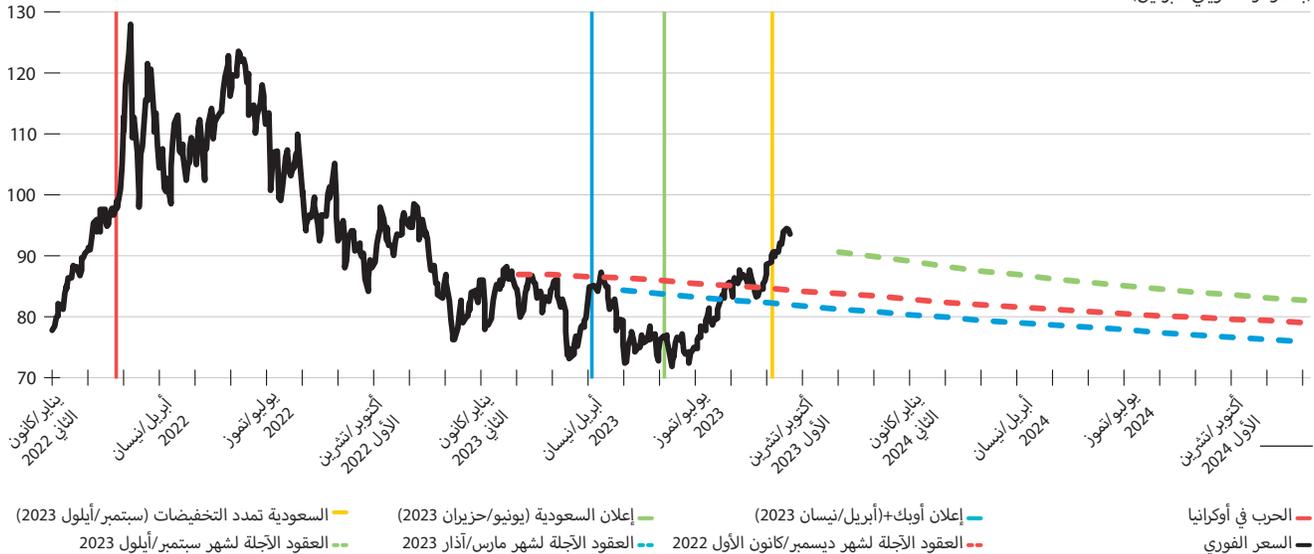
وفي البلدان النامية المصدرة للنفط، من المتوقع أن يتبع نمو إجمالي الناتج المحلي في العراق والجزائر التطورات التي تشهدها أسواق النفط العالمية. وفي العراق، تم تحديث التوقعات لعام 2023 إلى -2.3%، أي أقل 5.1 نقاط مئوية من توقعات أبريل/نيسان 2023، وأقل بكثير من 7.0% المسجلة في عام 2022. وعلى نحو مماثل، من المتوقع للنمو أن يتراجع في الجزائر إلى 2.1% عام 2023 منخفضاً

الشكل 2-2 مؤشر التغيرات في توقعات القطاع الخاص لإجمالي نمو الناتج المحلي الحقيقي في 2023 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ فبراير/شباط 2022



الشكل 3-2 أسعار خام برنت، يناير/كانون الثاني 2022-ديسمبر/كانون الأول 2023

(بالدولار الأمريكي للبرميل)



3 في يوم 8 أغسطس/آب 2023، نشرت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية بياناً صحفياً ذكرت فيه أنها "تتوقع أن يتجاوز إنتاج النفط الخام الأمريكي 12.9 مليون برميل يوميا لأول مرة في أواخر عام 2023 وأن يتجاوز 13 مليون برميل يوميا في أوائل عام 2024. في عدد أغسطس/آب لتقريرها المعنون توقعات الطاقة على المدى القصير، تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن يبلغ إنتاج النفط الخام الأمريكي في المتوسط 12.8 مليون برميل يوميا في عام 2023، أي زيادة قدرها 200 ألف برميل يوميا عن توقعاتها في يوليو/تموز (<https://www.eia.gov/pressroom/releases/press538.php>). وبالإضافة إلى ذلك، أفادت مقالات إخبارية صدرت مؤخراً أن حجم إنتاج النفط في إيران قد شهد زيادة في الأشهر الماضية (على سبيل المثال: <https://www.reuters.com/news/articles/2023-08-22/iran-aims-g/business/energy/opeac-oil-output-rises-august-iran-hits-2018-high-reuters-survey-2023-08-31-to-boost-oil-output-complicating-opeac-and-us-efforts?embedded-checkout=true>).

عن معدله البالغ 3.2% عام 2022. وعلى النقيض من ذلك، من المتوقع أن يستمر النمو في إيران بوتيرة معتدلة تبلغ 4.1% في عام 2023، وهو أعلى قليلا من 3.8% في عام 2022.

وفي ليبيا، تسببت الفيضانات في سهل نهر وادي درنة يومي 10 و 11 سبتمبر/أيلول 2023 في أضرار غير مسبوقة. وقد تكون الآثار المترتبة على ذلك كبيرة (الإطار 2-1). وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لم يكن البنك الدولي قد أنجز بعد تقييما كاملا لآثار تلك الفيضانات. ولم يتم تخفيض توقعات الخبراء الاقتصاديين في البنك الدولي للنمو لعام 2023 بسبب الفيضانات حيث تشير المعلومات الأولية إلى أن آثار الفيضانات على قطاع الهيدروكربونات (الذي يمثل 60% من إجمالي الناتج المحلي) ستكون قصيرة الأجل.

الجدول 1-2 نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والموقع، ونصيب الفرد من نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ورصيد الحساب الجاري، ورصيد المالية العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حسب الاقتصاد، 2021-2024

رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)				رصيد حساب المعاملات الجارية (% من إجمالي الناتج المحلي)				نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)				نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)			
2024	2023	2022	2021	2024	2023	2022	2021	2024	2023	2022	2021	2024	2023	2022	2021
-1.1	-1.2	2.2	-3.3	5.2	5.9	10.6	4.5	1.9	0.4	4.3	2.4	3.5	1.9	6.0	3.4
-4.0	-4.0	-1.6	-4.4	0.6	1.0	3.5	0.1	2.0	1.6	3.3	2.1	3.4	2.9	4.6	3.5
-0.2	-0.3	4.1	-2.3	7.0	8.0	14.2	6.9	1.9	-0.1	4.4	2.4	3.5	1.5	6.2	3.1
1.1	0.8	4.9	-2.4	8.8	9.6	15.7	8.0	1.2	-1.5	4.0	4.6	3.6	1.0	7.3	3.2
5.3	6.1	10.3	0.2	13.3	16.1	26.6	14.7	1.5	1.5	-1.7	2.0	2.5	2.8	4.9	1.5
4.6	5.2	9.0	-1.4	11.8	12.4	13.8	10.6	3.7	3.4	6.0	1.1	3.7	3.4	6.6	3.5
-4.5	-5.3	-6.0	-11.0	6.6	7.8	15.4	6.6	2.4	1.9	4.2	3.7	3.3	2.8	4.9	2.7
-0.1	-1.5	2.6	-2.3	5.7	5.6	13.6	5.1	0.5	-4.5	4.0	6.5	4.1	-0.9	8.7	3.9
-10.7	-8.0	2.2	-7.3	19.1	23.1	26.3	16.0	1.7	-0.1	7.4	3.9	2.6	0.8	7.9	1.3
5.7	6.0	7.2	-3.2	5.1	5.0	6.2	-4.9	1.2	0.0	3.0	3.6	2.7	1.4	4.3	3.1
-2.9	-2.8	2.1	-2.1	3.3	4.2	10.3	4.4	2.1	1.0	2.9	1.6	3.4	2.4	4.3	3.0
-2.1	-1.6	-1.9	-3.2	3.5	4.8	3.5	3.1	2.7	3.4	3.0	3.9	3.5	4.1	3.8	4.7
-6.8	-6.8	-2.9	-7.2	0.3	1.9	9.4	-2.8	0.9	0.5	1.6	1.7	2.5	2.1	3.2	3.4
-1.4	-1.6	12.8	4.4	5.4	5.0	22.6	13.2	2.0	-4.5	4.7	-4.3	4.3	-2.3	7.0	-2.1
-5.7	-5.5	-5.9	-6.8	-3.5	-3.2	-4.4	-4.4	1.9	2.2	3.7	2.8	3.4	3.6	4.9	4.3
-7.1	-6.0	-6.2	-7.1	-2.8	-2.8	-3.5	-4.3	1.8	2.6	5.2	1.8	3.7	4.2	6.6	3.3
-3.6	-5.6	-6.6	-7.6	-4.6	-4.0	-8.6	-6.0	2.1	0.4	1.7	3.5	3.0	1.2	2.4	4.4
-5.0	-5.1	-5.8	-6.4	-5.9	-7.6	-8.7	-8.2	2.1	2.1	1.3	0.2	2.5	2.6	2.5	2.2
-4.1	-4.6	-5.2	-6.0	-2.6	-1.3	-3.5	-2.3	2.1	1.7	0.2	6.9	3.1	2.8	1.3	8.0
-2.5	-2.5	-1.8	-5.8	-13.2	-13.8	-15.0	-9.8	0.6	0.7	1.4	4.4	3.0	3.2	3.9	7.0
-1.4	-1.9	-1.5	-2.9	-0.8	1.0	-0.1	-0.7	3.7	3.2	1.7	3.1	5.1	4.7	3.1	4.5
بنود تذكيرية															
7.2	14.4	2.5	11.0	3.6	7.8	21.0	13.9	3.0	12.8	-2.4	29.8	4.1	14.1	-1.2	31.4
غ/م	-1.3	-2.9	1.0	غ/م	-12.8	-32.7	-12.5	غ/م	0.7	1.2	-5.8	غ/م	0.2	-0.6	-7.0
غ/م	-8.4	-8.4	-9.5	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	-9.9	-7.0	-1.3	غ/م	-5.5	-3.5	1.3
0.0	-2.9	-2.8	-1.0	-13.5	-21.8	-16.5	-17.3	-0.2	-2.7	-0.7	-3.1	2.0	-0.5	1.5	-1.0

المصدر: حسابات المؤلفين اعتمادا على بيانات من تقرير البنك الدولي عن آفاق الاقتصاد الكلي والفقر، عدد أكتوبر/تشرين الأول 2023.

ملاحظة: ق = تقديرات، ن = تنبؤات، غ/م = غير متاح. يتم تقريب البيانات إلى رقم واحد. البيانات الخاصة بمصر تتوافق مع السنة المالية (يوليو/تموز- يونيو/حزيران). لم يتم إدراج لبنان وليبيا وسوريا واليمن في المتوسطات الإقليمية ودون الإقليمية بسبب عدم اليقين بشأن توقعاتها؛ وتظهر في البند التذكيري للبلدان. وتشمل البلدان المتوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الجزائر وجيبوتي ومصر وإيران والعراق والأردن والمغرب وتونس والصفة الغربية وقطاع غزة. وتشمل البلدان المصدرة للنفط الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات. دول مجلس التعاون الخليجي هي البحرين والكويت وسلطنة عمان وقطر والسعودية والإمارات. وتشمل البلدان النامية المصدرة للنفط الجزائر وإيران والعراق. وتشمل البلدان النامية المستوردة للنفط جيبوتي ومصر والأردن والمغرب وتونس والصفة الغربية وقطاع غزة. إن معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الإقليمي ودون الإقليمي الحقيقي هي متوسطات مرجحة، محسوبة باستخدام مستويات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للسنة السابقة كأوزان مرجحة. ومعدلات نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي هي متوسطات مرجحة تحسب من نصيب الفرد الفعلي من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للسنة السابقة كأوزان مرجحة. (إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مقسوما على عدد السكان). وتم حساب المتوسطات الإقليمية ودون الإقليمية لرصيد المعاملات الجارية ورصيد المالية العامة باستخدام مستويات إجمالي الناتج المحلي الاسمية للسنة الجارية كأوزان مرجحة. وفي هذا الجدول، رتب البلدان داخل كل مجموعة ترتيبا تنازليا حسب نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لعام 2021 (تتعادل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة للدولار في عام 2017).

الإطار 2-1 الآثار المحتملة للكوارث الطبيعية الأخيرة على الاقتصاد الكلي في المغرب وليبيا

في 8 سبتمبر/أيلول 2023، ضرب زلزال بقوة 7 درجات المغرب يقع مركزه في سلسلة جبال الأطلس الكبير، على بُعد حوالي 75 كيلومترا جنوب شرق مراكش. وحتى 13 سبتمبر/أيلول 2023، أفادت وزارة الداخلية بمقتل ما لا يقل عن 2946 شخصا. وبلغ عدد الجرحى حتى 18 سبتمبر/أيلول نحو 14 ألفا، وأكثر من 1000 في حالة حرجة. وقد تسبب الزلزال في المناطق المتضررة في أضرار جسيمة في مرافق البنية التحتية، مما قد يزيد من تفاقم آثاره الاقتصادية والاجتماعية.

في الفترة من 10 إلى 11 سبتمبر/أيلول 2023، أسفرت الفيضانات التي اجتاحت شرق ليبيا ومدينة درنة، على وجه الخصوص، عن سقوط أكثر من 3950 ضحية، مع فقدان 9 آلاف شخص حتى 16 سبتمبر/أيلول. وقد يؤدي فقدان سبل كسب العيش إلى اشتداد معدلات الفقر والزواج الداخلي، مع احتياج أكثر من 880 ألف شخص إلى مساعدات إنسانية، وتعرض آلاف المباني والوحدات السكنية للأضرار.

وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لم يكن البنك الدولي قد أنجز بعد تقييما كاملا لأثر هذه الكوارث الطبيعية. ومع ذلك، فإن الشواهد والأدلة التجريبية على أثر الكوارث في البلدان النامية تشير إلى انخفاض النمو في بداية الأمر وزيادة المديونية على المدى المتوسط لتمويل جهود إعادة الإعمار. ويدرس فان وآخرون (2023) 282 كارثة طبيعية (فيضانات وزلازل وموجات جفاف وعواصف وانهيارات أرضية ونشاط بركاني وموجات ارتفاع درجات الحرارة وحرائق الغابات) وقعت في الفترة بين عامي 1960 و2019 في 86 بلدا من البلدان النامية تجاوزت الأضرار التي خلفتها 1% من إجمالي الناتج المحلي. ويقارن المؤلفون ديناميكيات الدين العام والنمو الاقتصادي في الاقتصادات المتضررة وغير المتضررة (مجموعة الضبط) قبل وقوع الكارثة بثلاث سنوات وبعدها بثلاث سنوات.

ووجد فان وآخرون أن نمو إجمالي الناتج المحلي في البلدان المتضررة في سنة وقوع الكارثة كان أقل بنحو 1.3 نقطة مئوية (مقارنة بالاقتصادات غير المتضررة). غير أن نمو إجمالي الناتج المحلي يتعافى في العادة في السنوات الثلاث التالية لوقوع الكارثة، مع ارتفاع معدل النمو بمقدار 0.9 نقطة مئوية في السنة الأولى، و0.8 نقطة مئوية في السنة الثانية، ونحو 0.5 نقطة مئوية في السنة الثالثة. ومن ناحية أخرى، فإن الدين العام عادة ما يتراكم بعد الكوارث (وهو ما يمكن أن يُستخدم في جهود إعادة الإعمار). ويقفز نمو الدين العام نحو نقطتين مئويتين في عام وقوع الكارثة، ونحو 4 نقاط مئوية في السنة الأولى اللاحقة، ونحو 3 نقاط مئوية في السنتين الثانية والثالثة (مقارنة بمجموعة الضبط).

ويمكن أن تكون هذه النتائج مؤشرا على الآثار المحتملة لزلزال المغرب وفيضانات ليبيا على الاقتصاد الكلي، على الرغم من أن أوجه الانتظام التجريبي الموثقة في دراسة فان وآخرين (2023) تنطبق على الكوارث ذات الأضرار الجسيمة (التي تتجاوز 1% من إجمالي الناتج المحلي)، ولم يكن التقييم الكامل للآثار في المغرب وليبيا قد انجز وقت كتابة هذا التقرير.

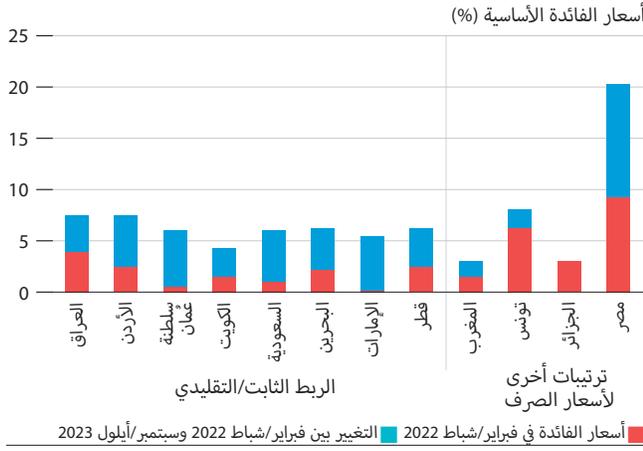
تشديد الأوضاع المالية العالمية أسهم في انخفاض قيمة عملات البلدان المستوردة للنفط المثقلة بالديون في المنطقة

لا تزال البلدان النامية المستوردة للنفط تعاني من تأثيرات تشديد الأوضاع المالية في جميع أنحاء العالم. فقد تضررت حسابات المعاملات الجارية للبلدان المستوردة للنفط في المنطقة من جراء صدمات أسعار النفط والمنتجات الزراعية الناجمة عن الحرب في أوكرانيا في عام 2022 (غاغي وآخرون 2023). وجاءت هذه الصدمات في معدلات التبادل التجاري في وقت اشتدت فيه مواطن الضعف في المالية العامة.⁴ وعندما شددت الاقتصادات المتقدمة والأسواق الناشئة الأخرى سياساتها النقدية لكبح جماح التضخم، زادت الضغوط الناجمة عن تخارج رؤوس أموال المستثمرين على البلدان النامية المستوردة للنفط، مما أسهم في انخفاض قيمة عملاتها. وقد ارتفعت تكاليف الاقتراض في البلدان المدينة المستوردة للنفط، على وجه الخصوص، زيادة كبيرة، مما حد من نشاطها الاقتصادي على الرغم من التحسن في معدلات تبادلها التجاري عندما تراجعت صدمة أسعار السلع الأولية في عام 2023.

في مصر، تضاعفت فعليا أسعار الفائدة الأساسية من 9.25 في فبراير/شباط 2022 إلى 20.25 في سبتمبر/أيلول 2023 (الشكل 2-4). وارتفعت العائدات متوسطة الأجل على الديون السيادية المقومة بالدولار الأمريكي بواقع 5 أضعاف، من 3.4% في المتوسط عام 2021 إلى نحو 17%

4 معدلات التبادل التجاري هي نسبة (مؤشر) أسعار الصادرات إلى (مؤشر) أسعار الواردات.

الشكل 4-2 أسعار الفائدة الأساسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في فبراير/شباط 2022 والتغير في الأسعار بين فبراير/شباط 2022 وسبتمبر/أيلول 2023



المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى بيانات من مواقع البنوك المركزية. ملاحظة: التغير في أسعار الفائدة الأساسية بين فبراير/شباط 2022 وسبتمبر/أيلول 2023 يتم التعبير عنها بفارق النقاط المئوية. وتتوافق البيانات مع أسعار الفائدة على الإقراض لليلة واحدة في مصر وقطر؛ وسعر الفائدة على الإيداع لليلة واحدة في الإمارات العربية المتحدة؛ وسعر الخصم في الكويت؛ والسعر الرئيسي في الجزائر والعراق والأردن والمغرب وتونس؛ وسعر إعادة الشراء في عمان والمملكة العربية السعودية، وسعر الفائدة على الودائع لأجل أسبوع واحد في البحرين.

عام 2023⁵ وتضاعفت تقريباً أسعار الفائدة على الإقراض من 9.4% في 2021 إلى نحو 17% في 2023⁶. وفي تونس، على الرغم من أن الزيادة في أسعار الفائدة الأساسية كانت أكثر اعتدالاً، تضاعفت قيمة العائدات متوسطة الأجل على الديون المقومة بالدولار الأمريكي (الجزء الأكبر) من 10.4% في المتوسط في عام 2021 إلى حوالي 21% في عام 2023⁷.

في ضوء ارتفاع تكاليف الاقتراض، ليس من المستغرب أن تكون توقعات النمو في مصر وتونس لعام 2023 قد تراجعت مقارنة بعام 2022. وعلاوة على ذلك، فقد ارتبط تراجع قيمة العملات في البلدان المستوردة للنفط بارتفاع التضخم، كما هو موضح في القسم 2-2، الذي يحتمل أن تكون له آثار انكماشية إضافية، حيث يؤدي التضخم في العادة إلى إضعاف قيمة الدخل الحقيقي للأمر، وهو ما يؤدي بدوره إلى خفض الاستهلاك الخاص⁸. فمن المتوقع أن يتباطأ النمو في مصر إلى 4.2% في عام 2023، منخفضاً من معدله البالغ 6.6% في عام 2022، والذي كان بالفعل تراجعاً ملحوظاً عن معدلات النمو التي تدور حول 9.0% في الربعين الأخيرين من السنة التقويمية 2021. وفي تونس، من المتوقع أن يبلغ معدل النمو 1.2%، منخفضاً عن معدله البالغ 2.4% في عام 2022.

وعلى النقيض من ذلك، من المتوقع أن ينتعش النمو في المغرب إلى 2.8% في عام 2023 من 1.3% في عام 2022. وكان المغرب أقل تأثراً بصدمات الاقتصاد الكلي العالمية مقارنة بالبلدان الأخرى المستوردة للنفط في المنطقة، إذ كان التحسن في معدلات التبادل التجاري الناجم عن انخفاض أسعار النفط في عام 2023 مقارنة بعام 2022 أكثر حدة، في حين كانت الزيادة في تكاليف الاقتراض أكثر اعتدالاً. ويبلغ سعر الفائدة الأساسي 3% صعوداً من 1.5% في 2021 (الشكل 4-2). وقد ارتفعت أسعار الفائدة على القروض من 4.4% في 2021 إلى 5.1% في 2023، في حين تحوم العائدات متوسطة الأجل على الدين العام المقوم بالدولار الأمريكي حول 6%⁹. وقد أدى الزلزال الذي وقع في 8 سبتمبر/أيلول 2023 إلى خسائر مأساوية في الأرواح ومن الممكن حدوث خسائر اقتصادية متواضعة في المناطق الأكثر تضرراً (الإطار 2-1). وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لم يكن البنك الدولي قد أنجز بعد تقييماً كاملاً لأثر الزلزال في المغرب. ويتوقع الخبراء الاقتصاديون في البنك الدولي أن يكون للزلزال تأثير معتدل على الاقتصاد الكلي لأن المعلومات الأولية تشير إلى أن حالة الاضطراب التي يحتمل أن تلحق بقطاع السياحة، على سبيل المثال، ستكون مؤقتة.

5 المصدر: حسابات مؤلفي التقرير استناداً إلى بيانات بلومبرج إل بي. متوسط عائدات السندات المقومة بالدولار الأمريكي في 20 سبتمبر/أيلول 2021 مقارنة بعائدات السندات المقابلة في 20 سبتمبر/أيلول 2023. تعرف عائدات السندات متوسطة الأجل المقومة بالدولار الأمريكي بأنها عوائد مقومة بالدولار الأمريكي تستحق السداد خلال سنتين إلى أربع سنوات من التاريخ المرجعي (على سبيل المثال، بالنسبة ليوم 20 سبتمبر/أيلول 2021، تعتبر السندات مستحقة السداد من 20 / 9 / 2023 إلى 20 / 9 / 2025، وبالنسبة ليوم 20 سبتمبر/أيلول 2023، تعتبر السندات مستحقة السداد من 20 / 9 / 2025 إلى 20 / 9 / 2027).

6 المصدر: حسابات مؤلفي التقرير استناداً إلى بيانات من موقع البنك المركزي المصري. تشكل أسعار الفائدة على الإقراض المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض القائمة المقدمة من 23 بنكاً تمثل وداؤها أكثر من 80% من وداائع القطاع المصرفي. ويعكس عام 2021 متوسط أسعار الفائدة الشهرية على الإقراض لهذا العام. ويعكس عام 2023 متوسط أسعار الفائدة الشهرية على الإقراض في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى يوليو/تموز من العام.

7 المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى بيانات البنك المركزي التونسي. ارتفعت أسعار الفائدة الأساسية في تونس من متوسط قدره 6.3% في عام 2021 إلى متوسط سنوي قدره 8% في عام 2023. وللاطلاع على حساب العائدات متوسطة الأجل، انظر الحاشية 5.

8 في مصر، وهي بلد مستورد للنفط يشهد حالياً أعلى معدل للتضخم، يتوقع الخبراء الاقتصاديون في البنك الدولي أن ينخفض نمو الاستهلاك الحقيقي من 6.2% في السنة المالية 2021 إلى 3.6% في السنة المالية 2023. وعلى نحو مماثل، من المتوقع أن يتباطأ نمو الاستهلاك الحقيقي في المغرب من 6.9% في 2021 إلى 1% في 2023. ويشمل الاستهلاك الخاص استهلاك المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر، والذي عادة ما يرتفع خلال فترات الركود الاقتصادي لمساعدة الأسر على تخفيف الصدمات.

9 المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى بيانات من بنك المغرب بخصوص أسعار الفائدة الأساسية، وأسعار الفائدة على الإقراض، ومن بلومبرج إل بي لعوائد الدين العام. أسعار الفائدة على الإقراض لعام 2021 هي متوسط أسعار الفائدة الفصلية لهذا العام، في حين أن أسعار الفائدة على الإقراض في عام 2023 هي متوسط أسعار الفائدة في الربعين الأول والثاني لعام 2023. للاطلاع على حساب العائدات متوسطة الأجل، انظر الحاشية رقم 5. وبالنسبة للمغرب، هناك سند واحد فقط تغطيه بيانات بلومبرج.

استمرار الضغوط على حسابات المالية العامة والمعاملات الجارية في البلدان النامية المستوردة للنفط

يؤدي خفض إنتاج النفط وانخفاض أسعاره إلى خفض موازين المعاملات الجارية والمالية العامة في البلدان المصدرة للنفط في المنطقة. ففي دول مجلس التعاون الخليجي، من المتوقع أن ينخفض رصيد حساب المعاملات الجارية إلى 9.6% من إجمالي الناتج المحلي، منخفضاً من أعلى مستوى بلغ 15.7 في عام 2022. ويتوقع لفائض الموازنة أن يتراجع بشكل حاد إلى 0.8% من إجمالي الناتج المحلي من 4.9% عام 2022.

ومن المتوقع أيضاً أن تنخفض أرصدة المعاملات الجارية للبلدان النامية المصدرة للنفط من متوسط قدره 10.3% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2022 إلى 4.2% في عام 2023. وستنتقل أرصدة مآليتها العامة إلى نطاق العجز لتسجل 2.8% من إجمالي الناتج المحلي، نزولاً من فائض قدره 2.1% في عام 2022.

وعلى النقيض من ذلك، من المتوقع أن يرتفع رصيد حسابات المعاملات الجارية للبلدان النامية المستوردة للنفط من عجز بنسبة 4.4% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2022 إلى عجز بنسبة 3.2% في عام 2023، مدعوماً جزئياً بانخفاض أسعار النفط وربما بانخفاض قيمة العملات وما يترتب على ذلك من تباطؤ الطلب على الواردات. ومن المتوقع أن ينخفض إجمالي الواردات لهذه المجموعة بنسبة 6.9% مقارنة بعام 2022 (لكنه سيزيد بنسبة 0.2% مع استبعاد مصر). ومن المتوقع أن يظل رصيد المالية العامة لتلك المجموعة دون تغيير، على الرغم من استمرار الضغوط على مآليتها العامة وحسابات معاملاتها الجارية مع استمرار ارتفاع تكاليف الاقتراض الحكومي.

ضعف نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في المنطقة

تعكس التغيرات في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي التغيرات في مستويات المعيشة بصورة أدق مما تعكس التغيرات في إجمالي الناتج المحلي الكلي. ومن المتوقع أن يسجل النمو الإقليمي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي نسبة 0.4% عام 2023 بعد انكماشه عن معدله البالغ 4.3% عام 2022 (الجدول 2-1). وينتشر التباطؤ في نصيب الفرد من النمو عبر مجموعات البلدان، لكنه أكثر وضوحاً في البلدان المصدرة للنفط.

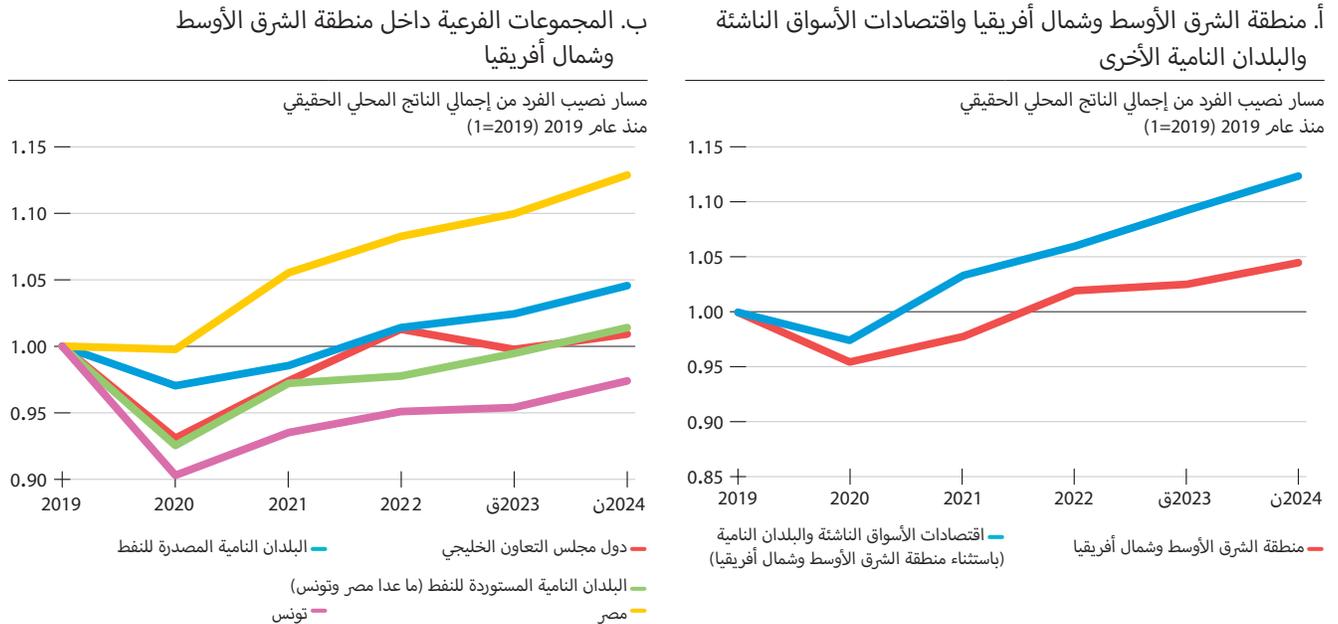
ففي دول مجلس التعاون الخليجي، من المتوقع أن ينكمش نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 1.5%، أي أقل بكثير من المعدل الاستثنائي البالغ 4% في عام 2022. وتسجل السعودية أدنى المعدلات في هذه المجموعة، حيث يتوقع أن يتباطأ نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى 4.5%؛ وفي الكويت، حيث سيتقلص نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 0.1%؛ وفي سلطنة عمان، حيث يتوقع أن يواكب إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بالكاد النمو السكاني.

وفي البلدان النامية المصدرة للنفط، من المتوقع أن ينمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 1%. وعلى أحد طرفي هذه المجموعة، من المتوقع أن يبلغ نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في إيران نسبة 3.4%، وهي زيادة طفيفة من المعدل البالغ 3.0% في عام 2022. وعلى الطرف الآخر، من المتوقع أن ينخفض نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في العراق إلى 4.5%-، منخفضاً بشكل ملحوظ من ارتفاعه البالغ 4.7% في عام 2022. وفي الجزائر، من المتوقع أن يبلغ نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي 0.5% عام 2023 بعد أن سجل 1.6% عام 2022.

ومن المتوقع أيضاً أن يتباطأ نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في البلدان النامية المستوردة للنفط، منخفضاً من 3.7% في عام 2022 إلى 2.2% في عام 2023. وفي مصر، من المتوقع أن يبلغ نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي 2.6% في السنة المالية 2023 بعد أن سجل 5.2% في السنة المالية 2022 (من 2.6% في السنة التقويمية 2022 إلى 1.6% في السنة التقويمية 2023). وفي تونس، من المتوقع أن يواكب نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بالكاد النمو السكاني منخفضاً من 1.7% في عام 2022. لكن التوقعات أفضل حالاً في الأردن والمغرب، حيث يُتوقع أن ينتعش نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى 2.1 و1.7% في عام 2023 على التوالي.

وبنهاية عام 2023، فإن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في 8 من أصل 15 اقتصادا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سيكون قد عاد إلى مستواه قبل الجائحة (الشكل 2-5). وتشمل الاقتصادات التي سيكون فيها نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي أقل من مستويات عام 2019 كلا من الأردن (0.17% أقل من مستويات 2019)؛ قطر (0.3% أقل من مستويات 2019)؛ الجزائر (3.3% أقل من مستويات 2019)؛ السعودية (3.6%)؛ تونس (4.6%)؛ الضفة الغربية وقطاع غزة، (7.7%)؛ العراق (15.3%). ومن غير المتوقع سد هذه الفجوات بنهاية عام 2024 إلا في الأردن وقطر.

الشكل 2-5 مؤشر النمو التراكمي في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2019-2024



المصدر: حسابات المؤلفين اعتمادا على بيانات من تقرير آفاق الاقتصاد الكلي والفقير، عدد أكتوبر/تشرين الأول 2023.

ملاحظة: تشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر وإيران والعراق والأردن والكويت والمغرب وعمان وقطر والسعودية وتونس والإمارات والضفة الغربية وقطاع غزة. تشمل اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية باستثناء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 150 بلدا. بلدان مستبعدة بسبب نقص البيانات في تقرير آفاق الاقتصاد الكلي والفقير. دول مجلس التعاون الخليجي هي البحرين والكويت وسلطنة عمان وقطر والسعودية والإمارات. وتشمل البلدان النامية المصدرة للنفط الجزائر وإيران والعراق. وتشمل البلدان النامية المستوردة للنفط، باستثناء مصر وتونس، جيبوتي والأردن والمغرب والضفة الغربية وقطاع غزة. تقديرات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لمصر الواردة في اللوحة ب تتوافق مع السنوات التقويمية. والمتوسطات المرجحة لمعدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي تُحسب على أساس نصيب الفرد الفعلي من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لكل فئة (إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مقسوما على عدد السكان).

2-2 التضخم

على الصعيد العالمي، يواصل التضخم انخفاضه، لكنه لا يزال أعلى من مستواه قبل الجائحة. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يتراجع التضخم في اقتصادات مجلس التعاون الخليجي والبلدان النامية المصدرة للنفط (الجدول 2-2). وفي البلدان النامية المستوردة للنفط، لا يزال انخفاض سعر الصرف يغذي الضغوط التضخمية. ففي مصر، من المتوقع أن يصل التضخم في السنة المالية 2023 إلى 24%، أي نحو ثلاثة أضعاف المعدل في السنة المالية 2022 (8.5%). وفي أغسطس/آب 2023، بلغ معدل التضخم العام على أساس سنوي 39.7%¹⁰.

يبين الشكل 2-6 الحسابات الأولية لمساهمة انخفاض قيمة العملات في التضخم العام في اقتصادات المنطقة التي انخفضت فيها قيمة العملات منذ فبراير/شباط 2022.¹¹ ففي مصر، حيث ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الجنيه المصري بنسبة 97% خلال الفترة بين مارس/

10 المصدر: البنك المركزي المصري (سلسلة بيانات غير معدلة موسميا).

11 انظر بلحاج وآخرون (2022) للاطلاع على تفاصيل الإطار المحاسبي المستخدم لحساب مساهمات تقلبات العملة في التضخم الكلي. وباختصار، تعتمد الحسابات على افتراض الاقتصاد المفتوح الصغير الذي يفترض أن هذه الاقتصادات تتحمل الأسعار العالمية للسلع التجارية، والتي عادة ما تكون مقومة عالميا بالدولار. وتفترض الحسابات أن انتقال تخفيضات قيمة العملات إلى مستوى أسعار السلع المحلية المتداولة هو واحد لكل واحد. غير أن التميرير إلى التضخم الكلي غير كامل، لأن السلع المتداولة تمثل أقل من 100% من سلال الاستهلاك المحلي.

تحقيق التوازن: الوظائف والأجور عند وقوع الأزمات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أذار 2022 وأغسطس/آب 2023، بلغ متوسط التضخم على أساس سنوي 24% في الفترة نفسها، في حين بلغ معدل التضخم المعدل لمراعاة التغيرات في سعر الصرف نحو 6%-. وهذا التعديل هو معدل التضخم (المخالف للواقع) لو ظل سعر الصرف عند مستوياته في فبراير/شباط 2022 وكل شيء آخر - بما في ذلك فرض سقوف للأسعار المحلية لمختلف السلع الأولية وزيادة دعم المواد الغذائية - لحدث على أي حال. وفي مصر (وفي الضفة الغربية وقطاع غزة ولبنان)، كان لانخفاض قيمة العملة المحلية تأثير كبير على التضخم.¹²

الجدول 2-2 التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حسب الاقتصاد، 2021-2024

%				
2024ن	2023ق	2022	2021	
2.4	3.3	5.0	2.3	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
2.2	2.8	4.0	1.9	دول مجلس التعاون الخليجي
2.2	3.0	5.0	2.3	قطر
2.2	3.3	4.8	-0.1	الإمارات
2.2	2.3	3.6	-0.6	البحرين
2.3	2.6	2.5	3.1	السعودية
2.4	3.3	4.3	3.4	الكويت
1.8	1.3	2.8	1.5	عمان
8.6	9.3	9.3	7.2	البلدان النامية المصدرة للنفط
35.8	42.6	46.5	46.2	إيران
8.6	9.3	9.3	7.2	الجزائر
4.0	4.8	5.0	6.0	العراق
3.4	5.0	5.9	1.5	البلدان النامية المستوردة للنفط
26.7	24.1	8.5	4.5	مصر
8.0	9.2	8.3	5.7	تونس
2.4	2.4	4.2	1.3	الأردن
3.8	6.2	6.6	1.4	المغرب
3.0	3.8	3.7	1.2	الضفة الغربية وقطاع غزة
2.0	2.0	5.1	1.5	جيبوتي
بنود تذكيرية				
2.4	2.4	4.6	2.8	ليبيا
غ/م	231.3	171.2	150.0	لبنان
غ/م	62.1	60.6	118.8	سوريا
17.3	14.9	29.5	31.5	اليمن

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد الكلي والفقير، عدد أكتوبر/تشرين الأول 2023.

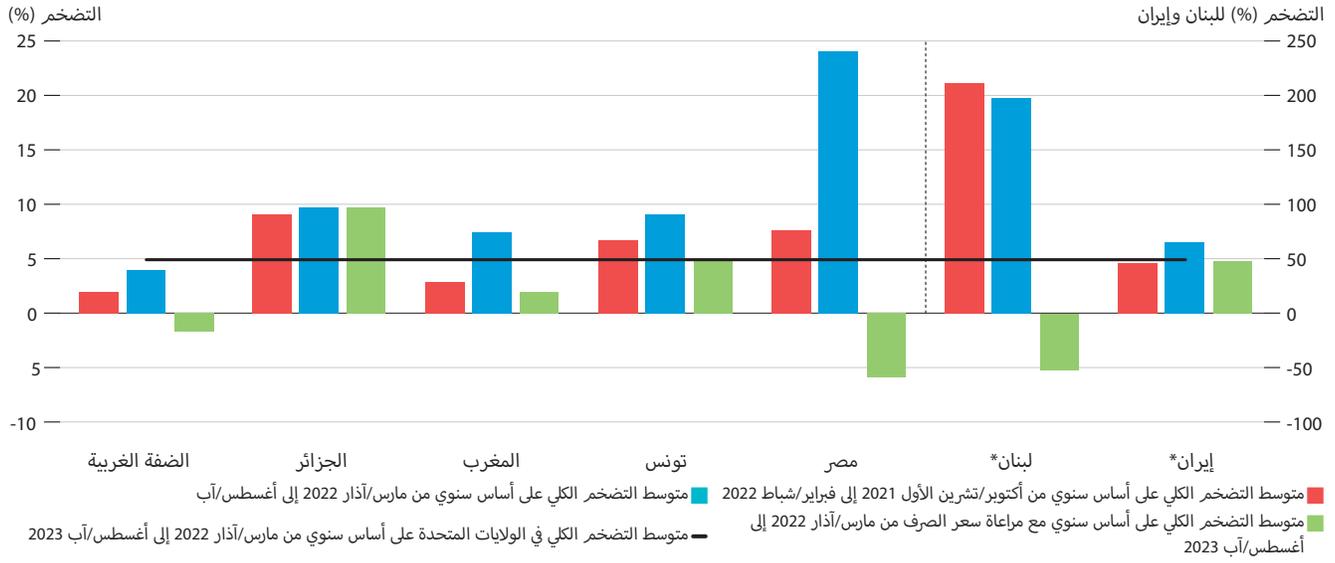
ملاحظة: ن = تنبؤات، غ/م = غير متاح. الأرقام الإقليمية ودون الإقليمية على أساس وسيط البلدان في كل مجموعة. والأعداد مقربة إلى قيمة عشرية منفردة. وفي حالة مصر تتوافق البيانات مع السنوات المالية. وفي الجدول، تُرتب البلدان داخل كل مجموعة ترتيباً تنازلياً حسب نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لعام 2021 (بالأسعار الثابتة للدولار حسب تعادل القوة الشرائية في عام 2017).

ويؤدي تضخم أسعار المواد الغذائية إلى تقليص الأمن الغذائي، لا سيما بين الأسر الأكثر احتياجاً (غاني وآخرون 2023). ولا تزال الضغوط على التضخم المحلي الناجمة عن أسعار المواد الغذائية مرتفعة. وكان مؤشر البنك الدولي لأسعار الغذاء العالمية أعلى بنسبة 44% في أغسطس/آب 2023 عما كان عليه في يونيو/حزيران 2019. وانخفضت أسعار السلع الزراعية (القمح والذرة والزيوت النباتية) باطراد في النصف الأول من عام 2023، لكن تقلبها زاد في صيف عام 2023، وارتفعت أسعار زيوت الطعام بوجه خاص ارتفاعاً كبيراً (الشكل 2-7). ومن المتوقع أن تظل أسعار الذرة الصفراء وزيت فول الصويا أعلى من مستوياتها السائدة قبل الجائحة حتى عام 2024.

12 لا يقارن هذا التحليل بين مدى ملاءمة أنظمة سعر الصرف الثابت بالأنظمة ذات سعر الصرف المرن. ففي الواقع، هناك اقتصادات في المنطقة حافظت على أنظمة سعر صرف ثابت دون نفاذ الاحتياطات، ولكن يتور الجدل حول ما إذا كان ينبغي لهذه البلدان الاستمرار في ربط عملتها بالدولار الأمريكي. وفي كثير من الحالات، من المرجح أن تكون أسعار الصرف المرنة أفضل من الأسعار الثابتة.

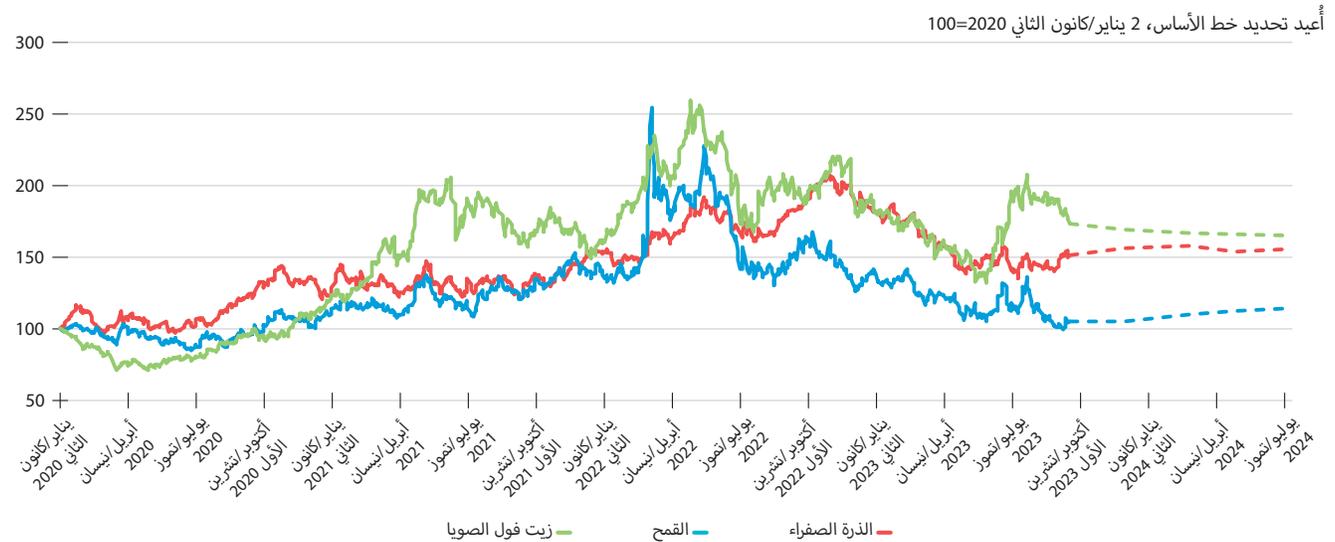
وبالعملة المحلية، من المرجح أن يظل تضخم أسعار الغذاء في المنطقة مرتفعاً نتيجة لاستمرار الضغوط على عملات اقتصادات المنطقة. ففي مصر، على أساس سنوي بلغ تضخم أسعار المواد الغذائية نحو 72% في أغسطس/آب 2023. وفي تونس والمغرب، لا يزال تضخم أسعار الغذاء مرتفعاً عند 15% و11% على التوالي. ومعدلات تضخم أسعار الغذاء هذه أعلى بكثير من التضخم العام، وهي تضر بالأسر الأشد فقراً والأكثر احتياجاً على نحو أكثر من غيرها، التي تنفق في العادة جزءاً أكبر من دخلها على المنتجات الغذائية.

الشكل 2-6 التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد تعديله لمواءمة تقلبات أسعار الصرف، حسب الاقتصاد



المصدر: حسابات المؤلفين، استناداً إلى بيانات من هافر أناليتيكس، والمكاتب الإحصائية الوطنية، وبلومبرج إل. بي.
ملاحظة: تظهر الأعمدة الخضراء ما كان يمكن أن يكون عليه متوسط معدل التضخم على أساس سنوي لو ظل سعر الصرف الثنائي لكل بلد مع بقاء سعر الدولار عند مستوى فبراير/شباط 2022. وتعرض البلدان بترتيب تصاعدي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لعام 2021 (تعادل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة للدولار في عام 2017) ضمن الفئات. ويتم حساب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية (التغيرات في قيمة الدولار الأمريكي بالعملة المحلية) باستخدام أول يوم تداول من كل شهر في البيانات (أي أن التغيرات في أسعار الصرف بين فبراير/شباط 2022 وأغسطس/آب 2023 ستكون بين 2/1/2022 و8/1/2023). وفي الجزائر والمغرب ولبان، تقابل آخر نقطة بيانات يوليو/تموز 2023.

الشكل 2-7 مؤشر الأسعار العالمية للذرة الصفراء والقمح وزيت فول الصويا، يناير/كانون الثاني 2020-يوليو/تموز 2024



المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى بيانات من بلومبرج إل. بي.
ملاحظة: تشير الخطوط المتواصلة إلى الأسعار الفورية حتى 20 سبتمبر/أيلول 2023؛ وتظهر الخطوط المنقطعة الأسعار الآجلة.

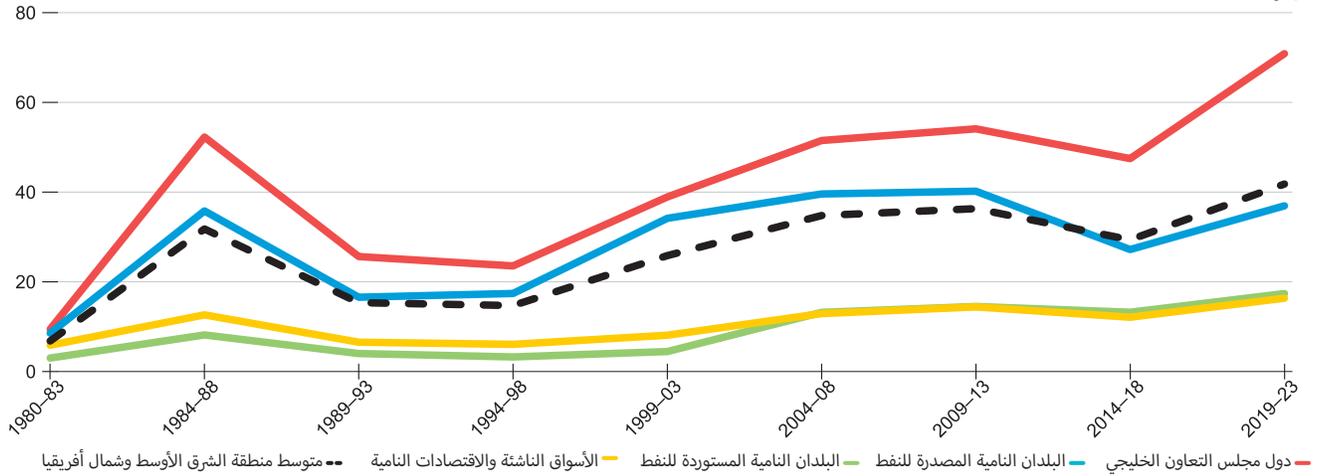
3-2 معدلات التبادل التجاري منذ صدمة جائحة كورونا

من الصعب المبالغة في عواقب الاقتصاد الكلي والآثار الإنمائية للتقلبات في أسعار الصادرات والواردات في بلدان المنطقة التي حدثت منذ عام 2019. وأدت الصدمات التي ضربت أسعار النفط من جراء آثار جائحة كورونا والغزو الروسي لأوكرانيا إلى صدمات كبيرة في معدلات التبادل التجاري. ففي أبريل/نيسان 2020، عندما وصل سعر النفط إلى نحو 20 دولارا للبرميل، تدهورت معدلات التبادل التجاري للبلدان المصدرة للنفط وتحسنت في البلدان المستوردة للنفط. ومع ارتفاع أسعار النفط في عام 2020، انتعشت معدلات التبادل التجاري بين البلدان المصدرة للنفط، وبلغت ذروتها في يونيو/حزيران 2022 تقريبا، عندما بلغ متوسط أسعار النفط نحو 120 دولارا للبرميل. واتبعت معدلات التبادل التجاري بين البلدان النامية المستوردة للنفط المسار المعاكس. ومع انحسار الارتفاع الحاد في أسعار النفط بسبب الحرب في النصف الثاني من عام 2022 وحتى عام 2023، تدهورت معدلات التبادل التجاري في البلدان المصدرة للنفط في المنطقة، في حين أنها تتحسن في البلدان المستوردة للنفط.

وقد أدت هذه الصدمات في معدلات التبادل التجاري إلى تقلبات شديدة في معدلات التبادل التجاري في المنطقة، وخاصة فيما بين اقتصادات مجلس التعاون الخليجي. ويبين الشكل 8-2 تقلب معدلات التبادل التجاري للسلع الأولية في دول مجلس التعاون الخليجي، والبلدان النامية المصدرة للنفط، والبلدان النامية المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ عام 1980. ويشمل هذا المؤشر الطاقة والمعادن والمنتجات الزراعية، لكنه يعكس إلى حد كبير مقاييس أخرى تشمل أسعار (قيم الوحدة) لصادرات وواردات السلع المصنعة. ويزيد تقلب التبادل التجاري بين البلدان المصدرة للنفط في المنطقة على ضعف المتوسط بين اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية في بقية أنحاء العالم. وفي اقتصادات مجلس التعاون الخليجي، بلغ تقلب معدلات التبادل التجاري أعلى مستوى له على الإطلاق مع الصدمات الناجمة عن جائحة كورونا والغزو الروسي لأوكرانيا. وفي البلدان النامية المصدرة والمستوردة للنفط، تماثل تلك التقلبات المستويات التي سجلت في منتصف الثمانينيات وقرب فترة الركود العالمي في الفترة 2007-2009.

الشكل 8-2 مؤشر التقلب في معدلات التبادل التجاري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2023-1980

مؤشر التقلب



المصدر: حسابات المؤلفين استنادا إلى بيانات من قاعدة بيانات معدلات التبادل التجاري للسلع الأولية التابعة لصندوق النقد الدولي (جروس وكيهاج 2019).

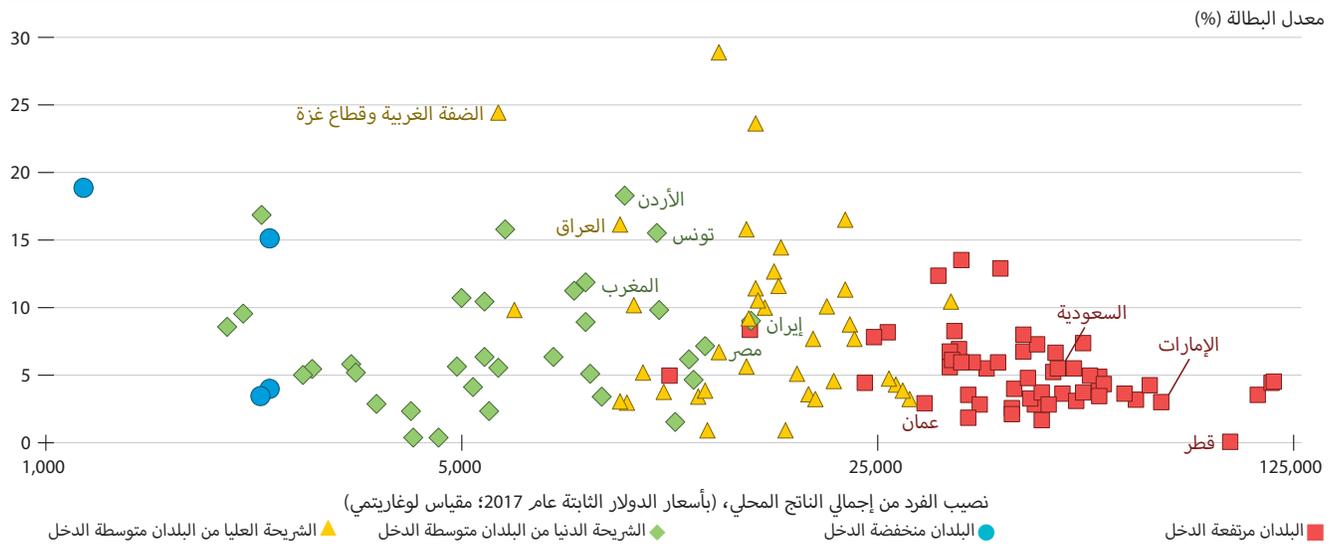
ملاحظة: يوضح الشكل متوسط التقلبات في كل فترة خمس سنوات لكل مجموعة. يعرف التقلب بأنه الفرق بين صدمات معدلات التبادل التجاري القصوى والصغرى. وتحسب الصدمات كفرق بالنسبة المئوية مقارنة بالشهر السابق. ويؤخذ تقدير المتوسط في الحساب بالنسبة لحجم السكان. وتغطي البيانات الفترة من يناير/كانون الثاني 1980 حتى فبراير/شباط 2023. تشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر وإيران والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا والمغرب وعمان وقطر والسعودية وسوريا وتونس والإمارات واليمن. وتشمل اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية باستثناء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 137 بلدا. ويشمل مجلس التعاون الخليجي البحرين والكويت وسلطنة عمان وقطر والسعودية والإمارات. وتشمل البلدان النامية المصدرة للنفط الجزائر وإيران والعراق وليبيا وسوريا واليمن. وتشمل البلدان النامية المستوردة للنفط جيبوتي ومصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس.

وقد أضر هذا الاضطراب في معدلات التبادل التجاري منذ عام 2020 منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في وقت اشتدت فيه مواطن الضعف في المالية العامة بين الاقتصادات متوسطة الدخل المستوردة للنفط، مما أسهم في انخفاض قيمة عملاتها. وأدى انخفاض قيمة العملات بدوره إلى ارتفاع معدلات التضخم، التي يمكن أن تكون لها عواقب بعيدة المدى على سبل عيش الأسر والأطفال. ويرتبط ارتفاع

التضخم ارتباطا مباشرا بتآكل الأجور الحقيقية بتركيز هذا التقرير على نواتج سوق العمل. وفي الوقت نفسه، ومع تعديل الأجور الحقيقية بالخفض بسبب ارتفاع التضخم، قد لا تحتاج الشركات إلى خفض العمالة عن طريق تسريح العمال أو خفض ساعات عملهم أثناء تراجع الاقتصاد الكلي. وبالتالي يمكن للتضخم أن يخفف من تعديلات سوق العمل في أوقات الاضطرابات المالية واضطرابات الاقتصاد الكلي، وإن كان لذلك عواقب وخيمة على القوة الشرائية للقطاع العائلي. ويكتسي فهم كيفية تكيف أسواق العمل مع الصدمات أهمية خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي تعاني منذ فترة طويلة من معدلات بطالة أعلى من نظيراتها في الدخل (الشكل 2-9 والملحق).

يمكن أن يؤثر التسريح من الوظائف على آفاق التشغيل وإمكانات كسب الدخل والمسارات الوظيفية للعاطلين عن العمل، كما يبين الفصل الثالث. ويعد تحديد هوامش المرونة المفقودة في أسواق العمل بالمنطقة عنصرا أساسيا في تصميم استجابات السياسات للصدمات الاقتصادية التي ستخفف من الآثار السلبية المحتملة طويلة الأجل على العمال الذين كانوا يعملون في السابق. وبالنظر إلى الانخفاض البارز في قيمة العملات في الآونة الأخيرة، وصدمات معدلات التبادل التجاري، وصدمة جائحة كورونا، فإن فهم كيفية تأثير ظواهر الاقتصاد الكلي تلك على سبل عيش السكان الذين يعملون بجد في المنطقة أمر بالغ الأهمية. ولذلك، تقدم الفصول التالية تحليلات متعمقة لردود أفعال أسواق العمل تجاه هذه الصدمات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبقية العالم.

الشكل 2-9 الارتباط بين معدلات البطالة ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، حسب مستوى دخل البلد، 2022



الفصل الثالث كيف تستجيب أسواق العمل للصدمات؟

النقاط الرئيسية للفصل الثالث:

- تكيف أسواق العمل من خلال التغيرات في الكميات (أوضاع التشغيل) أو الأسعار (الأجور).
- في سياق انخفاض معدلات التضخم، فإن أسواق العمل عادة ما تكيف من خلال التغيرات في معدلات التشغيل بسبب أوجه الجمود في الأجور الاسمية المنخفضة.
- يمكن للتضخم أن يخفف من هذه التعديلات في سوق العمل من خلال تسريع وتيرة انخفاض الأجور الحقيقية في أوقات الصدمات.
- ترتبط الصدمات الاقتصادية السلبية بزيادات أكبر في معدلات البطالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقارنة بالمتوسط السائد في اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية.
- أدت صدمات الاقتصاد الكلي في 2020-2022 إلى أن 5.1 ملايين شخص آخرين أصبحوا في صفوف العاطلين عن العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- الأجور الحقيقية في المنطقة معاكسة للتقلبات الدورية وتتسم بقدر أكبر من الجمود المتجه نحو الانخفاض من المتوسط في اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية.
- تظهر هوامش التكيف الأخرى في سوق العمل نفس الحساسية تجاه الصدمات الاقتصادية التي تتعرض لها اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية الأخرى.

يمكن أن يكون للاضطرابات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تبعات بعيدة المدى على أسواق العمل، مما يؤثر على التشغيل والقطاع غير الرسمي وعلى الأجور وسبل كسب العيش. ويعد فهم كيفية تكيف أسواق العمل واستجابتها للصدمات - مثل جائحة كورونا، والتخفيضات الكبيرة في قيمة العملات، والتغيرات السلبية في معدلات التبادل التجاري - أمراً بالغ الأهمية لواضعي السياسات والشركات والأفراد على السواء، خاصة في السياق الحالي من الأزمات المتداخلة.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي منطقة تتميز بارتفاع أعداد الشباب بين السكان لكن مع محدودية فرص العمل الجيدة، يمكن أن يساعد تحليل كيفية تكيف أسواق العمل مع الصدمات ومن يتحمل العبء الأكبر لهذا التكيف، في إعادة التفكير في السياسات لدعم الاقتصادات والمجتمعات الأكثر قدرة على الصمود في وجه الصدمات.¹³

1-3 المفاضلات في تعديلات سوق العمل

مثلها مثل باقي الأسواق، تكيف أسواق العمل من خلال التغيرات في الكميات (أوضاع التشغيل) أو الأسعار (الأجور). وتحدث التعديلات من خلال الكميات عندما تقوم الشركات بتغيير عدد الموظفين (هامش موسع) أو ساعات العمل (هامش مكثف). أما التعديلات من خلال الأسعار فتحدث عندما تقوم الشركات بزيادة الأجور أو خفضها.

وعلى الرغم من أن القنوات الثلاث كلها معقولة من الناحية النظرية، فإن الشواهد التجريبية تشير إلى أن الشركات نادراً ما تغير الأجور الاسمية في مواجهة الأزمات، بل تقوم بتعديلها من خلال الكميات.¹⁴ وتأتي هذه الشواهد على مثال الحدس الأصلي الذي هو أساس تحليل جون ماينارد كينز لسوق العمل أثناء الدورات الاقتصادية والافتراض الرئيسي للجمود في الأجور الاسمية مع اتجاهها نحو الانخفاض (كينز 1936).

13 انظر إسلام وموسى وسالبيولا (2022).

14 انظر، على سبيل المثال، كاور (2019) وإرقتي ولايت وتريجينا (2019).

وتوثق عدة بحوث أوجه الجمود في الأجور الاسمية في الاقتصادات المتقدمة والنامية. ففي دراستها عن استجابات الأجور والتشغيل لصدمة هطول الأمطار في الهند، التي تُحدث تحولا في الطلب على العمالة الزراعية، وجدت كور (2019) شواهد على جمود الأجور الاسمية إلى حد كبير مع الاتجاه نحو الانخفاض. وفي جنوب أفريقيا، وجد إرتن ولايت و تريجينا (2019) أن المقاطعات المعرضة لخفض التعريفات تشهد تراجعاً في العمالة الرسمية وغير الرسمية في قطاع السلع التجارية دون أي تأثير كبير على الأجور. ووجد كاستيلانوس وغارسيا فيردو وكابلان (2004) أن هناك أوجه جمود كبيرة في الأجور الاسمية المنخفضة في المكسيك.¹⁵

والشواهد أقل وضوحاً بشأن ما إذا كان التعديل من خلال الكميات يحدث من خلال تغييرات في مستويات التشغيل أو تغييرات في ساعات العمل. ويظهر أوهانيان ورافو (2012) الشواهد المستمدة من 14 بلداً في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بأن كلا هامشي التعديل لهما القدر نفسه من الأهمية. ويوضحان أنه خلال فترة الركود الكبير (2008-2009) كانت التغييرات في ساعات العمل كبيرة بقدر التغييرات في مستويات التشغيل. بالمثل، وجد تاسكين (2013) أن كلا هامشي التعديل كانا كبيرين في تركيا والولايات المتحدة باستخدام بيانات من 1955 إلى 2012. ووجد بوردا وهانت (2011) أن المعدل الضئيل لفقدان الوظائف في ألمانيا خلال فترة الركود الكبير يمكن أن يعزى جزئياً إلى التكيف على طول الهامش المكثف. واستعرض خانا ونيوهاوس وباسي (2011) الشواهد الخاصة بتعديلات سوق العمل في 44 بلداً متوسط الدخل بعد الأزمة المالية في عام 2008، والتي أظهرها أنها أثرت على كل من التشغيل وساعات العمل.

وتلعب اللوائح التنظيمية لسوق العمل ومؤسساتها دوراً بالغ الأهمية في تحديد أهمية هامش التكيف الواسعة والمكثفة. ويؤدي القطاع غير الرسمي الضخم إلى خفض تكاليف التعيين والفصل، وهو ما قد يشجع الشركات على التكيف وفقاً للهامش الواسع (تاسكين 2013). ومن شأن اللوائح التنظيمية الصارمة لسوق العمل، مثل الحماية الشديدة للعمالة، أن تجعل تعديل الهامش على نطاق واسع أكثر تكلفة للشركات، مما قد يؤدي إلى إبطاء سرعة تكيف العمالة مع الصدمات (ديفيد وبيكنغورا ورولدوس 2020).

وقد تكيف أسواق العمل أيضاً من خلال التحولات عبر قطاعات سوق العمل، مثل التحولات بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي. وتشير الشواهد المستقاة من أمريكا اللاتينية إلى أن القطاع غير الرسمي قد يكون بالفعل بمثابة احتياطي للتشغيل خلال فترات الانكماش الاقتصادي، حيث تكون تكاليف الدخول في القطاع غير الرسمي أقل بكثير منها في الوظائف الرسمية (أرياس وآخرون 2018). وباستخدام البيانات منذ أواخر تسعينيات القرن العشرين، وجد ديفيد ولامبرت وتوسكاني (2019) أن الاقتصاد غير الرسمي يثبط التغييرات في معدلات البطالة المصاحبة لتقلبات الناتج في أمريكا اللاتينية.

2-3 هوامش التعديل في سياقات التضخم المنخفض والتضخم المرتفع

تعتمد هوامش التكيف في أسواق العمل على ما إذا كانت الصدمات تحدث في سياقات التضخم المنخفض أو المرتفع، لأن التضخم يمكن أن يؤثر على سلوك العمال والشركات. ومع تعديل الأجور الحقيقية بالخفض حين يكون التضخم مرتفعاً، قد لا تحتاج الشركات إلى خفض العمالة عن طريق تسريح العمال أو خفض ساعات عملهم. وبالتالي يمكن للتضخم أن يخفف من هذه التعديلات في سوق العمل من خلال تسريع وتيرة انخفاض الأجور الحقيقية في أوقات الصدمات. ووفقاً لهذه الفرضية، كما صاغها توبين (1972)، فإن مستويات التضخم المرتفعة "تشجع عجلات" سوق العمل، مما يحدّ من البطالة الاحتكاكية.¹⁶

وعلى النقيض من ذلك، في فترات انخفاض التضخم، تظل الأجور الاسمية والحقيقية مستقرة نسبياً، وقد تقتصر الشركات على إجراء تعديلات من خلال الكميات، مثل تخفيض قوتها العاملة لخفض تكاليف العمالة. وبالتالي، من المرجح أن يؤدي سياق التضخم المنخفض إلى زيادة درجة تكيف أسواق العمل مع الأزمات من خلال تعديلات أوضاع التشغيل.

15 على الرغم من عدم إنكار إليسي وسولون (2019) وجود مثل هذا الجمود، فإنهما يقدمان أدلة من بلدان مختلفة تشير إلى أن خفض الأجور قد يؤثر على 15-25% من الباقيين في وظائفهم في فترات التضخم المنخفض.

16 تشير البطالة الاحتكاكية إلى البطالة التي تحدث عندما يكون الأفراد عاطلين مؤقتاً أثناء انتقالهم بين الوظائف أو المهن المختلفة. إنه جانب طبيعي لا مفر منه لاقتصاد ديناميكي، ينتقل فيه الناس داخل القوى العاملة وخارجها أو يغيرون وظائفهم لأسباب مختلفة.

وباستخدام بيانات من الولايات المتحدة، يدرس كارد وهيسلوب (1997) ما إذا كان من المرجح أن تحدث تعديلات الأجور الحقيقية في البيئات التي ترتفع فيها معدلات التضخم. وتوصلت الدراسة إلى وجود ارتباط سلبي قوي بين نسبة العمال ذوي الأجور الاسمية الجامدة ومعدل التضخم، حيث يرتبط كل انخفاض بنقطة مئوية في التضخم بزيادة قدرها 1.4 نقطة مئوية في حالة جمود الأجور الاسمية. ويبين لوبوغيريرو وبانيزا (2005) أن بلدان أمريكا اللاتينية تتكيف مع الصدمات من خلال الأجور أكثر من تغييرها في التشغيل. وهما يؤكدان أن التضخم يلعب دورا مهما في تفسير الفرق في مرونة التوظيف بين أمريكا اللاتينية والبلدان الصناعية.

3-3 هوامش التكيف مع صدمات الاقتصاد الكلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

في السنوات الثلاث الماضية، وخاصة منذ شهر فبراير/شباط 2022، شهدت بلدان المنطقة معدلات مرتفعة للتضخم، مدفوعة جزئيا بانخفاض قيمة العملات والاضطرابات غير الطبيعية في معدلات التبادل التجاري. يبحث هذا القسم كيف تؤدي صدمات الاقتصاد الكلي إلى خفض الأجور الحقيقية و/أو زيادة معدلات العمالة غير الرسمية والبطالة.¹⁷

واجهت أسواق العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحديات هيكلية قائمة منذ وقت طويل حتى قبل صدمة جائحة كورونا. ومقارنة باقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية الأخرى، تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا انخفاضا في معدلات المشاركة في القوى العاملة (47% مقابل 61%) ومعدلات أعلى للبطالة (13% مقابل 8%).¹⁸ وتعد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أيضا المنطقة التي تشهد أدنى معدل لمشاركة المرأة في القوى العاملة في العالم.¹⁹ ويمكن أن يؤثر التسريح من الوظائف على آفاق التشغيل، وإمكانات الدخل، والمسارات الوظيفية للعاطلين عن العمل، والذي ينجم عنه ما هو معروف بـ "الندوب" (روم 1991؛ جاكوبسون ولالوند وسوليفان 1993؛ بيساريديس 1992؛ كروف وولانج ونوتوفيديغو 2013؛ فيلومينا 2021؛ أرياس وليدرمان 2023). ومن الضروري تحديد هوامش تعديلات سوق العمل التي يجب أن تصبح أكثر مرونة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل منع حدوث ندوب طويلة الأمد على العمال الذين كانوا يعملون سابقا في المنطقة.

يستغل هذا القسم بيانات سنوية قابلة للمقارنة عن أكثر من 70 بلدا تغطي الفترة 1990-2021.²⁰ يُفصّل التحليل السلاسل الزمنية لمختلف مؤشرات سوق العمل لكل بلد إلى مكون اتجاه ومكون دوري (انحرافات عن الاتجاه) من أجل تحديد كيف تختلف المكونات الدورية المتباينة مع المكون الدوري لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي (أي إزاء الصدمات الاقتصادية الإيجابية أو السلبية)، دون تصحيح خصوصيات الصدمات الاقتصادية المختلفة.²¹

17 قدر تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى الصادر عن صندوق النقد الدولي لشهر أكتوبر/تشرين الأول 2021 (صندوق النقد الدولي، 2021) حساسية البطالة للتغيرات في الناتج الحقيقي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى باتباع منهجية مشابهة جدا لتلك المستخدمة في هذا القسم. والناتج الواردة في هذا التقرير ماثلة نوعيا للناتج الواردة في هذا القسم، مع حساسية أعلى للبطالة للتغيرات في الناتج في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى مقارنة بالأسواق الناشئة الأخرى. ومع ذلك، هناك اختلافات مهمة بين مجموعتي التحليل التجريبي، بالإضافة إلى الاختلافات في التغطية القطرية بين منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابعة للبنك الدولي ومنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى التابعة لصندوق النقد الدولي. ويتضمن التحليل في هذا القسم مجموعة أوسع نطاقا من مؤشرات سوق العمل إلى جانب البطالة (المشاركة في القوى العاملة، والقطاع غير الرسمي، والقطاع العام)، بما في ذلك الأجور الاسمية والحقيقية (إن وجدت). وبالإضافة إلى ذلك، فإن العقوبة في مرشح هودريك-بريسكوت هي 100 في تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، في حين يستخدم هذا التقرير 6.5 للبيانات السنوية و1600 للبيانات ربع السنوية وفقا لكل من رافن وأولبخ (2002). وأخيرا، في حين أن المعيار المرجعي الوارد في تقرير صندوق النقد الدولي هو الاقتصادات المتقدمة، فإنه تجري مقارنة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هذا القسم باقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية الأخرى.

18 المصدر: حسابات موظفي مكتب رئيس الخبراء الاقتصاديين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي باستخدام بيانات من منظمة العمل الدولية ومؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي. وتتوافق معدلات القوى العاملة والبطالة مع الإجماليات (لكل من الرجال والنساء). وبالنسبة لكل بلد، يتم فصل السلاسل الزمنية السنوية لمعدل البطالة ومعدل المشاركة في القوى العاملة إلى مكون دوري ومكون للاتجاه باستخدام مرشح هودريك-بريسكوت مع عقوبة قدرها 6.5 (رافن وأولبخ، 2022). ثم يستخدم مكون الاتجاه في كل مؤشر كمتغير تابع في انحدار خطي على متغيرات صورية للسن، ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الدولي)، ومتغير صوري لتحديد ما إذا كانت المنطقة هي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أم اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. في حالة مصر وإيران، تتوافق البيانات مع الربع الثاني من كل عام (في حالة البيانات الفصلية، فإن عقوبة مرشح هودريك-بريسكوت هي 1600). ويتوافق الفرق في المتوسطات طويلة الأجل المبلغ عنها لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا واقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية مع معامل المتغير الصوري لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الانحدار.

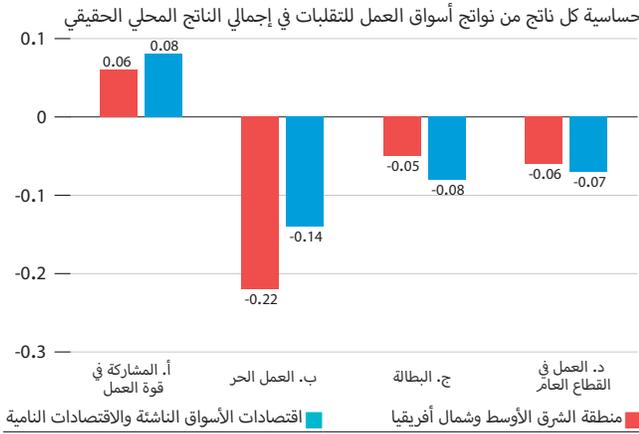
19 المصدر: مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي باستخدام التقديرات الوطنية الصادرة عن منظمة العمل الدولية. ويبلغ متوسط معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة في عام 2021 (أحدث عام متاح) نحو 19%. ويوجد ثاني أدنى متوسط في منطقة جنوب آسيا حيث يبلغ حوالي 28%.

20 بيانات السلاسل الزمنية المجمعة هي تجميع لمؤشرات من منظمة العمل الدولية (تقديرات وطنية). والبيانات ليست مجموعة متوازنة. أي أنه ليست كل مؤشرات سوق العمل متاحة لكل بلد في كل سنة بين عامي 1990 و2021. وبالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تشمل البيانات البحرين ومصر وإيران والأردن والمغرب وعمان والسعودية وتونس والإمارات والصفة الغربية وقطاع غزة.

21 بالنسبة لكل بلد، يتم فصل السلاسل الزمنية السنوية لكل مؤشر (بما في ذلك إجمالي الناتج المحلي الحقيقي) إلى مكون دوري ومكون للاتجاه باستخدام مرشح هودريك-بريسكوت مع عقوبة قدرها 6.5 (رافن وأولبخ، 2022). في حالة مصر وإيران، تتوافق البيانات مع الربع الثاني من كل عام (في حالة البيانات الفصلية، فإن عقوبة مرشح هودريك-بريسكوت هي 1600). انظر الملاحظات في الشكل 1-3 للحصول على تفاصيل إضافية.

وتشير غالبية الشواهد الواردة أدناه إلى أن المشاركة في القوى العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مسيرة للاتجاهات الدورية، وأن البطالة والعمل الحر يشكلان عوامل معاكسة للاتجاهات الدورية، كما هو الحال في اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية الأخرى. وخلال فترات الركود (عندما يكون إجمالي الناتج المحلي الحقيقي أقل من اتجاهه طويل الأجل)، تنخفض المشاركة في القوى العاملة وتزداد البطالة والعمالة غير الرسمية (نتيجة لمعدل العمل الحر).²² وخلال عمليات التوسع (عندما يكون إجمالي الناتج المحلي الحقيقي أعلى من اتجاهه طويل الأجل)، تتجه المشاركة في القوى العاملة عادةً إلى الزيادة، وتنخفض البطالة والعمالة غير الرسمية.

الشكل 1-3 استجابة أسواق العمل للتقلبات في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية



المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام بيانات من منظمة العمل الدولية، ومؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، وهافر أناليتيكس، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

ملاحظة: يظهر هذا الشكل نتائج الانحدارات الخطية للمكون الدوري للسلسلة الزمنية السنوية لكل مؤشر إلى المكون الدوري لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي (بوحدة العملة المحلية) بشكل منفصل لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا واقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. وتتوافق مؤشرات سوق العمل مع الإجماليات (لكل من الرجال والنساء). وبالنسبة لكل بلد، يتم فصل السلاسل الزمنية السنوية لكل من مؤشرات سوق العمل والسلاسل الزمنية السنوية لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى مكون دوري ومكون للاتجاه باستخدام مرشح هودريك-بريسكوت مع عقوبة قدرها 6.5 (رافن وأوليف، 2022). وينحدر المكون الدوري لكل مؤشر على المكون الدوري لإجمالي الناتج المحلي ومتغيرات صورية للبلدان، بشكل منفصل لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا واقتصادات الأسواق الناشئة والبلدان النامية. وفي حالة مصر وإيران، تقابل البيانات (بما في ذلك إجمالي الناتج المحلي الحقيقي) الربع الثاني من كل عام لتصحيح الاختلافات في الإبلاغ عن إجمالي الناتج المحلي في السنوات المالية بدلا من السنوات التقويمية (في حالة البيانات ربع السنوية، فإن عقوبة مرشح هودريك-بريسكوت هي 1600)، والمجموعة الكاملة من نتائج الانحدار متاحة عند الطلب.

البطالة في المنطقة اختلافا ملحوظا عن الاستجابة في اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية (0.13- مقابل 0.12-). وعلى النقيض من ذلك، خلال فترات الانكماش، عندما يكون إجمالي الناتج المحلي الحقيقي أقل من الاتجاه العام، تبلغ الزيادة في معدل البطالة في المنطقة 0.27 نقطة مئوية لكل صدمة مقابل إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 1%، ولكن بلغت 0.16 نقطة مئوية فقط في اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية (النصف تقريبا). وتشير هذه التقديرات إلى أن عدد العمال المحتمل تضررهم في المنطقة من نوبات البطالة بسبب صدمات الاقتصاد الكلي في 2020-2022 سيبلغ إجمالا 5.11 ملايين.²³ ولو أظهرت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

22 يشمل العمل الحر العمال في الشركات العالمية. هذا المؤشر متاح لعدد أكبر من البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجموعة بيانات منظمة العمل الدولية مقارنة بمؤشرات أخرى للقطاع غير الرسمي.

23 للحصول على حساسية كل مؤشر من مؤشرات سوق العمل في توسيع نطاق الانكماش، يتم انحدار المكون الدوري لكل مؤشر على المكون الدوري لإجمالي الناتج المحلي، ومتغيرات صورية للبلد، ومتغير صوري لما إذا كان الانحراف عن الاتجاه إيجابيا أم سلبيا، بشكل منفصل لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا واقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. والمجموعة الكاملة من نتائج الانحدار هذه متاحة عند الطلب. ويتم الحصول على تقدير العدد المحتمل للعمال المسرحين من خلال التقدير الأول للاتجاه والمكونات الدورية لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي الكلي للمنطقة (تم الحصول عليه من مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي). وتشكل صدمات 2020 و2021 و2022 انحرافات عن الاتجاه البالغ 7.3% و5.3% و1.5% على التوالي. وتعاقد هذه الفجوات في الناتج زيادات متوقعة في معدل البطالة تبلغ نقطتين مئويتين في عام 2020، و1.4 نقطة مئوية في عام 2021، و0.4 نقطة مئوية في عام 2022 إذا كانت استجابة البطالة للصدمة 0.27- (التقديرات الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا). وفي المقابل، تبلغ هذه الزيادات في معدل البطالة 2.65 مليون عامل في عام 2020، و1.92 مليون عامل في عام 2021، و0.54 مليون عامل في عام 2022، باستخدام 134 مليون عامل كحجم للقوى العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2019؛ مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي). وسيبلغ العدد المحتمل للعمال المسرحين من الصدمات في 2020-2022 إجمالا 5.11 ملايين في ظل افتراض متحفظ أن العمال العاطلين عن العمل في عام ما يعودون إلى العمل في العام التالي. وإذا أظهرت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نفس الاستجابة للصدمة مثل اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية (0.16-)، فإن عدد العمال المسرحين سيبلغ إجمالا 3.03 ملايين. وتستبعد هذه العملية جيوبوتي ولبنان وسوريا واليمن.

نفس استجابة البطالة للصدمة السلبية التي شهدتها اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، لكن الأثر التراكمي خلال الفترة 2020-2022 هو انخفاض عدد العاطلين بمقدار 2.08 مليون عامل.

وتعد حساسية هوامش التشغيل الأخرى، بما في ذلك استجابة التوظيف في القطاع العام، قابلة للمقارنة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وغيرها من اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. غير أنه في حالات الانكماش الدوري، تكون الزيادات في التشغيل بالقطاع العام من اتجاهه طويل الأجل أكبر في المنطقة (-0.14) منها في اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية (-0.08). وعلى الرغم من التوسع في التوظيف بالقطاع العام خلال فترات الانكماش، فإن البطالة عادة ما تكون أكثر استجابة للانكماش في المنطقة من المتوسط في اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية.

واتساقا مع المفاضلة بين تعديل الأجور والبطالة، فإن الأجور الحقيقية أكثر ثباتا في المنطقة منها في اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية الأخرى. وفيما بين اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، ترتبط الصدمات الإيجابية في إجمالي الناتج المحلي بالانحرافات في الأجور في الساعة (الاسمية والحقيقية) أعلى من الاتجاه السائد (الجدول 3-1)؛ وفي حالات الانكماش، تظل الأجور الحقيقية في العادة أعلى من المتوسط طويل الأجل، مما يشير إلى احتمال وجود أوجه جمود نحو الانخفاض. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يكون الارتباط بين المكون الدوري للأجور في الساعة والمكون الدوري لإجمالي الناتج المحلي سلبيا في كل من فترات الانكماش والتوسع. علاوة على ذلك، في حالات الانكماش، يكون انحراف الأجور في الساعة (الاسمية والحقيقية) عن المتوسط طويل الأجل أكبر بكثير منه في اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. وتستند هذه النتائج إلى بيانات لأربعة اقتصادات فقط في المنطقة (مصر والأردن والسعودية والصفة الغربية وقطاع غزة)، لأن البيانات القابلة للمقارنة عن الأجور بالساعة ليست متاحة بسهولة للمنطقة. وتظهر البيانات الجزئية المستمدة من مسح القوى العاملة في مصر أن الأجر في الساعة المعاكس للاتجاهات الدورية قوي عند دراسة العاملين بالقطاع الخاص فقط، لكن هذه النتيجة يمكن تفسيرها بالتحركات المخالفة للدورة الاقتصادية في أجور القطاع العام على مدار الدورة الاقتصادية إذا تم الاستفادة منها كأداة للسياسات.

الجدول 3-1 استجابة الأجور الاسمية والحقيقية في الساعة للتقلبات في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية

تجميع البلدان	الأجر الاسمي في الساعة		الأجور الحقيقية في الساعة	
	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي أقل من الاتجاه العام	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي أعلى من الاتجاه العام	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي أقل من الاتجاه العام	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي أعلى من الاتجاه العام
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	-1.22	-0.31	-1.27	-0.72
اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية	-0.42	0.47	-0.63	0.26

المصدر: حسابات موظفي مكتب رئيس الخبراء الاقتصاديين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي باستخدام بيانات من منظمة العمل الدولية، ومؤشرات التنمية العالمية، وهافر أناليتيكس، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. الأجور الاسمية والحقيقية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا متاحة فقط لمصر والأردن والسعودية والصفة الغربية وقطاع غزة. ملاحظة: يظهر هذا الشكل نتائج الانحدرات الخطية للمكون الدوري للسلسلة الزمنية السنوية لكل مؤشر إلى المكون الدوري لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي (بوحدة العملة المحلية) بشكل منفصل لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا واقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. وتتوافق مؤشرات سوق العمل مع الإجماليات (لكل من الرجال والنساء). وبالنسبة لكل بلد، يتم فصل السلاسل الزمنية السنوية لكل من مؤشرات سوق العمل والسلاسل الزمنية السنوية لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى مكون دوري ومكون للاتجاه باستخدام مرشح هودريك-بريسكوت مع عقوبة قدرها 6.5 (رافن وأوليف، 2022). ويتم انحدار المكون الدوري لكل مؤشر على المكون الدوري لإجمالي الناتج المحلي، ومتغيرات صورية للبلد، ومتغير صوري لما إذا كان الانحراف عن الاتجاه إيجابيا أم سلبيا، بشكل منفصل لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والاقتصادات الناشئة والاقتصادات النامية. وفي حالة مصر، تقابل البيانات (بما في ذلك إجمالي الناتج المحلي الحقيقي) الربع الثاني من كل عام لتصحيح الاختلافات في الإبلاغ عن إجمالي الناتج المحلي في السنوات المالية بدلا من السنوات التقويمية (في حالة البيانات ربع السنوية، فإن عقوبة مرشح هودريك-بريسكوت هي 1600). والمجموعة الكاملة من نتائج الانحدار متاحة عند الطلب.

وتبحث الفصول الرابع والخامس والسادس المفاضلات في تعديلات سوق العمل. يركز كل فصل على صدمة محددة: جائحة كورونا، والتخفيضات الكبيرة في قيمة العملات، والصدمات السلبية في معدلات التبادل التجاري.

الفصل الرابع كيف تكيفت سوق العمل بعد صدمة جائحة كورونا؟

النقاط الرئيسية للفصل الرابع:

- خلال جائحة كورونا، تكيفت أسواق العمل في المنطقة بشكل أساسي من خلال الكميات، مما أدى إلى فقدان الوظائف وخفض ساعات العمل في البلدان التي سجلت معدلا منخفضا للتضخم.
- وتتسق تعديلات سوق العمل في المنطقة في أعقاب صدمة كورونا مع تلك التي شوهدت في الاقتصادات النامية والاقتصادات الناشئة الأخرى.

فقد أثرت جائحة كورونا على الطلب على العمال والمعروض منهم على حد سواء. وكان لها تأثير سلبي على المعروض من العمالة، حيث كان بعض العمال غير قادرين أو غير راغبين في العمل. ومع عمليات الإغلاق العام تعذر على العمال الانتقال إلى أماكن عملهم. كما أدى إغلاق المدارس ومراكز رعاية الأطفال إلى خفض المعروض من العمالة، لا سيما للنساء (ألبانيسي وكيمر 2021؛ ألون وآخرون 2020).

كما انخفض الطلب على العمالة، حيث اضطرت الشركات إلى إغلاق عملياتها أو خفضها. واستنادا إلى شواهد من 17 بلدا في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، أفاد تقرير بوتان وهوفمان وفيرا كوسيو (2020) بفقدان الوظائف بنسبة 45% بين المشاركين في مسح عبر الإنترنت، ومعدل إغلاق الشركات بنسبة 59% بين الأسر التي تمتلك شركات صغيرة. وباستخدام بيانات من مسح مرصد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لجائحة كورونا، التي تستند إلى مسح هاتفية عالية التواتر، يوثق كرافت وأسعد ومرواني (2021) فقدان الوظائف بين العاملين بأجر في القطاع الخاص بنسبة 10% في المغرب و16% في تونس بين فبراير/شباط وأكتوبر/تشرين الأول 2020.

وتباينت آثار الجائحة على سوق العمل تباينا ملحوظا فيما بين القطاعات. وتضررت الصناعات التي تتعامل مع الجمهور مثل الضيافة والسياحة وتجارة التجزئة بشدة أكبر من الصناعات الأخرى (أدامز براسل وآخرون 2020؛ كاجنر وآخرون 2020). وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كانت صناعة خدمات الضيافة والطعام هي الأكثر تضررا (كرافت وأسعد ومرواني 2022).

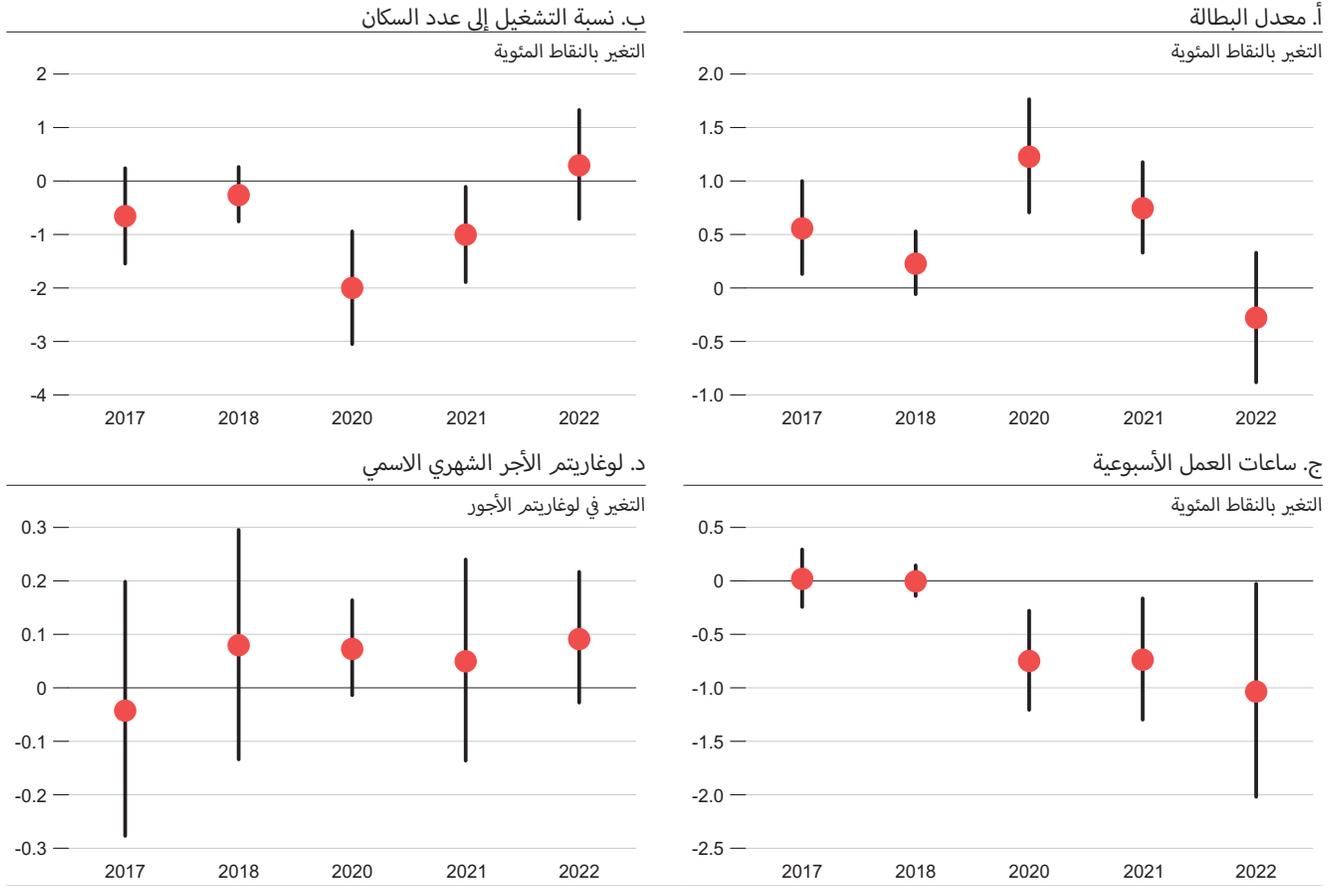
1-4 التكيف من خلال التغييرات في مستويات التشغيل

استجابت أسواق العمل في اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية لصدمة جائحة كورونا من خلال التغييرات في كمياتها في سوق العمل. وتعكس التقديرات الواردة في الشكل 1-4 الانحدارات ذات الآثار الثابتة لعينة عالمية من اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية بين عامي 2017 و2022 استنادا إلى تقديرات منظمة العمل الدولية. وارتفع معدل البطالة بمقدار نقطة مئوية واحدة في عام 2020، مقارنة بعام 2019، وانخفض معدل التشغيل بمقدار نقطتين مئويتين. وتؤكد هذه النتائج ببطء تغير الأجور الاسمية بعد بداية صدمة كورونا.

وتظهر البيانات المستمدة من مسح مرصد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لجائحة كورونا التي أجراها منتدى البحوث الاقتصادية أن أسواق العمل في مصر والأردن والمغرب وتونس تكيفت في المقام الأول من خلال التغيير في الكميات. فكانت نسبة العاملين بأجر الذين أبلغوا عن عمليات تسريح دائمة أو مؤقتة أو تخفيض ساعات العمل أكبر من نسبة العمال الذين أفادوا عن انخفاض الأجور. وفي كلا البلدين اللذين شملهما المسح في نوفمبر/تشرين الثاني 2020 (المغرب وتونس)، أفاد 29% من العاملين بأجر بتسريحهم نهائيا أو مؤقتا، و21% بانخفاض ساعات العمل، و15% بانخفاض الأجور. وكانت هذه الأنماط واضحة أيضا في فترة التعافي.

تحقيق التوازن: الوظائف والأجور عند وقوع الأزمات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

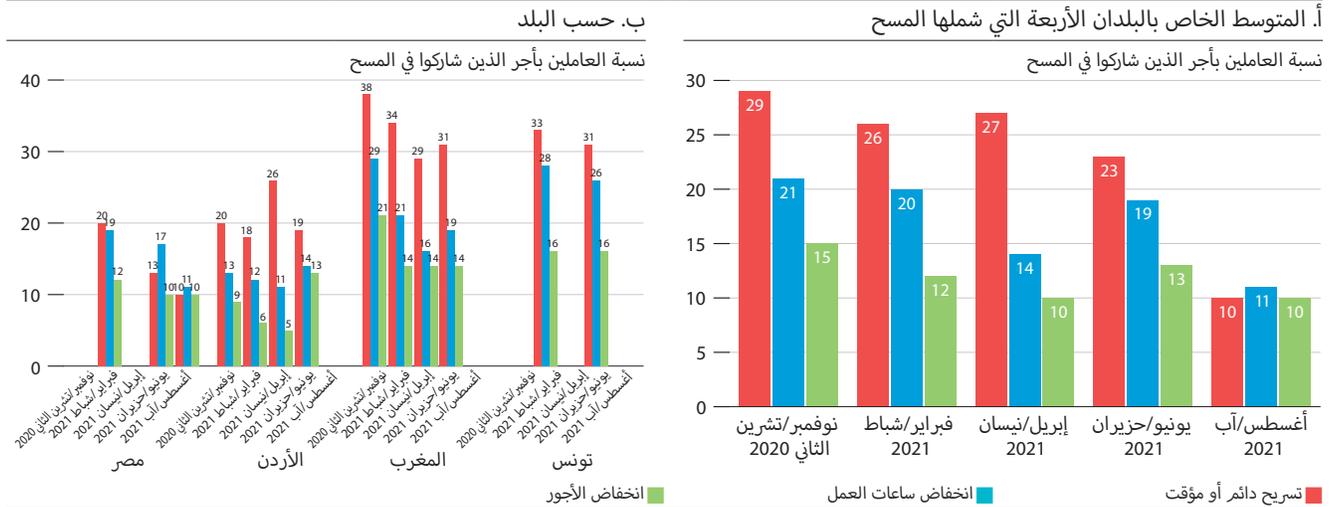
الشكل 1-4 نتائج انحدار الأثار الثابتة لنواتج سوق العمل في عينة عالمية من اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، 2017-2022



المصدر: استنادا إلى بيانات من التقديرات الوطنية لمنظمة العمل الدولية.

ملاحظة: يظهر الشكل النتائج من نموذج الأثار الثابتة ويعرض التقديرات السنوية المتعلقة بعام 2019 (سنة الأساس). والإيرادات بوحدات العملة المحلية. ويتم جمع الأخطاء المعيارية على المستوى القطري. وتشمل أكبر عينة البطالة 125 اقتصادا. وتظهر النقاط معاملات على متغيرات صورية للفترة الزمنية. وتظهر الخطوط الطولية فترات ثقة بنسبة 95%.

الشكل 2-4 تسريح العمال وتخفيض ساعات العمل أو الأجر في أعقاب ظهور جائحة كورونا (نوفمبر/تشرين الثاني 2020-أغسطس/ آب 2021) في بلدان مختارة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

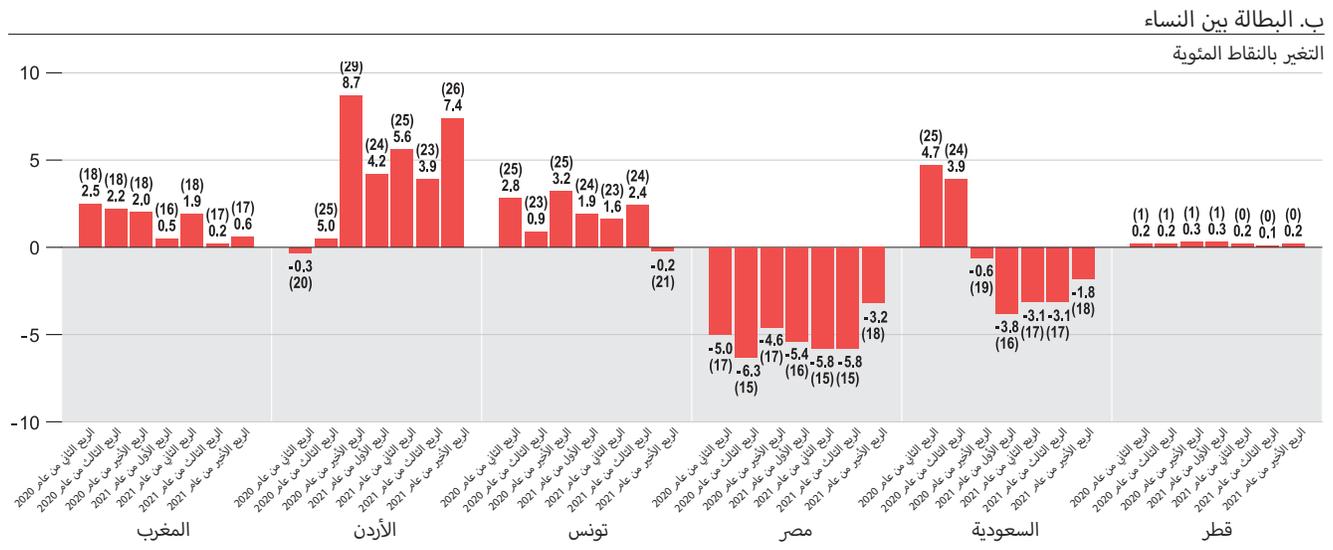
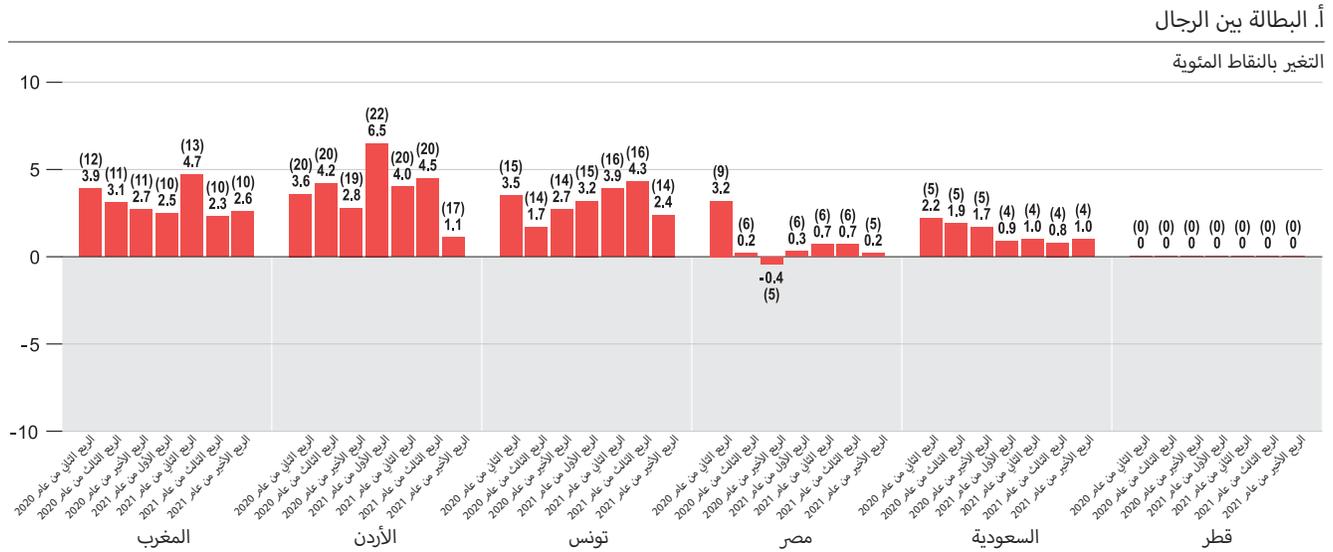


المصدر: مسح مرصد جائحة كورونا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ملاحظة: يقتصر التحليل على الأفراد في سن العمل (15-64). وأجريت الموجة الأولى في نوفمبر/تشرين الثاني 2020 في المغرب وتونس، وفي مصر في يونيو/حزيران 2020. تم استبعاد البيانات الخاصة بمصر من التحليل بسبب الاختلافات في التوقيت وغياب المعلومات عن تسريح العمال الدائم أو المؤقت. وأجريت الموجة الثانية في فبراير/شباط 2021 في مصر والأردن والمغرب وتونس. وأجريت الموجة الثالثة في أبريل/نيسان 2021 في المغرب وتونس. وأجريت الموجة الرابعة في يونيو/حزيران 2021 في مصر والأردن والمغرب وتونس. وأجريت الموجة الخامسة في أغسطس/آب 2021 في الأردن. الأرقام مرجحة.

ومن بين الهوامش المختلفة للتعديل الكمي، كانت التغيرات في البطالة البالغة الأهمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الشكل 3-4). ولحساب الزيادة في معدلات البطالة، يقارن التحليل بين البطالة الملحوظة أثناء الجائحة وبعدها ومعدلات البطالة المتوقعة التي كانت ستلاحظ في غياب الجائحة، باتباع منهجية مماثلة لمنهجية شادي وآخرين (2023) (الإطار 1-4). ويركز التحليل على مصر والأردن والمغرب وقطر والسعودية وتونس، وهي بلدان تتوفر عنها بيانات فصلية عن معدلات البطالة للرجال والنساء. وتسمح مؤشرات سوق العمل عالية التواتر برصد التغيرات الهائلة في نواتج سوق العمل الناجمة عن أزمة كورونا.

الشكل 3-4 التغير بالنقاط المئوية في البطالة بين الرجال والنساء الذي يمكن أن يعزى إلى صدمة جائحة كورونا في بلدان مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الربع الثاني من عام 2020 إلى الربع الأخير من عام 2021



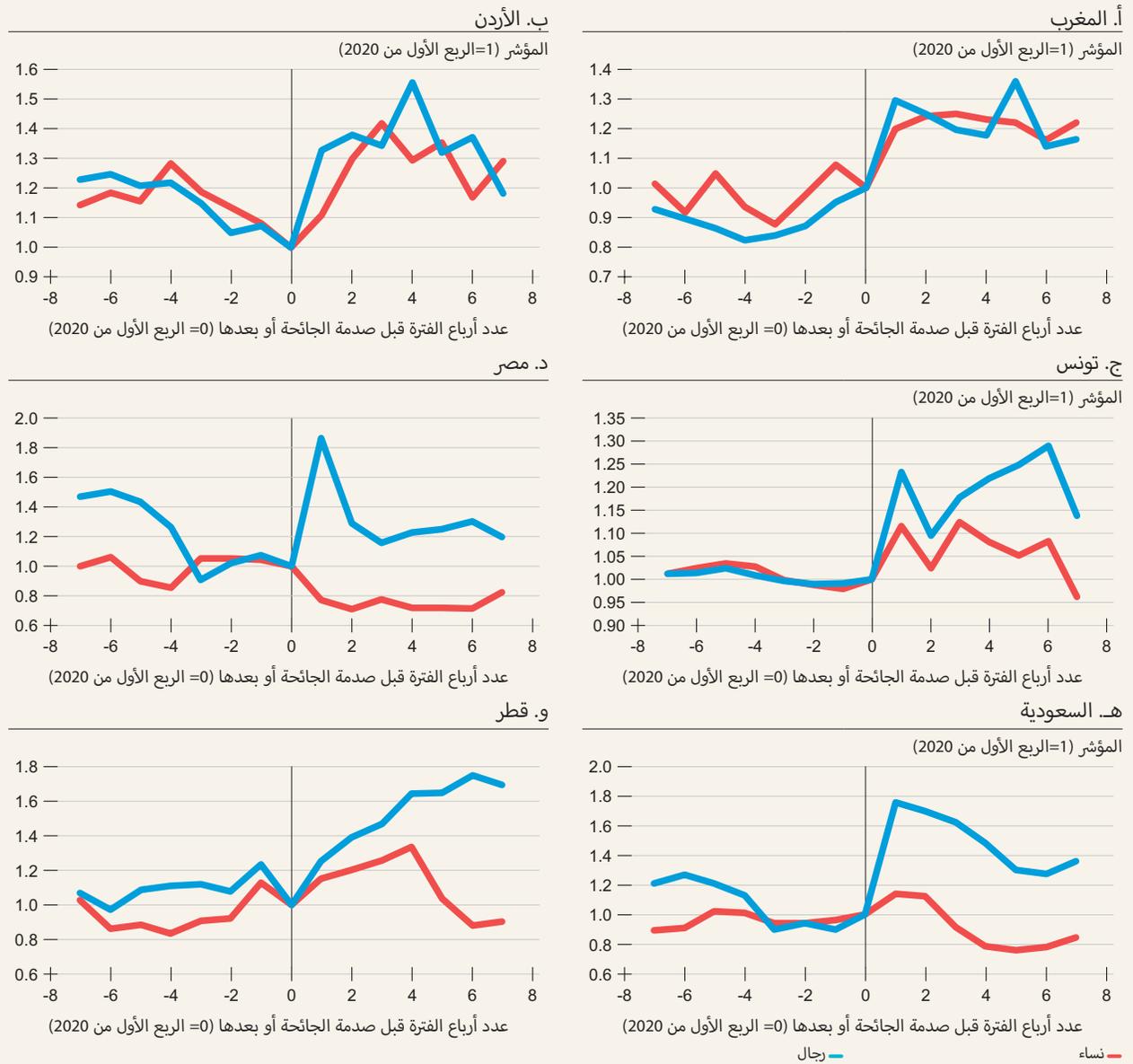
المصدر: مصر: تقديرات وطنية لمنظمة العمل الدولية. الأردن: نشرة بحث مسح القوى العاملة. المغرب: المندوبية السامية للتخطيط. قطر: جهاز التخطيط والإحصاء. السعودية: الهيئة العامة للإحصاء. تونس: المعهد الوطني للإحصاء.
ملاحظة: يوضح الشكل التغير بالنقاط المئوية في البطالة والذي يمكن أن يعزى إلى صدمة جائحة كورونا. معدلات البطالة الفعلية موضوعة بين قوسين.

وفي مصر، ارتفع معدل البطالة بين الرجال في الربع الأول بعد تفشي الجائحة بنسبة 3.2 نقاط مئوية قبل أن يتعافى بسرعة. وعلى النقيض من ذلك، تراجعت البطالة بين النساء مع خروجهن من القوى العاملة. وكان التأثير الأكبر على بطالة الذكور في الأردن، حيث ارتفع المعدل بنسبة 3.6 نقاط مئوية في الربع الثاني من عام 2020 و6.5 نقاط مئوية في الربع الأول من عام 2021. وكان التأثير على بطالة النساء كبيرا جدا

الإطار 1-4 المنهجية المستخدمة في تقدير التغيرات في البطالة التي يمكن أن تعزى إلى الجائحة

تشابه المنهجية المستخدمة في حساب تأثير الجائحة على البطالة في الشكل 3-4 مع المنهجية المستخدمة في شادي وآخرين (2023) لحساب تأثير الجائحة على التشغيل والحضور في مرحلة رياض الأطفال والمدارس. وتتضمن عملية التقدير ثلاث خطوات. أولاً، يتم إجراء تحليل الانحدار باستخدام بيانات ما قبل الجائحة، وهي متاحة عادة كل ثلاثة أشهر بدءاً من الربع الأول من عام 2012. وتم هنا استبعاد نقاط البيانات قبل عام 2012 للتأكد من أن النتائج ليست مدفوعة بتغيرات هائلة في سوق العمل في أعقاب الربيع العربي في بلدان المنطقة. وبناء على هذا الانحدار، يتم تقدير الاتجاهات الزمنية والآثار الموسمية على البطالة. ثانياً، تستخدم المعاملات المستمدة من هذا الانحدار للتنبؤ بالبطالة المتوقعة لكل ربع سنة في عامي 2020 و2021. ثالثاً، تطرح البطالة الملحوظة من البطالة المتوقعة. وقبل صدمة جائحة كورونا، سارت معدلات البطالة على نفس الاتجاهات. وبالتالي يمكن أن تُعزى الاختلافات أثناء الجائحة وبعدها إلى الجائحة.

الشكل ب1-4-1 معدلات البطالة بين الذكور والإناث في ستة بلدان بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2018-2022



المصدر: مصر: تقديرات وطنية من منظمة العمل الدولية. الأردن: نشرة بحث مسح القوى العاملة. المغرب: المندوبية السامية للتخطيط. قطر: جهاز التخطيط والإحصاء. السعودية: الهيئة العامة للإحصاء. تونس: المعهد الوطني للإحصاء. ملاحظة: يتم تعديل جميع السلاسل موسمياً.

أيضاً، حيث تشير التقديرات إلى زيادة قدرها 5 نقاط مئوية في الربع الثالث من عام 2020 و9 نقاط مئوية في الربع الأخير. وفي كل من المغرب وتونس، كانت آثار الجائحة على البطالة أكبر بالنسبة للرجال. ففي الربع الثاني من عام 2020، على سبيل المثال، ارتفعت البطالة في المغرب بمقدار 4 نقاط مئوية للرجال و2.5 نقطة مئوية فقط للنساء (كانت التقديرات الخاصة بتونس مماثلة تقريبا). وشهدت قطر والسعودية أقل التغيرات في البطالة (كان معدل البطالة في قطر أقل من 1% قبل الجائحة). وتشير التقديرات إلى انخفاض معدلات البطالة بين النساء في السعودية بين الربع الأخير من عام 2020 إلى الربع الأخير من عام 2021، تماشياً مع الزيادة الحادة في مشاركة الإناث في القوى العاملة ومعدلات التشغيل في السنوات الأخيرة (تامايو كويتل وريفيرا 2021).

ويعد معدل البطالة بين الشباب (15-24 عاماً) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأعلى في العالم، حيث يقدر بنحو 26% في عام 2019. وقد ظل مرتفعاً باستمرار على مدى العقد الماضي (إسلام وموسى وسالبيولا 2022؛ غاتي وآخرون 2013). ويبدو أن هذه الشريحة من السكان تضررت بشدة من جراء الجائحة (انظر الشكل ألف-1 في الملحق أ). وتشير شواهد من 12 بلداً منخفض ومتوسط الدخل - بما في ذلك بلدان اثنان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هما الأردن والمغرب - إلى فقدان كبير للوظائف بين الشباب (شادي وآخرون 2023). ونظراً للعدد الكبير من الشباب في المنطقة، فإن فقدان فرص العمل بين الشباب في المنطقة مثير للقلق بشكل خاص، حيث يمكن أن يؤدي إلى ندوب طويلة الأمد على حياتهم العملية، مما يعوق الآفاق الفردية والتنمية الاقتصادية الشاملة.

ويبدو أن غير المواطنين في الأردن والسعودية أسوأ بكثير من المواطنين (انظر الشكل ألف-2 في الملحق أ). وفي الأردن في الربع الثاني من عام 2020، ارتفع معدل البطالة بمقدار 2.8 نقطة مئوية بين غير المواطنين و2.2 نقطة مئوية بين المواطنين. وفي الربع الثالث من عام 2020، تشير التقديرات إلى أن معدل البطالة زاد بمقدار 6 نقاط مئوية بين غير المواطنين ونقطتين مئويتين بين المواطنين. وعلى الرغم من أن البطالة بين السعوديين يبدو أنها تعافت بحلول الربع الأخير من عام 2020، فإن البطالة بين المهاجرين، الذين يشكلون ثلاثة أرباع السكان العاطلين في السعودية،²⁴ ظلت أعلى باستمرار في عامي 2020 و2021.

2-4 التغيرات في مستويات التشغيل مقابل التغيرات في ساعات العمل

تشكل ندرة بيانات²⁵ الاقتصاد الجزئي عالية التواتر التي يمكن الوصول إليها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عائقاً كبيراً أمام التحليل الاقتصادي الضروري لفصل ما إذا كانت سوق العمل تكيف وفقاً لمستويات التوظيف أم ساعات العمل. وتشكل البيانات الخاصة بالضفة الغربية وقطاع غزة استثناء ملحوظ. وباستخدام مسح القوى العاملة ربع السنوية في الضفة الغربية وقطاع غزة، يدرس دينج وآخرون (2023) كيفية استجابة ساعات العمل ومستويات التوظيف لصدمة جائحة كورونا. وتعد الضفة الغربية وقطاع غزة من الاقتصادات القليلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تتيح للجمهور بيانات مقطعية عالية التواتر من قبل صدمة كورونا وبعدها، بما في ذلك معلومات عن ساعات العمل.²⁶

وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، تكيفت أسواق العمل من خلال التغيرات في كل من هوامش التشغيل الواسعة (عدد العاملين) والمكثفة (ساعات العمل) (الشكل 4-4). في الربع الأول عقب ظهور الجائحة (الربع الثاني من عام 2020)، حدثت زيادة كبيرة في احتمال خروج الرجال والنساء من القوى العاملة. وبين الرجال، أدت الجائحة إلى زيادة احتمال التسرب من القوى العاملة بمقدار 8 نقاط مئوية في الضفة الغربية و7 نقاط مئوية في قطاع غزة. وفي الضفة الغربية، يبدو أن هذا التراجع تزامن مع تراجع في معدلات التشغيل (6 نقاط مئوية) وانخفاض البطالة (نقطتان مئويتان). وفي الربع الثالث من عام 2020، ارتفع معدل البطالة بين الذكور بمقدار 3 نقاط مئوية. وفيما بين النساء، يبدو أن انخفاض المشاركة في القوى العاملة كان أكثر بروزاً في قطاع غزة، حيث انخفضت بطالة الإناث بنحو 5 نقاط مئوية، مما قد يشير إلى تأثير تثبيط العمالة.²⁷

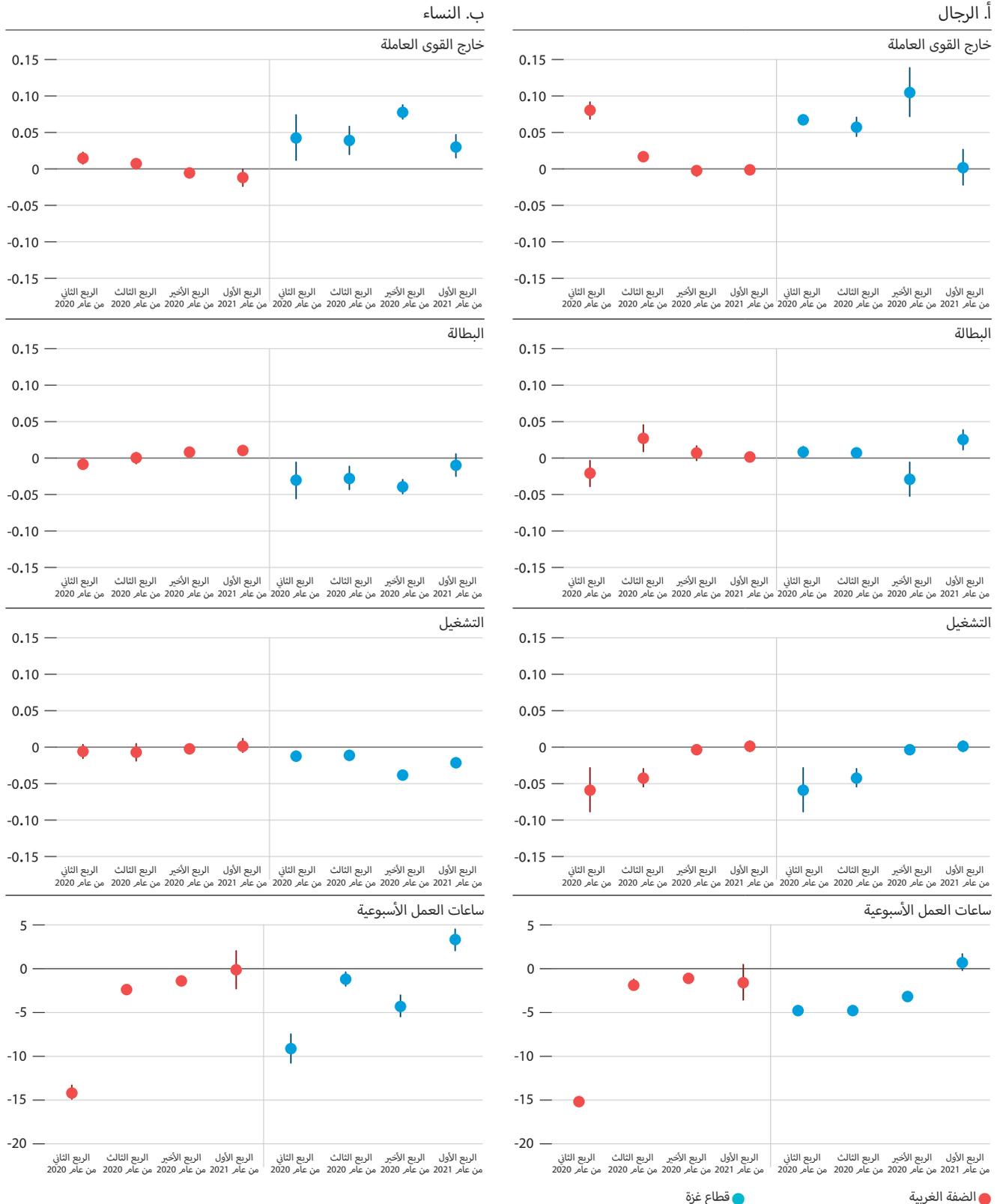
24 هذا وفقاً للبيانات الإدارية من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في المملكة العربية السعودية في الربع الأول من عام 2023. وفي عام 2021، شكل السعوديون أيضاً ربع السكان العاملين فقط وفقاً للهيئة العامة للإحصاء.

25 انظر بلحاج وآخرين، (2022). هناك عدة سمات تميز الضفة الغربية وقطاع غزة عن الاقتصادات الأخرى في المنطقة. من أهمها ظروفها الاقتصادية والسياسية الفريدة. وينقسم سوق العمل أيضاً إلى قسمين، إذ تتفاعل الضفة الغربية بشكل وثيق مع إسرائيل، في حين لا تزال غزة تحت العزلة والتضييق الاقتصادي المستمرين.

27 تتسق هذه الشواهد مع دراسة رودريغز وآخرين (2023) بشأن تأثير صدمة جائحة كورونا على سوق العمل في مصر. وباستخدام مسح القوى العاملة، يظهر المؤلفون أن صدمة جائحة كورونا أدت إلى انخفاض مؤقت في معدلات التشغيل فيما بين النساء والرجال على حد سواء. وكان على الأرجح أن يصبح الرجال النازحون عاطلين عن العمل، في حين كانت النساء النازحات أكثر عرضة للخروج من القوى العاملة.

تحقيق التوازن: الوظائف والأجور عند وقوع الأزمات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الشكل 4-4 التغير بالنقاط المئوية في سوق العمل بين الرجال والنساء في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد ظهور جائحة كورونا



المصدر: دينغ وآخرون 2023 (استناداً إلى مسح القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة).

ملاحظة: تظهر النقاط معاملات على متغيرات صورية للفترة الزمنية. وتظهر الخطوط الطولية فترات ثقة بنسبة 95%. يتم تعريف كل حالة للفرد على أنه خارج القوى العاملة، أو عاطل عن العمل أو عامل على أنها 1 إذا كان الفرد في الحالة و0 إذا كان الفرد في أي حالة أخرى. وتفسر هذه المعاملات على أنها تغيرات في النقاط المئوية لكل حالة من حالات سوق العمل كنسبة من إجمالي العينة. تشير ساعات العمل إلى إجمالي ساعات العمل في الأسبوع السابق. وتقتصر العينة الخاصة بهذه النتيجة على العاملين. تقتصر عينة التقدير على الرجال والنساء 20-59. المجموعة الضابطة هي جميع الملاحظات بين الربع الأول من عام 2018 والربع الأول من عام 2020. يشير خط الصفر إلى الآثار المقدرتها التي ليست ذات دلالة كمية. ويضبط الانحدار التأثيرات الموسمية الثابتة والخصائص الديموغرافية الأساسية، مثل العمر والحالة الاجتماعية.

الفصل الرابع: كيف تكيفت سوق العمل بعد صدمة جائحة كورونا؟

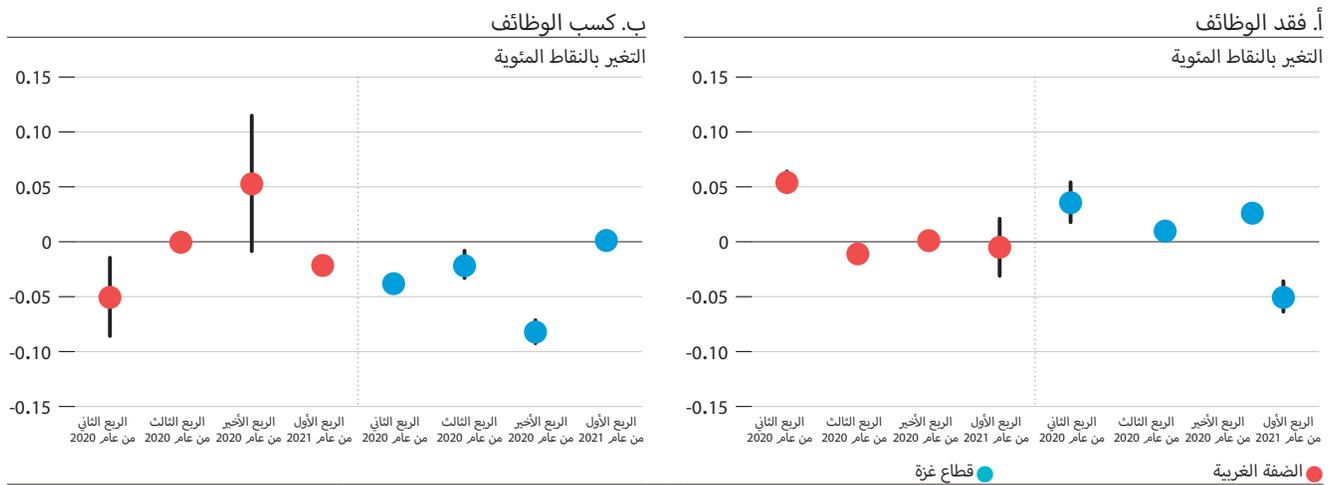
كما جرت تعديلات بعد ظهور جائحة كورونا من خلال خفض ساعات العمل الأسبوعية. وفي المتوسط، انخفض عدد الساعات التي يعملها الرجال بنحو 15 ساعة في الأسبوع في أعقاب الأزمة مباشرة (الربع الثاني من 2020) في الضفة الغربية، و5 ساعات أسبوعياً في قطاع غزة. ويبدو أن هذا التخفيض في ساعات العمل الأسبوعية استمر حتى الربع الأخير من عام 2020، على الرغم من توثيق أكبر الانخفاضات في أعقاب الصدمة مباشرة. فانخفضت ساعات العمل الأسبوعية للنساء بنحو 15 ساعة في الضفة الغربية و10 ساعات في قطاع غزة.

3-4 العوامل الكامنة وراء التقلبات في معدلات البطالة

تتذبذب البطالة مع انتقال الأفراد إلى صفوف العاطلين عن العمل (معدلات فقدان الوظائف) والخروج منها (معدلات العثور على الوظائف). وخلال فترات الركود الاقتصادي، تؤثر عدة عوامل على هذه التحولات، بما في ذلك انخفاض خلق الوظائف (عدد أقل من الوظائف الشاغرة الجديدة)، وزيادة فقدان الوظائف (إلغاء الوظائف القائمة)، وتراجع حركة نقل الوظائف أو إعادة توزيعها، حيث يقرر عدد أقل من العمال ترك وظائفهم طواعية بحثاً عن فرص أفضل.

وتبحث عدة دراسات إسهامات هذه العوامل في تفسير البطالة الدورية (البطالة الناجمة عن التقلبات في الدورة الاقتصادية). ويرى شيمر (2012) أن معدل العثور على الوظائف كان مسؤولاً عن ثلاثة أرباع التقلبات في معدل البطالة في الولايات المتحدة ومعدل فقدان الوظائف لربع واحد فقط. بدلا من ذلك، تعرض دراسات أخرى شواهد من الولايات المتحدة وبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تشير إلى أن البطالة الدورية مدفوعة بزيادة معدلات ترك العمل وليس انخفاض معدلات العثور على عمل (دياموند 2013؛ فوجيتا وموسكاريني 2017؛ إلسي وهوبين وشاهين 2013).

الشكل 4-5 فقدان الوظائف وكسب الوظائف بين الرجال في الضفة الغربية وقطاع غزة عقب ظهور جائحة كورونا (الربع الثاني من 2020-الربع الأول من 2021)



المصدر: دينغ وآخرون 2023.

ملاحظة: تظهر النقاط معاملات على متغيرات صورية للفترة الزمنية. وتظهر الخطوط الطولية فترات ثقة بنسبة 95% في اللوحة أ، إذا كان الفرد قد تم توظيفه في الفترة السابقة ولكنه لم يعد يعمل في الفترة الحالية، فإن حالة فقد وظيفته في الفترة الحالية هي 1. إذا كان الفرد قد تم توظيفه في الفترة السابقة ولا يزال يعمل في الفترة الحالية، فإن حالة فقد وظيفته هي 0. إذا لم يكن الفرد يعمل في الفترة السابقة، فإن حالة فقد وظيفته تكون غير محددة. في اللوحة ب، إذا كان الفرد لم يتم توظيفه في الفترة السابقة ولكنه يعمل في الفترة الحالية، فإن حالة كسب وظيفته في الفترة الحالية هي 1. وإذا كان الفرد لم يتم توظيفه في الفترة السابقة ولا يزال لا يعمل في الفترة الحالية، فإن حالة كسب وظيفته هي 0. وإذا كان الفرد تم توظيفه في الفترة السابقة، فإن حالة كسب وظيفته تكون غير محددة. تقتصر عينة التقدير على الرجال 20-59. المجموعة الضابطة هي كسب جميع الوظائف بين الربع الثاني من عام 2018 والربع الأول من عام 2020. يشير خط الصفر إلى الآثار المقدرة التي ليست ذات دلالة كمية. ويضبط الانحدار التأثيرات الموسمية الثابتة، والعمر، والحالة الاجتماعية.

ويدرس دينغ وآخرون (2023) التغيرات في الفصل من العمل ومعدلات العثور على عمل بين الرجال في الضفة الغربية وقطاع غزة (الشكل 4-5).²⁸ ووجدوا أنه في أعقاب الجائحة مباشرة (الربع الثاني من عام 2020)، زادت معدلات فقدان الوظائف بين الرجال

²⁸ يقتصر هذا التحليل على الرجال لأن انتقال النساء كان في معظمه إلى العمالة غير النشطة.

بنسبة 5 نقاط مئوية في الضفة الغربية و4 نقاط مئوية في قطاع غزة، وأن معدلات العثور على عمل انخفضت بنسبة 5 نقاط مئوية و4 نقاط مئوية على التوالي. وكان التعافي في الضفة الغربية أسرع منه في قطاع غزة. وظلت معدلات الفصل من العمل في قطاع غزة أعلى مما كانت عليه قبل الجائحة حتى الربع الأخير من عام 2020؛ وكان معدل العثور على عمل في قطاع غزة لا يزال أقل بكثير (8 نقاط مئوية) في الربع الأخير من عام 2020 عما كان عليه قبل الجائحة.

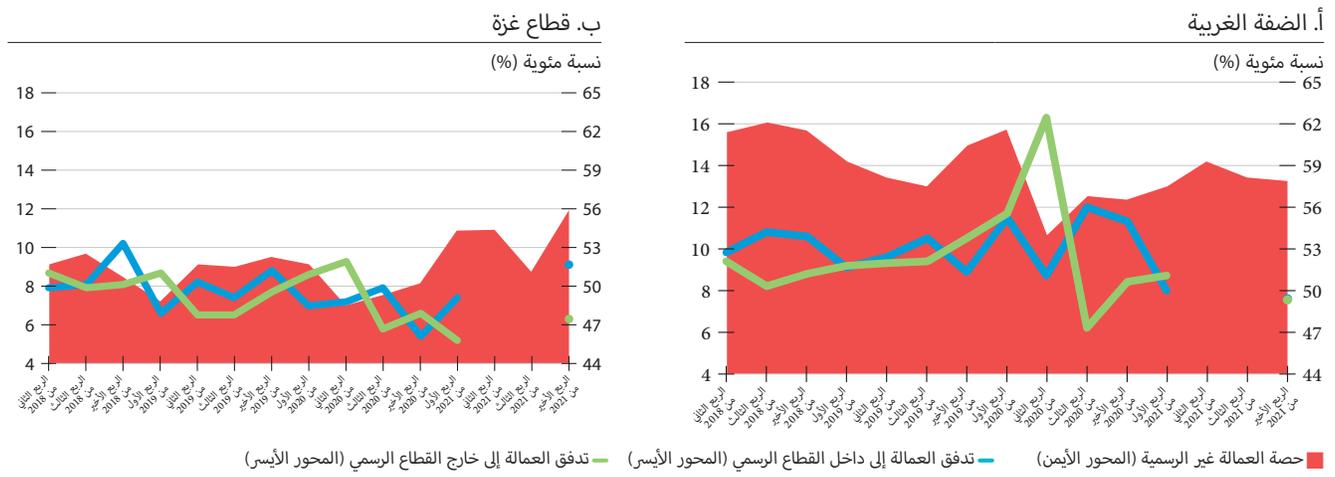
4-4 تأثير الجائحة على فقدان الوظائف بين العمال غير الرسميين

لا تتوزع تداعيات فقدان الوظائف بسبب الجائحة توزيعاً متساوياً بين شرائح السكان. ويظهر هوعيفين ولوبيز-أسيفيدو (2021) أن الجائحة فرضت أعباء متفاوتة على فئات مختلفة من العمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مرتبطة بخصائص وظيفية مثل المهنة وطبيعة عقود العمل. وتتسق الشواهد الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع الشواهد العالمية بشأن ديناميكيات سوق العمل أثناء الجائحة.

ولم يكن قطاع غزة والضفة الغربية مختلفين. ففي أعقاب صدمة جائحة كورونا، كانت خسائر التشغيل بين الرجال في الضفة الغربية وقطاع غزة أكبر بكثير بين العمال غير الرسميين، والموظفين الإداريين، والعمال ذوي المستويات التعليمية المنخفضة (دينغ وآخرون 2023). وكان الرجال في القطاع غير الرسمي أكثر عرضة لفقدان وظائفهم من العمال الرسميين. وفي الربع الثاني من عام 2020، مقارنة بفترة ما قبل الجائحة، ارتفع احتمال فقدان المرء لوظيفته بنسبة 7 نقاط مئوية بين العمال غير الرسميين في الضفة الغربية، و9 نقاط مئوية في قطاع غزة. وكان العمال الرسميون في الضفة الغربية أكثر عرضة لفقدان وظائفهم بنقطين مؤبطين فقط في الربع الثاني من عام 2020، وكان احتمال فقدان العمال الرسميين لوظائفهم في القطاع أقل بمقدار نقطتين مؤبطين عما كانوا عليه قبل الجائحة.

وقد يؤدي تعديل سوق العمل في مختلف القطاعات الرسمية/غير الرسمية إلى تدفقات شديدة التقلب داخل وخارج القطاع غير الرسمي. وتشير التقديرات إلى أن العمالة غير الرسمية في المنطقة شكلت 77% من إجمالي العمالة في اليمن عام 2014، و67% في مصر عام 2019 وفي العراق عام 2021، و62% في لبنان عام 2022، و52% في الأردن عام 2021، و37% في تونس عام 2019 (انظر الجداول ب-1 وب-2 وب-3 في الملحق (ب) للاطلاع على ملخص لمؤشرات سوق العمل المجمعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا).²⁹

الشكل 6-4 العمالة غير الرسمية في الضفة الغربية وقطاع غزة، 2018-2021



المصدر: بيانات من مسح القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

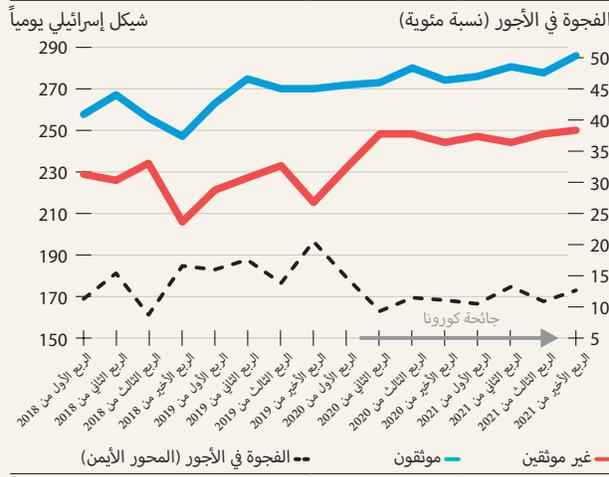
ملاحظة: يقتصر التحليل على الرجال 20-59. يتم تعريف التدفقات الداخلة والخارجة من حيث جميع الأفراد الذين لديهم حالة سوق العمل (موظفون أو عاطلون عن العمل أو خارج قوة العمل). يعرف الأفراد بأنهم عمال غير رسميين إذا كانوا يعملون لحسابهم الخاص أو يعملون في الأسرة بدون أجر. ويعرف العاملون بأنهم عمال غير رسميين إذا لم يكن لديهم عقد عمل أو لديهم عقد شفهي وليس لديهم تأمين صحي.

29 انظر لوبيز-أسيفيدو وآخرون (2023) للاطلاع على تحليل للقطاع غير الرسمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتأثيرات البيئة المؤسسية على ذلك القطاع، مع التركيز على مصر والمغرب وتونس. ويقدم غاتي وآخرون (2014) أول تحليل شامل لهذه الظاهرة ومحدداتها المحتملة.

وفي التحليل الوارد في الشكل 4-6، العمال غير الرسميين هم الموظفون الذين ليس لديهم عقد عمل أو الذين لديهم عقد شفهي لكن ليس لديهم تأمين صحي. ويشير العاملون في الاقتصاد غير الرسمي أيضا إلى أصحاب الأعمال الحرة وإلى أفراد الأسرة العاملين بدون أجر. وزادت التدفقات إلى خارج القطاع غير الرسمي زيادة كبيرة بعد الجائحة، لا سيما في الضفة الغربية. ثم زادت التدفقات إلى القطاع غير الرسمي تدريجيا مع عودة الأفراد إلى العمل غير الرسمي بعد أن فقدوا وظائفهم (الشكل 4-6).³⁰ ومع ذلك، فإن العمال الذين لا يحملون وثائق رسمية والذين يسافرون إلى إسرائيل والمستوطنات للعمل استفادوا من ارتفاع الأجور مقارنة بالمسافرين الموثقين (الإطار 2-4).

الإطار 2-4 كيف أثرت الجائحة على العمال الموثقين وغير الموثقين من الضفة الغربية الذين يعملون في إسرائيل والمستوطنات؟

الشكل ب 1-2-4 الأجور اليومية والفجوة في الأجور بين العمال الموثقين وغير الموثقين في الضفة الغربية وقطاع غزة، 2018-2021



المصدر: عدنان وإتكيس، بصدر قريبا. ملاحظة: البيانات مأخوذة من مسح القوى العاملة. الشكل لا يشمل الفلسطينيين الذين يحملون بطاقات هوية إسرائيلية، ومعظمهم يعيشون في القدس الشرقية.

ارتفعت أجور العمال الذين لا يحملون وثائق رسمية من الضفة الغربية بنسبة 11% بعد تفشي الجائحة في الربع الثاني من عام 2020، في حين ارتفعت أجور العمال الموثقين زيادة طفيفة (بصدر قريبا عن عدنان وإتكيس). ونتيجة لذلك، ضاقت الفجوة في الأجور بين الموثقين وغير الموثقين بمقدار 9 نقاط مئوية (الشكل ب 1-2-4).

ويمكن تفسير الزيادة في أجور العمال غير الموثقين جزئيا بالتحول من الوظائف الموثقة إلى الوظائف غير الموثقة، بين عمال البناء ذوي الأجور العالية. ويعتقد عدنان وإتكيس أن التغيير عكس تفضيل الشركات والعمال الانضمام إلى اقتصاد الظل بعد ظهور الجائحة من أجل التهرب من اللوائح التنظيمية المكلفة المتعلقة بجائحة كورونا، والتي تلزم العمال الذين كانوا ينتقلون من الضفة الغربية بالبقاء في إسرائيل لفترات زمنية طويلة. ويفرض هذا الشرط تكاليف على كل من العمال وأرباب العمل الإسرائيليين، الذين يتعين عليهم تغطية تكاليف الإقامة والتأمين الصحي للعمال من الضفة الغربية. ومما سهل الانتقال من التشغيل الموثق إلى التشغيل غير الموثق إعادة تركيز إسرائيل على الإجراءات التي تتخذها الشرطة وشرطة الحدود ووحدات التفيتش على قانون العمل بشأن إنفاذ اللوائح التنظيمية المتعلقة بفيروس كورونا داخل إسرائيل.

30 تقدم دراسة تدفقات العمالة داخل وخارج القطاع غير الرسمي في بلدان أخرى في المنطقة في أعقاب صدمة جائحة كورونا رؤى واضحة. وقد حال غياب أو عدم إتاحة بيانات السلاسل الزمنية عالية التواتر المتاحة للجمهور دون إجراء مثل هذه التحليلات.

الفصل الخامس كيف تكيفت سوق العمل بعد الخفض الكبير في العملات؟

النقاط الرئيسية للفصل الخامس:

- في أعقاب أي خفض كبير في قيمة العملات، تكيف أسواق العمل من خلال خفض الأجور الحقيقية.
- تتسق تعديلات سوق العمل في المنطقة في أعقاب الخفض الكبير في قيمة العملات مع التعديلات التي شوهدت في الاقتصادات النامية والاقتصادات الناشئة الأخرى.

خلافًا لصدمة جائحة كورونا، التي قلصت الطلب على العمالة، يمكن أن يؤدي الخفض الكبير في قيمة العملة إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة أو خفضه. ويعتمد اتجاه استجابة العمالة في المقام الأول على اعتماد الشركات على المستلزمات المستوردة أو التعرض للمبيعات الأجنبية (كامبا وغولديبرغ 2001؛ نوتشي وبوزولو 2010).

فالتخفيض الكبير في قيمة العملة يؤدي إلى زيادة تكلفة السلع المستوردة. وقد يدفع الانخفاض الناتج في الطلب على هذه السلع الشركات إلى خفض طلبها على العمالة في محاولة لخفض التكاليف والحفاظ على الربحية. وبين نوتشي وبوزولو (2010) أنه كلما زاد اعتماد الشركة على السلع المستوردة، زادت الزيادة في تكاليفها، والتراجع في الربحية الحدية، وما يترتب على ذلك من انخفاض في فرص العمل.

ويمكن أن يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى زيادة الطلب في الصناعات الموجهة للتصدير أو المنافسة للواردات لعدة أسباب. أولاً، ذلك الخفض يجعل الصادرات أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية. وكلما زادت حصة عائدات الصادرات في إجمالي الإيرادات، زاد الارتفاع في المبيعات والربحية في أعقاب خفض قيمة العملة، وزادت الزيادة في مدخلات العمل.

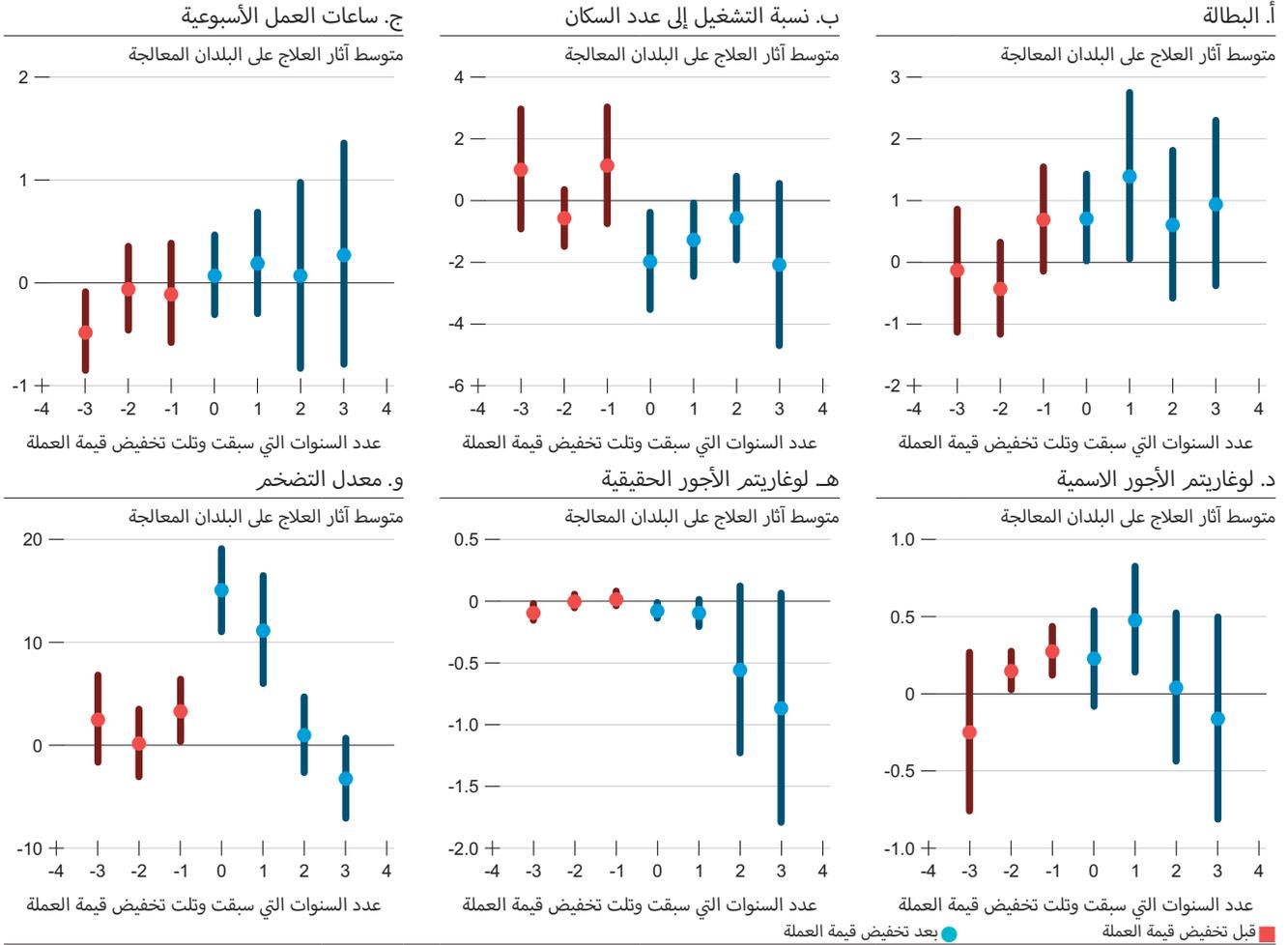
ثانياً، سيؤدي تخفيض قيمة العملة إلى خفض أسعار السلع المنتجة محلياً وزيادة قدرتها على المنافسة مقارنة بالسلع المستوردة، مما قد يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات والخدمات المحلية وخلق فرص عمل جديدة في هذه الصناعات. ويعتمد هذا التأثير إلى حد كبير على درجة استبدال السلع المستوردة والمنتجة محلياً.

1-5 تعديلات في اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية

يصاحب الخفض الكبير في قيمة العملات ارتفاع معدلات التضخم. وقد يسهل ارتفاع التضخم تعديلات سوق العمل من خلال الأسعار، كما هو موضح في الفصل الثالث؛ وقد تكون كميات سوق العمل (البطالة، والتشغيل، والتشغيل في القطاع غير الرسمي، وساعات العمل) أقل حساسية لصدمات انخفاض قيمة العملة.

ويبحث هذا التحليل التعديلات التي أعقبت التخفيضات الكبيرة في قيمة العملات في عينة من 148 من اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية بين عامي 1970 و2022 (الشكل 5-1)، حيث يُعرف التخفيض الكبير لقيمة العملة بأكثر من 30%، وهو الأصغر من بين أكبر ثلاثة تخفيضات في قيمة العملة في مصر بين عامي 2000 و2021. وتظهر التقديرات الارتباط بالتعديل بالتراجع في الأجور الحقيقية. ويعزى الانخفاض في الأجور الحقيقية إلى ارتفاع معدل التضخم وقت الصدمة، والذي استمر حتى عام واحد بعد خفض قيمة العملة. ويشير حجم الانخفاض في الأجور الحقيقية إلى أن التعديل من خلال الأسعار أكثر أهمية من التعديل من خلال الكميات (البطالة والتشغيل).

الشكل 1-5 تعديلات أسواق العمل مع الانخفاضات الكبيرة في قيمة العملات في الاقتصادات النامية والناشئة، 1970-2022



المصدر: جميع البيانات باستثناء معدلات التضخم مأخوذة من التقديرات الوطنية لمنظمة العمل الدولية. معدلات التضخم مأخوذة من الإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي. ملاحظة: تغطي العينة 148 اقتصاداً من اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. وإذا شهدت البلدان أكثر من تخفيض لقيمة العملة بنسبة 30% على الأقل، يتم اختيار سنة الصدمة الأكبر. أعدت التقديرات باستخدام منهجية كالواي وسانتانا (2021). تظهر النقاط متوسط الآثار التقديرية للعلاج على البلدان المعالجة؛ تظهر الخطوط الطولية فترات ثقة بنسبة 90%. الإيرادات بوحدات العملة المحلية. يعود سبب اختلاف العينة بين المتغيرات لمدى توافر البيانات. وتشمل أكبر عينة (البطالة) 55 بلداً في مجموعة المعالجة. وبلغ عدد البلدان في مجموعة الضبط 93 بلداً. وتشير مجموعة الضبط إلى البلدان التي لم تشهد تخفيضات في قيمة عملاتها تزيد على 30% خلال الفترة محل الدراسة.

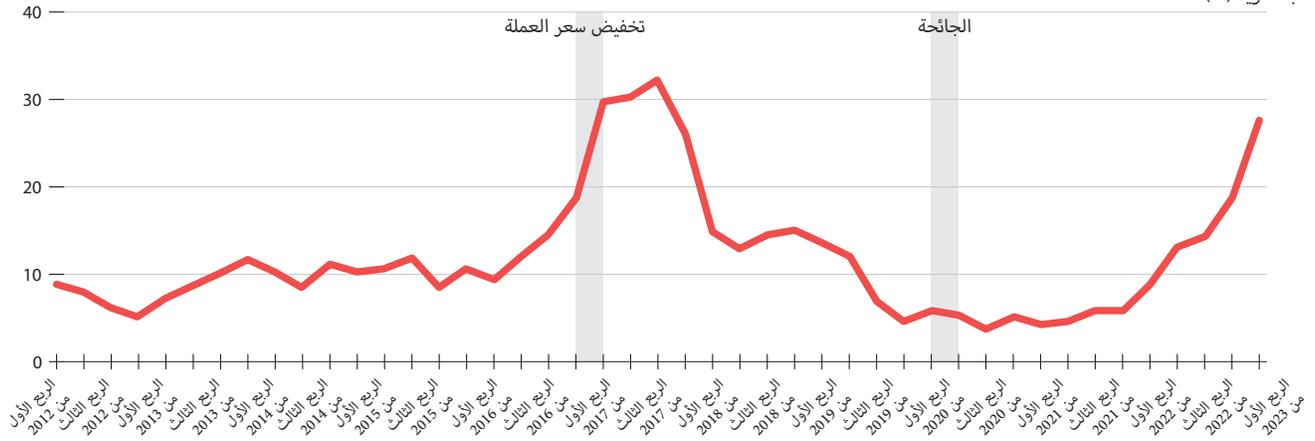
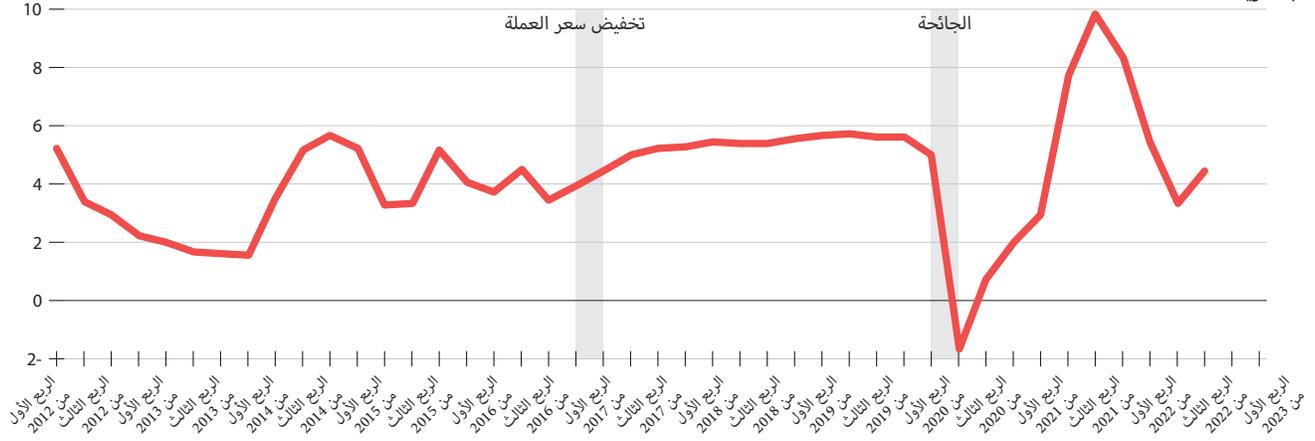
2-5 التعديل في أعقاب خفض قيمة الجنيه المصري في عام 2016

في 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، ألغى البنك المركزي المصري الرقابة على النقد الأجنبي ونظام التعويم الموجه في مصر.³¹ وجاء قرار تعويم العملة بسبب نقص احتياطات النقد الأجنبي والعجز المتزايد في الحساب الجاري. وفي أعقاب هذه الخطوة، شهد الاقتصاد المصري انخفاضاً حاداً في قيمة الجنيه المصري. وبلغ التغير السنوي في سعر الصرف الاسمي (وحدات العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي) 87% في الربع الأخير من عام 2016 و122% في الربع الأول من عام 2017.

وارتبطت حلقة الانخفاض الكبير في قيمة العملة هذه بارتفاع التضخم وانخفاض القوة الشرائية. وفي عام 2017، بلغ معدل التضخم في مصر 30% (الشكل 2-5).

31 يركز هذا القسم على مصر لأن البيانات عن البلدان الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا محدودة.

الشكل 2-5 معدلات التضخم والنمو الاقتصادي في مصر، 2012-2022

أ. معدل التضخم
نسبة مئوية (%)ب. نمو إجمالي الناتج المحلي
نسبة مئوية (%)

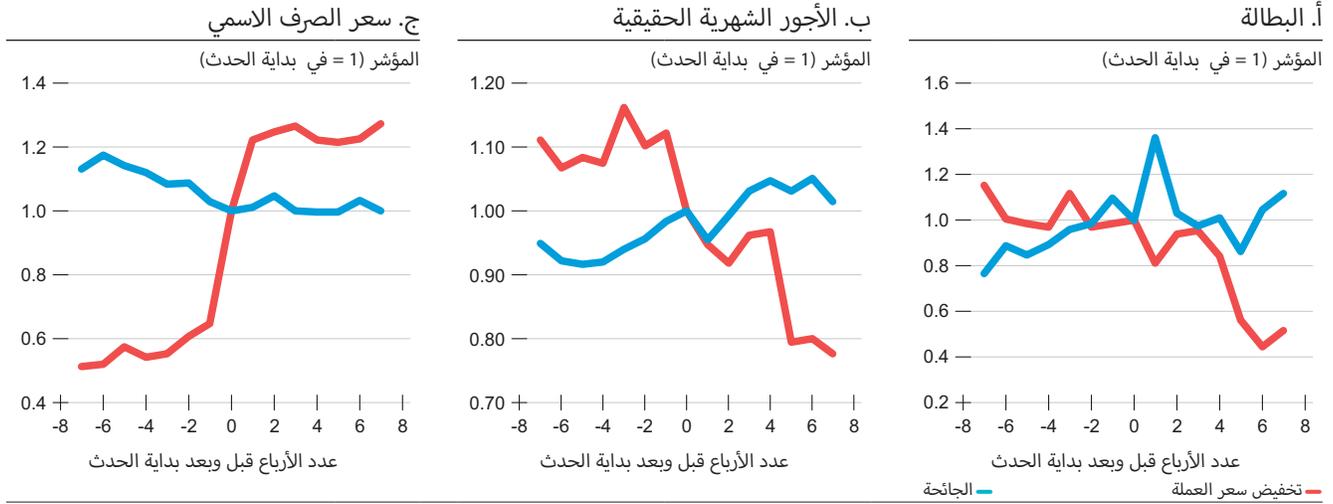
المصدر: البنك المركزي المصري.

ملاحظة: تبدأ السنة المالية في مصر في يوليو/تموز. وبالنسبة لنمو إجمالي الناتج المحلي، فإن الربع الأول من السنة المالية في مصر يقابل الربع الثالث من السنة التقويمية.

كانت الجائحة صدمة ركودية؛ وكان تخفيض قيمة العملة في عام 2016 بمثابة صدمة تضخمية غير ركودية. وتتسق هوامش التعديل المختلفة خلال فترة خفض قيمة العملة في عام 2016 وجائحة كورونا في مصر مع حقيقة أن تعديل سوق العمل يعتمد جزئياً على سياق التضخم.

فقد أدى ارتفاع التضخم المرتبط بـ خفض قيمة العملة إلى تآكل الأجور الحقيقية وانخفاض معدلات البطالة (الشكل 5-3). وخلال الأشهر الستة التي أعقبت خفض قيمة العملة، تراجعت الأجور الحقيقية تدريجياً بنسبة 10%. واستمر هذا التراجع، حيث انخفضت بنسبة 20% تقريباً بعد 15 شهراً من تخفيض قيمة العملة. وأثر التعديل بالخفض في الأجور الحقيقية أثناء خفض قيمة العملة في عام 2016 على كل من النساء والرجال، العاملين في القطاعين العام والخاص. وعلى النقيض من ذلك، خلال الجائحة، عندما كان معدل التضخم في مصر منخفضاً نسبياً (5% في 2020)، حدث تعديل سوق العمل من خلال ارتفاع معدلات البطالة؛ وظلت الأجور الحقيقية مستقرة نسبياً.

الشكل 3-5 البطالة والأجور في أعقاب خفض قيمة العملة المصرية في عام 2016 وجائحة كورونا



المصدر: البيانات الخاصة بمعدلات البطالة والأجور الشهرية مأخوذة من مسح القوى العاملة. البيانات الخاصة بسعر الصرف الاسمي مأخوذة من البنك المركزي المصري. ملاحظة: يتم تعديل جميع السلاسل موسمياً. تم الحصول على مؤشرات الأجور الحقيقية (شهرياً وكل ساعة) بقسمة نقاط البيانات على قيم مؤشرات أسعار المستهلكين ربع السنوية. وبالنسبة لفترة تخفيض قيمة العملة، يتم ربط جميع النواتج بالرقم 1 في الربع الأخير من عام 2016 (الربع الذي شهد تخفيض قيمة العملة). وبالنسبة للجائحة، يتم ربط جميع النتائج بالرقم 1 في الربع الأول من عام 2020 (الربع السابق للركود).

الفصل السادس كيف تكيفت سوق العمل بعد صدمة التبادل التجاري السلبي؟

النقاط الرئيسية للفصل السادس:

- في أعقاب الصدمات السلبية لمعدلات التبادل التجاري، تكيفت أسواق العمل في الاقتصادات النامية والناشئة من خلال ارتفاع معدلات البطالة وخفض ساعات العمل.
- تشير الشواهد الواردة من إيران إلى أن البطالة زادت في أعقاب التراجع العالمي في أسعار النفط في 2014-2015.

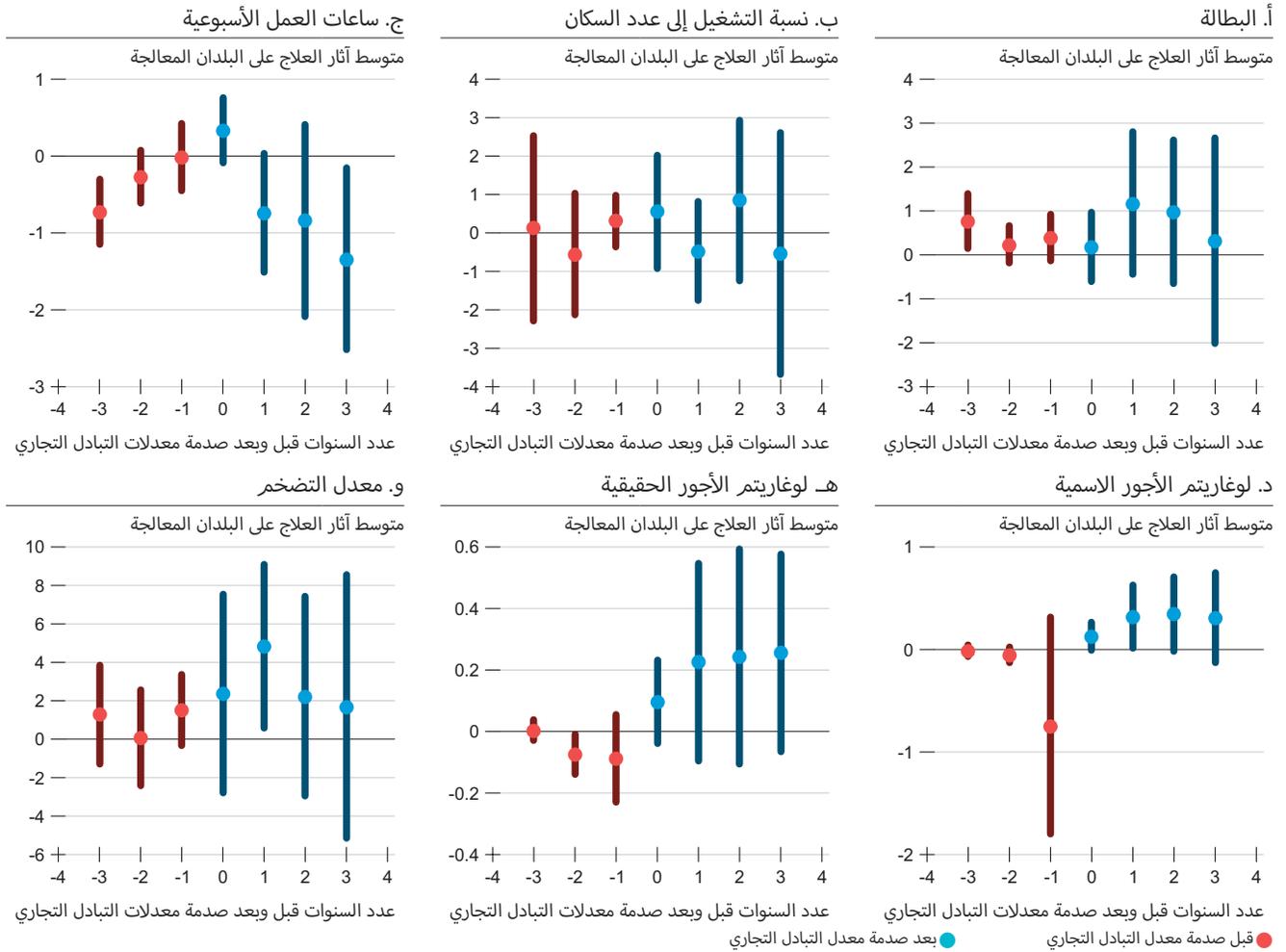
يمكن أن تؤثر صدمات معدلات التبادل التجاري على الطلب على العمالة. فالصدمة السلبية لمعدلات التبادل التجاري تؤدي إلى زيادة تكلفة الواردات مقارنة بالصادرات. والشركات التي تواجه انخفاض إيرادات التصدير قد تقلل من قوتها العاملة أو تقلل من تشغيل موظفين جدد. ويؤدي ارتفاع أسعار السلع المستوردة إلى انخفاض الطلب الكلي الحقيقي. وقد يؤدي تأثير الدخل الناجم عن الصدمة السلبية لمعدلات التبادل التجاري (انخفاض إجمالي الدخل المتاح للإنفاق) إلى انخفاض الطلب الكلي وفرض ضغوط نزولية على الأسعار (بيمز وآخرون 2021)، وهو ما قد يقلل من فرص العمل وربما يرفع معدلات البطالة. ويمكن أن يكون لصدمات معدلات التبادل التجاري السلبية آثار سلبية على الطلب على العمالة، لا سيما في الصناعات المصدرة وإن كان لا يقتصر عليها.

وعلى النقيض من تخفيضات قيمة العملات، التي عادة ما تكون تضخمية، فإن الصدمات السلبية في معدلات التبادل التجاري قد ترتبط أو لا ترتبط بالضغوط التضخمية. وقد يكون التأثير المباشر للتغير في الأسعار العالمية للسلع الأولية على أسعار المستهلكين إيجابياً أو سلبياً، اعتماداً على ما إذا كان البلد مستورداً أو مصدراً صافياً للسلعة الأولية وعلى تأثير الدخل الناجم عن الصدمة السلبية لمعدلات التبادل التجاري (بيمز وآخرون 2021).

1-6 تعديلات في اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية

في ظل مستوى معين من عدم اليقين، تظهر تقديرات دراسة الأحداث في الشكل 1-6 أن البطالة تزداد بعد الصدمات السلبية الكبيرة لمعدلات التبادل التجاري (الشكل 1-6، اللوحة أ) وتنخفض ساعات العمل الأسبوعية. ولا يبدو أن قناة تعديل الأسعار تعمل على أرض الواقع، حيث لا تظهر الأجور الحقيقية أي انخفاض، مما يبرز المفاضلة بين التعديلات في الكميات والتعديلات في الأجور الحقيقية.

الشكل 6-1 تكيف أسواق العمل مع الصدمات التجارية السلبية الكبيرة في اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية بين عامي 1981 و2020



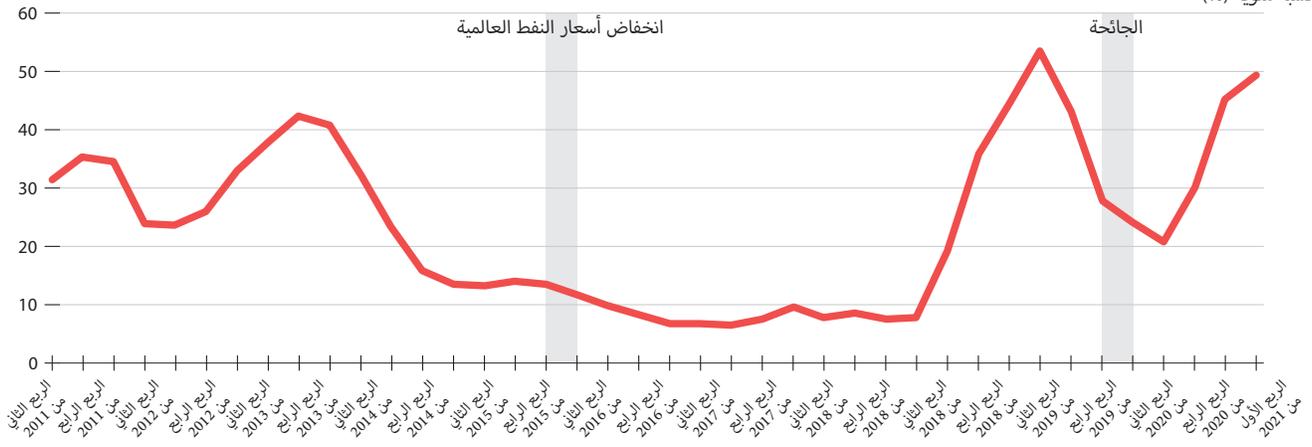
المصدر: جميع البيانات باستثناء معدلات التضخم وتقديرات وطنية لمنظمة العمل الدولية. معدلات التضخم مأخوذة من الإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي. ملاحظة: تشمل العينة 147 اقتصادا ناشئا وناميا خلال الفترة 1981-2020 كانت شهدت صدمة سلبية في معدلات التبادل التجاري زادت عن 25% (متوسط أكبر صدمات سلبية في معدلات التبادل التجاري في بلدان المنطقة في العينة). وإذا شهدت البلدان أكثر من صدمة، يتم اختيار سنة الصدمة الأكبر. تم الحصول على التقديرات باستخدام منهجية كالاواي وسانتانا (2021). تظهر النقاط متوسط الآثار التقديرية للعلاج على البلدان المعالجة؛ تظهر الخطوط الطولية فترات ثقة بنسبة 90%. الإيرادات بوحدات العملة المحلية. يعود سبب اختلاف العينة حسب الحدث لمدى توافر البيانات. في أكبر عينة (البطالة)، عدد البلدان المعالجة هو 29 بلدا. عدد البلدان في مجموعة الضبط هو 118.

6-2 التكيف في أعقاب صدمة أسعار النفط في إيران في 2014-2015

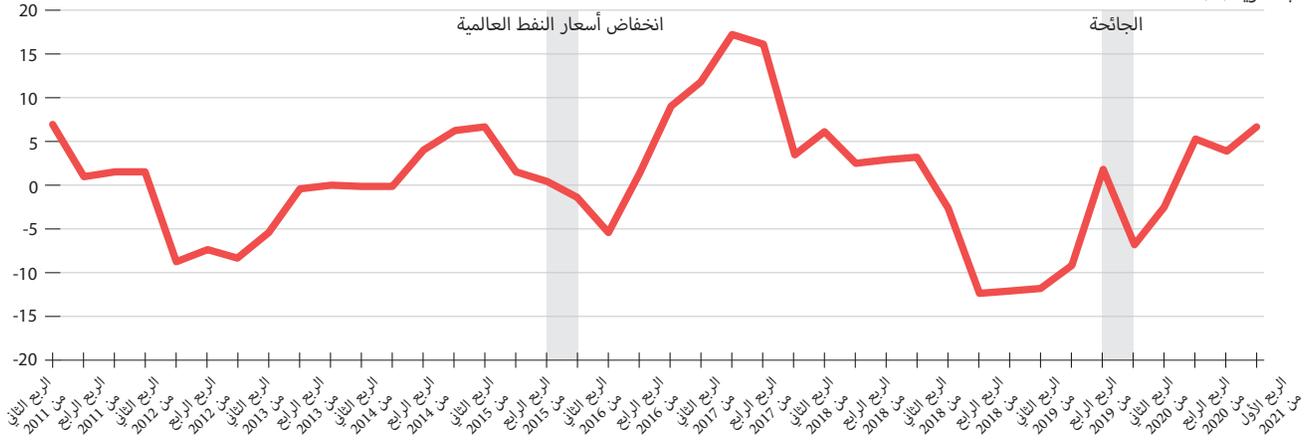
قد يتوقف تأثير صدمات معدلات التبادل التجاري إلى حد كبير على القنوات التي تؤثر من خلالها تغيرات أسعار السلع الأولية على أسعار المستهلكين والتضخم. وخلال التراجع العالمي في أسعار النفط في 2014-2015، انخفض مؤشر معدلات التبادل التجاري في إيران بنسبة 23%. يقارن الشكل 2-6 بين تعديلات سوق العمل هناك في أعقاب صدمة أسعار النفط وبين تعديلات سوق العمل في أعقاب صدمة كورونا (وكلاهما صدمة ركودية). ونظرا لارتباط صدمة أسعار النفط بانخفاض الطلب الكلي، فقد أدى ذلك إلى انخفاض مستويات التضخم (12.5%) عما كانت عليه أثناء الجائحة (30%).

الشكل 6-2 معدلات التضخم والنمو الاقتصادي في إيران، 2012-2022

أ. معدل التضخم
نسبة مئوية (%)



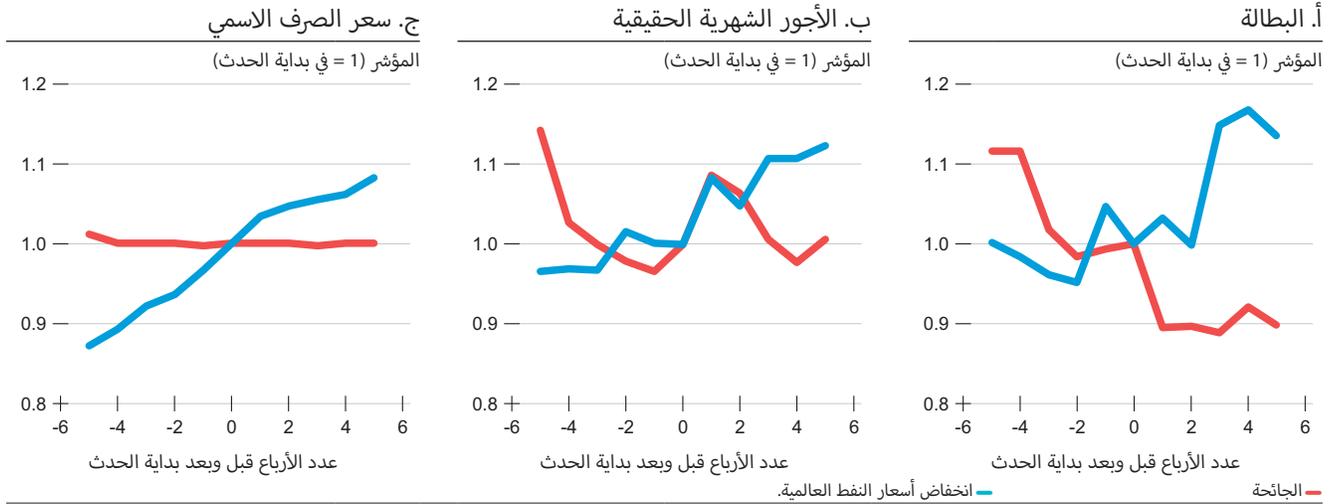
ب. نمو إجمالي الناتج المحلي
نسبة مئوية (%)



المصدر: البنك المركزي الإيراني.

وبعد صدمة أسعار النفط، التي أدت إلى انخفاض الطلب الكلي وخلقت ضغوطاً نزولية على الأسعار، تكيفت سوق العمل من خلال ارتفاع معدلات البطالة. فقد ارتفع معدل البطالة نحو 5% في الربع الذي أعقب الصدمة، وارتفع لاحقاً إلى 15% بعد ثلاثة أرباع العام، على الرغم من استمرار ارتفاع الأجور الحقيقية. وكانت البطالة أقل حساسية لصدمة الجائحة، التي ارتفع خلالها التضخم مع تعديل الأجور الحقيقية بالخفض.

الشكل 3-6 البطالة والأجور في أعقاب صدمات معدلات التبادل التجاري وجائحة كورونا في إيران



المصدر: البيانات المتعلقة بمعدلات البطالة مأخوذة من منظمة العمل الدولية، البيانات الخاصة بالأجور مأخوذة من مسوح الدخل والإنفاق الأسري. البيانات عن سعر الصرف الاسمي مأخوذة من الإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي.

ملاحظة: يتم تعديل جميع السلاسل موسمياً. تم الحصول على مؤشرات الأجور الحقيقية بقسمة نقاط البيانات على قيم مؤشرات أسعار المستهلكين ربع السنوية. وبالنسبة لصدمة أسعار النفط العالمية، يتم ربط جميع النتائج بالرقم 1 في الربع الثاني من عام 2015 (الربع السابق للركود). وبالنسبة للجائحة، يتم ربط جميع النتائج بالرقم 1 في الربع الأخير من عام 2019 (الربع السابق للركود).

الفصل السابع الآثار السلبية على العمالة وتدهور مستويات المعيشة

النقاط الرئيسية للفصل السابع:

- تعتمد تعديلات سوق العمل إزاء الصدمات على نوع الصدمة وسياق التضخم.
- قد تؤدي التعديلات من خلال الكميات إلى آثار سلبية تلحق بالعمالة، تُعرف بأنها خسائر طويلة الأجل، كما ينعكس في خسائر الأجور على المدى الطويل وزيادة احتمالات البطالة والتشغيل في القطاع غير الرسمي.
- تؤدي تعديلات الأسعار إلى تآكل الأجور الحقيقية، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات وخيمة على مستويات المعيشة وعدم المساواة في الأمد القصير.
- ينبغي للسياسات العامة أن تحمي العمال المعرضين للمعاناة من خلال برامج التحويلات النقدية مع السماح في الوقت نفسه بتعديل الأجور الحقيقية، من أجل الحد من التكاليف طويلة الأجل لفقدان الوظائف.

تعتمد تعديلات سوق العمل على نوع الصدمة وسياق التضخم الذي تقع فيه الصدمة. وقد يكون لكيفية تكيف أسواق العمل تبعات تتمثل في آثار سلبية تلحق بالعمالة وتبعات على مستويات المعيشة.

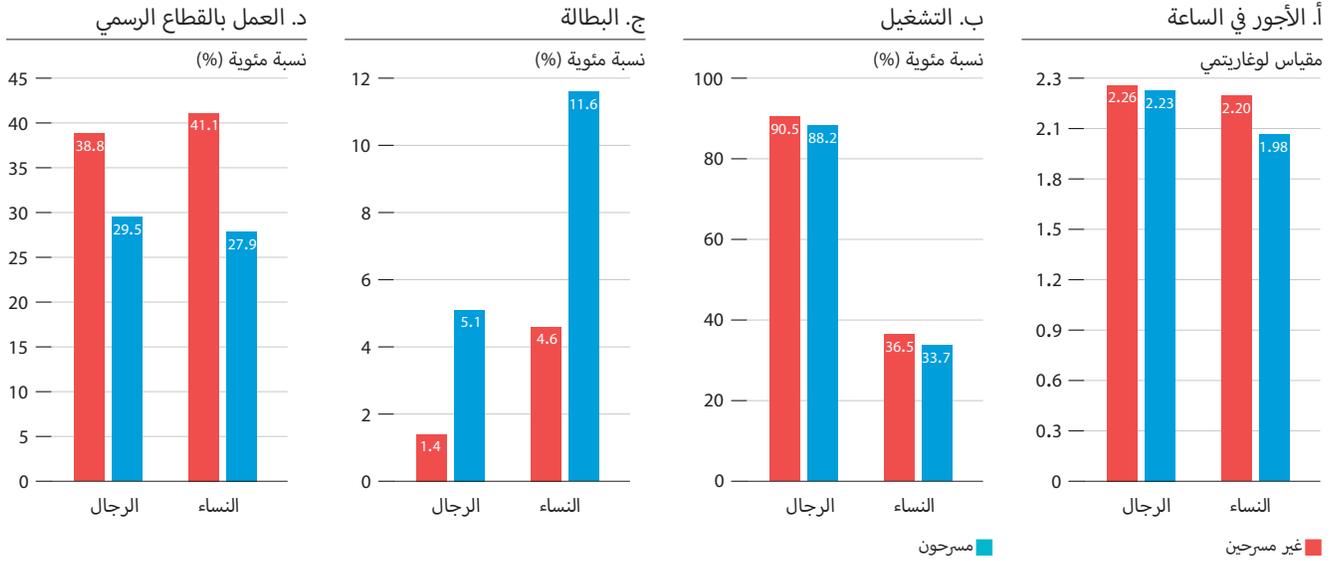
1-7 العواقب السلبية طويلة الأجل للنزوح الوظيفي

يمكن أن يكون لفقدان الوظائف آثار سلبية طويلة الأجل على العمال، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى آثار سلبية على العمالة - فقدان الأجور على المدى الطويل والذي يستمر لعدة سنوات بعد ترك العمل وزيادة احتمالية البطالة أو العمل في القطاع غير الرسمي. وعندما يفقد الأفراد وظائفهم، لا سيما أثناء فترات الركود الاقتصادي، فإنهم غالبا ما يواجهون صعوبة في العثور على فرص عمل جديدة. ويمكن أن تؤدي البطالة المطولة إلى فقدان المهارات. ويتعذر عليهم - مع هذا الانخفاض في رأس المال البشري - تأمين فرص عمل مماثلة في المستقبل.

وتخلص الدراسات التي أجري معظمها في البلدان المتقدمة إلى حدوث خسائر كبيرة في الأجور لفترات طويلة ودائمة بعد النزوح الوظيفي. وتظهر دراسات عديدة أجريت على الولايات المتحدة أن العمال المسرحين يواجهون احتمالا أكبر للبطالة بعد التسريح من العمل، وهم يعانون من أضرار دائمة من حيث إمكانية تحقيقهم للدخل (انظر رومر 1991؛ جاكوبسون ولالوند وسوليفان 1993؛ بيساريدس 1992؛ كروف و لانج ونوتوفيدغدو 2013؛ فيلومينا 2021). وتوصلت دراسة عن المكسيك (أرياس وليدرمان 2023) إلى أن النزوح الوظيفي الناجم عن إغلاق المصنع يرتبط بخسائر الأجور الحقيقية لمدة تصل إلى 10 سنوات بعد إغلاق المصنع.

يستخدم التحليل الوارد هنا بيانات من المسح التتبعي لسوق العمل المصرية لعام 2018 من أجل دراسة آثار التسريح القسري على العمال. ويفضل توفر معلومات بأثر رجعي تتعقب مسارات وظائف الأفراد، يمكن تحديد العمال الذين تعرضوا في أي وقت من الأوقات للتسريح القسري في أي من الوظائف التي أبلغوا عنها، والأفراد الذين لم يتم تسريحهم قسرا. يشير التسريح القسري إلى فقدان الوظيفة بسبب إنهاء العمل من جانب صاحب العمل، أو تعليق المشروع، أو إغلاق الشركة. وكان العمال الذين تم تسريحهم قسرا - رجالا ونساء على حد سواء - يحصلون على أجور أقل في الساعة، ويقل احتمال تشغيلهم، وارتفاع معدلات البطالة، وارتفاع معدلات العمل في القطاع غير الرسمي في وقت إجراء المسح (الشكل 1-7).

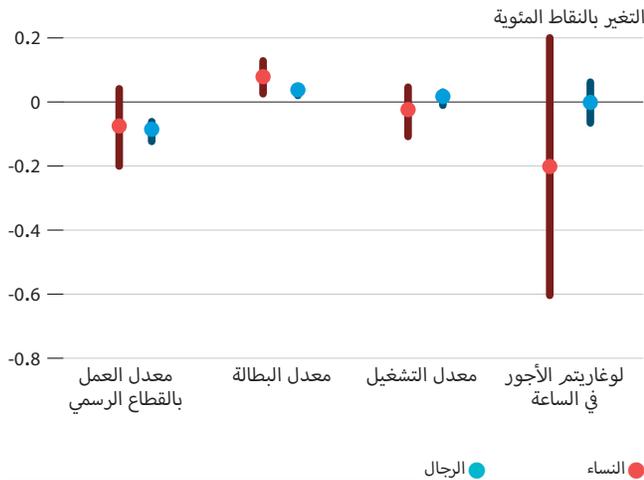
الشكل 1-7 تأثير التسريح القسري على الأجور والتشغيل والبطالة والاقتصاد الرسمي في مصر



المصدر: البيانات مأخوذة من المسح التبعي لسوق العمل المصرية لعام 2018.

ملاحظة: يقتصر التحليل على السكان في سن العمل (15-64). وتحدد معدلات التشغيل والبطالة بفترة مرجعية مدتها ثلاثة أشهر. سئل الأفراد عن وضعهم الوظيفي والبطالة في الأشهر الثلاثة التي سبقت المسح. وتتطلب البطالة البحث الدؤوب عن عمل. ويعرف العمل بالقطاع الرسمي بأنه وجود إما عقد عمل أو ضمان اجتماعي.

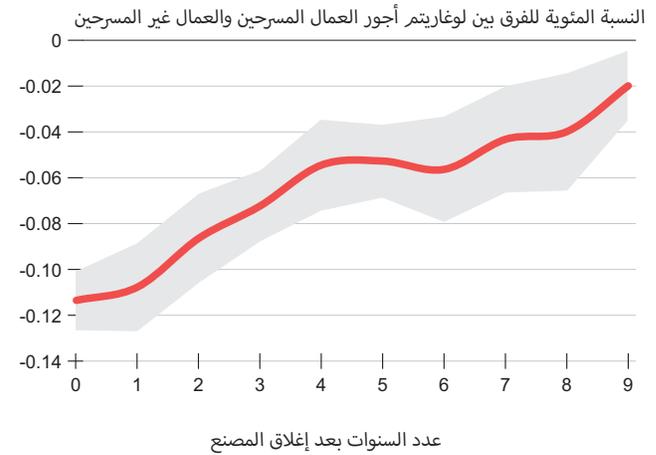
الشكل 3-7 تأثير التسريح القسري في مصر



المصدر: البيانات مأخوذة من المسح التبعي لسوق العمل المصرية لعام 2018.

ملاحظة: يقتصر التحليل على السكان في سن العمل (15-64). معاملات الانحدار مأخوذة من مواصفات الانحدار التي يكون فيها المتغير الرئيسي محل الاهتمام مؤشرا لمتغير صوري يشير إلى التسريح في أي وقت مضى نتيجة لإنهاء الخدمة أو الإيقاف عن العمل (بالنسبة إلى عدم التسريح قسرا مطلقا). وتشتمل مواصفات الانحدار على المتغيرات التالية: أربعة متغيرات صورية لأعلى مستوى من التحصيل العلمي (بدون تعليم، التعليم الابتدائي أو الإعدادي، التعليم الثانوي [المهني أو العام]، والتعليم ما بعد الثانوي [إما بعد المعهد الجامعي أو الجامعة وما فوقها]) والمتغيرات الصورية للزواج، والعمر والجذر التربيعي للعمر، والإقامة الريفية. ويتم التحكم في الانحدارات للآثار الثابتة لسنة آخر فصل وظيفي.

الشكل 2-7 تأثير التسريح القسري في المكسيك



المصدر: أرياس وليدريمان 2023.

ملاحظة: يرسم الخط المتواصل المعاملات (فجوة الأجور). وترسم الخطوط المنقطه فترات الثقة بنسبة 95%. ويتم جمع الأخطاء القياسية على مستوى الولاية. وتثبت جميع الانحدارات أثر سنوات التعليم، ونوع الجنس، والحالة الاجتماعية، والعمر، والجذر التربيعي للعمر، والآثار الثابتة للولاية والصناعة.

وتصبح بعض الفروق بين العمال المسرحين وغير المسرحين ضئيلة عندما تؤخذ في الحسبان السمات الفردية الملحوظة والآثار الثابتة لسنة انتهاء الخدمة. وفي المتوسط، تم فصل العمال المسرحين قبل إجراء المسح بنحو 10 سنوات. وبعد عشر سنوات، لم يكن العمال الذكور المسرحون في مصر يحصلون على أجور أقل كثيرا عن العمال غير المسرحين. ومن ناحية أخرى، تعاني العاملات النازحات من تخفيضات

كبيرة في الأجور حتى بعد 10 سنوات من النزوح. ومع ذلك، فإن غياب بيانات مقطعية عن الأجور بعد التسريح جعل من المستحيل تكرار التقديرات المعيارية للأجور التي تتعقب الفجوة بين أجور العمال المسرحين وغير المسرحين بمرور الوقت. ووجد أرياس وليدرمان (2023) أنه بعد عامين من إغلاق مصنع في المكسيك، كانت أجور العمال المسرحين أقل بنسبة 11% من أجور العمال الذين لم يتم الاستغناء عنهم، لكن الأجور تعافت بالكامل تقريباً بعد تسع سنوات من الإغلاق (الشكل 7-2).

وتشير الشواهد المستقاة من مصر (الشكل 7-3) إلى أن احتمال أن يعاني العمال المسرحون من البطالة أو العمل في القطاع غير الرسمي أكبر من احتمالته بين العمال غير المسرحين حتى بعد 10 سنوات من التسريح. وبين الرجال، كان الاحتمال بين العمال المسرحين أكبر للتعرض للبطالة (3 نقاط مئوية) وللعمل في القطاع غير الرسمي (9 نقاط مئوية). وبين النساء، كان احتمال البطالة بين العاملات المسرحات أكبر بواقع 8 نقاط مئوية، لكن لا يبدو أن احتمال عملهن في الاقتصاد غير الرسمي كان أعلى كثيراً.

ويمكن أن تحدث آثار سلبية في سوق العمل أيضاً نتيجة لزيادة العمالة غير الرسمية والبطالة الجزئية. وتشير دراسة للبرازيل إلى أن الشباب الذين عانوا من مستويات عالية من البطالة والعمل غير الرسمي في العادة أسوأ حالاً من غيرهم في سوق العمل عندما يكبرون، لا سيما في سنوات البلوغ المبكرة (كروسيس وهام وفيولاز 2012). ويقدر أن كل نقطة مئوية إضافية من التشغيل غير الرسمي للشباب تؤدي إلى زيادة بنسبة 0.5-0.7% تقريباً في التشغيل غير الرسمي بين البالغين للرجال و0.5-0.8% للنساء. وفي إندونيسيا، وهي بلد آخر ترتفع فيه معدلات العمالة غير الرسمية، يبين بريتادراجاتي وكوسوما وساكسينا (2021) أن مدة العمل الحر في القطاع غير الرسمي لها تأثير ضار على العمال الذكور، حيث ترتبط كل سنة إضافية من العمل الحر بانخفاض في الدخل المستقبلي بنسبة 1.42%.

2-7 تآكل الأجور: تعميق التفاوت في الدخل والتأثير على الفقراء بشكل غير متناسب

يمكن أن تؤدي العواقب التوزيعية للتخفيضات الكبيرة في قيمة العملة إلى تفاقم التفاوتات في الدخل. فخلال فترة خفض قيمة العملة المصرية في عام 2016، تم تمرير 4% من تغيرات سعر الصرف إلى الأسعار مباشرة بعد خفض قيمة العملة، وتم تمرير 9% خلال الأشهر الستة التي أعقبت خفض قيمة العملة. وتشير تقديرات العزاوي وهلاسني (2019) إلى أن الأسرة المتوسطة واجهت زيادة تصل إلى 50% في تكلفة المعيشة، بل كانت الزيادة أكبر بين الأسر الأشد فقراً.

وفي حلقات أخرى من انخفاض قيمة العملة في مصر، مثل انخفاض سعر الصرف الاسمي بنسبة 67% بين عامي 2000 و2005، كانت خسائر الرفاهية بين الفقراء أيضاً كبيرة بشكل غير متناسب (كراي 2007). وفي المكسيك، أدى الانخفاض الكبير في قيمة العملة في عام 1994 إلى رفع تكلفة المعيشة في الشريحة الأدنى دخلاً بنحو 1.5 مرة مقارنة بالشريحة العشرية الأعلى دخلاً بعد عامين من التخفيض (كرافينو وليفتشينكو 2017).

وتتسق هذه النتائج مع نتائج تقرير أحدث *المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا* لشهر أبريل/نيسان 2023، التي تظهر أن الأسر الأشد فقراً تعاني من مستويات تضخم أعلى من الأسر الأكثر ثراءً. ففي ديسمبر/كانون الأول 2022، على سبيل المثال، شهدت الأسر الفقيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تضخماً يزيد بنحو نقطتين مئويتين (على أساس سنوي) مقارنة بالأسر الغنية (غاتي وآخرون 2023).

3-7 خيارات السياسات للتصدي لتحديات سوق العمل

تعتمد استجابة السياسات لتعديلات سوق العمل جزئياً على ما إذا كان ذلك التعديل يحدث من خلال الكميات أم الأسعار. وقد يكون لفقدان الوظائف والتشغيل غير الرسمي آثار مؤلمة طويلة الأمد. وقد يصاب العمال الذين يفقدون وظائفهم بأضرار مؤقتة أو دائمة ويرون رأس مالهم البشري يتدهور.

وتتبرر التعديلات من خلال خفض الأجور الحقيقية في سياقات التضخم المرتفع مخاوف أخرى. ويعني انخفاض الأجور الحقيقية تراجع القوة الشرائية للأفراد، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تراجع مستويات المعيشة على المدى القصير وتوسيع نطاق التفاوتات القائمة. وغالبا ما يتحمل الفقراء والمهمشون هذه التكاليف بشكل أكبر.

ومن المهم الحفاظ على مرونة قناة تعديل الأسعار. إذ يؤدي ربط الأجور بالتضخم أو بسعر الصرف إلى توقف قناة تعديل الأسعار، مما يجبر أسواق العمل على التكيف حصريا من خلال الكميات. وتؤدي هذه التعديلات إلى آثار سلبية على العمالة وتغيير تركيبة القوة العاملة، وربما زيادة مستوى العمالة غير الرسمية على المدى الطويل.

قد يكون تعديل الأسعار أفضل من التعديلات من خلال الكميات بسبب صعوبة معالجة الآثار السلبية على العمالة. وتؤدي السياسات التي تتعامل مع العواقب السلبية لحالات ترك العمل، مثل سياسات سوق العمل النشطة، إلى نتائج غامضة.³² فعلى سبيل المثال، يقدم كارد وكولوف وويبر (2010) تحليلا تفصيليا مستمدا من 97 دراسة عن سياسات سوق العمل النشطة أجريت بين عامي 1995 و2007. وتوصلوا إلى أن برامج التشغيل في القطاع العام لم تكن فعالة وأن برامج المساعدة على البحث عن عمل كانت أكثر احتمالا أن تحقق آثارا إيجابية. ويوضحون أن برامج التدريب أثناء العمل لها آثار سلبية أو ضئيلة على المدى القصير وقد تكون إيجابية فقط على المدى المتوسط. وتؤكد دراسات أحدث عهدا هذه النتائج (براون وكويتل 2015؛ كارد وكولوف وويبر 2018).

وتشير دراسة وصفية أجراها البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية عن تأثير سياسات سوق العمل النشطة على الشباب إلى أن فعالية برامج تنشيط سوق العمل في تحسين نواتج سوق العمل للشباب تعتمد على نوع البرنامج وكيفية تصميم الإجراءات التدخلية وتنفيذها (منظمة العمل الدولية 2022). وتخلص الدراسة إلى أن الإجراءات التدخلية في مجال زيادة الأعمال والتدريب على المهارات تحقق نتائج إيجابية، في حين لا تحقق ذلك خدمات التشغيل وبرامج التشغيل المدعومة. وتتناقض هذه النتائج مع نتائج كارد وكولوف وويبر (2010). ويشير التحليل الوصفي إلى أن سياسات سوق العمل النشطة الأطول أمدا والمتعددة الجوانب أكثر فعالية من السياسات الأخرى.

وتخلص الأدبيات أيضا إلى أن الإجراءات التدخلية الرامية إلى الحد من إضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد تميل إلى أن تكون غير فعالة. ولم يتوصل تحليل وصفي أجراه فلوريدي وديمينا وفاجنر (2020) يغطي 27 دراسة عن الإجراءات التدخلية التي تتراوح من تبسيط إجراءات التسجيل إلى زيادة إنفاذ القانون إلى عدم وجود دليل على أن التدخلات تزيد من إضفاء الطابع الرسمي.

على النقيض من ذلك، تشير الشواهد إلى أن السياسات التي تتعامل مع الآثار السلبية المباشرة لتعديل الأسعار، مثل شبكات الأمان الاجتماعي، تحقق النجاح. كان لبرامج التحويلات النقدية على نطاق واسع آثار موثقة على مجموعة واسعة من النواتج، بما في ذلك الاستهلاك والأصول والسلامة النفسية (هاوشوفر وشايبرو 2016؛ بيرد وماكنتوش وأوزلر 2011؛ باستاغلي وآخرون 2016). ويظهر إيغر وآخرون (2022) أن التحويلات النقدية الكبيرة في المناطق الريفية في كينيا زادت من الاستهلاك والأصول بالنسبة للمستفيدين، وأن الآثار غير المباشرة على الأسر والشركات غير المتلقية كانت كبيرة. وتسلط مطبوعة تقرير عن التنمية في العالم 2019 الضوء على فعالية برامج الحماية الاجتماعية التي تزيد من رأس المال البشري للأجيال الحالية والمستقبلية، مقيسا بارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس والأمن الغذائي والتطور المعرفي والرفاهة العقلية (البنك الدولي 2018).³³

وتؤكد الدروس المستفادة بعد جائحة كورونا على الأهمية المتزايدة للحوار بشأن السياسات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لبناء برامج الحماية الاجتماعية التي يمكنها تلبية احتياجات الفئات السكانية الأكثر تهميشا بفعالية وكفاءة (كاموراسي وولنبورغ 2021).

32 يتسق ذلك مع مطبوعة "تقرير عن التنمية في العالم 2013" التي تبرز أن مدى فعالية سياسات سوق العمل النشطة يتوقف على تصميمها وتنفيذها. ويؤكد التقرير أيضا على أنه حتى عندما تكون السياسات مصممة تصميمًا جيدًا، فإن آثارها تكون طفيفة في العادة.

33 يمكن أن تكون برامج الحفاظ على الوظائف أداة فعالة لمساعدة أسواق العمل على تحمل الصدمات الاقتصادية المؤقتة. وقد كانت هذه البرامج الأداة الرئيسية المستخدمة في معظم بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للتخفيف من الآثار السلبية لصدمة كورونا على أسواق العمل. ويرى تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لعام 2021 الصادر بعنوان "توقعات التشغيل Employment Outlook" أن هذه الأنواع من البرامج كانت فعالة في الحد من فقدان الوظائف ومنع حدوث طفرة في معدلات البطالة بعد انحسار صدمة كورونا، مع وجود شواهد وأدلة محدودة على إعاقتهما لخلق فرص العمل (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 2021). ومع ذلك، وأما وقد اتضحت الصورة الآن، فمن الواضح أيضا أن بلدانا مثل الولايات المتحدة، التي استخدمت التحويلات النقدية، لديها سوق عمل أكثر عافية وإحكاما فيما بعد عام 2020 من أوروبا.

- Adams-Prassl, A., T. Boneva, M. Golin, and C. Rauh. 2020. "Inequality in the Impact of the Coronavirus Shock: Evidence from Real Time Surveys." *Journal of Public Economics* 189: 104245.
- Adnan, W., and H. Etkes. Forthcoming. *Did Israeli Covid19 Policies Enhance Wages and Employment of Undocumented Palestinian Workers?* Bank of Israel working paper.
- Alazzawi, S., and V. Hlasny. 2019. "Disparities in the Cost of Living Changes after a Large-Scale Devaluation: The Case of Egypt 2016." *Topics in Middle Eastern and African Economies* 21 (2): 1–32.
- Albanesi, S., and J. Kim. 2021. "Effects of the COVID-19 Recession on the US Labor Market: Occupation, Family, and Gender." *Journal of Economic Perspectives* 35 (3): 3–24.
- Alon, T., M. Doepke, J. Olmstead-Rumsey, and M. Tertilt. 2020. "This Time It's Different: The Role of Women's Employment in a Pandemic Recession." NBER Working Paper W27660, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Arias, J., E. Artuc, D. Lederman, and D. Rojas. 2018. "Trade, Informal Employment and Labor Adjustment Costs." *Journal of Development Economics* 133: 396-414.
- Arias, F., and D. Lederman. 2023. "Plant Closings and the Labor Market Outcomes of Displaced Workers: Evidence from Mexico." Policy Research Working Paper 10536, World Bank, Washington, DC.
- Baird, S., C. Mcintosh, and B. Özler. 2011. "Cash or Condition? Evidence from a Cash Transfer Experiment." *Quarterly Journal of Economics* 126 (4): 1709–53.
- Bastagli, F., J. Hagen-Zanker, L. Harman, V. Barca, G. Sturge, T. Schmidt, and L. Pellerano. 2016. *Cash Transfers: What Does the Evidence Say? A Rigorous Review of Programme Impact and the Role of Design and Implementation Features*. London: Overseas Development Institute.
- Belhaj, F., R. Gatti, D. Lederman, E.J. Sergenti, H. Assem, R. Lotfi, and M.E. Mousa. 2022. *A New State of Mind: Greater Transparency and Accountability in the Middle East and North Africa*. Washington, DC: World Bank.
- Bems, R., F. Caselli, F. Grigoli, and B. Gruss. 2021. "Expectations' Anchoring and Inflation Persistence." *Journal of International Economics* 132: 103516.
- Bottan, N., B. Hoffmann, and D. Vera-Cossio. 2020. "The Unequal Impact of the Coronavirus Pandemic: Evidence from Seventeen Developing Countries." *Plos One* 15 (10): E0239797.
- Brown, A.J., and J. Koettl. 2015. "Active Labor Market Programs-Employment Gain or Fiscal Drain?" *IZA Journal of Labor Economics* 4: 1–36.
- Burda, M.C., and J. Hunt. 2011. "What Explains the German Labor Market Miracle in the Great Recession?" NBER Working Paper W17187, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Cajner, T., L.D. Crane, R. A. Decker, J. Grigsby, A. Hamins-Puertolas, E. Hurst, C. Kurz, and A. Yildirmaz. 2020. "The US labor market during the beginning of the pandemic recession." NBER Working Paper W27159, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Callaway, B., and P.H. Sant'Anna. 2021. "Difference-in-Differences with Multiple Time Periods." *Journal of Econometrics* 225 (2): 200–30.
- Campa, J.M., and L.S. Goldberg. 2001. "Employment versus Wage Adjustment and the US Dollar." *Review of Economics and Statistics* 83 (3): 477–89.
- Card, D., and D. Hyslop. 1997. "Does Inflation 'Grease the Wheels' of the Labor Market?" In *Reducing Inflation: Motivation and Strategy*, ed. C.D. Romer and D.H. Romer, 71–122. Chicago: University of Chicago Press.
- Card, D., J. Kluge, and A. Weber. 2010. "Active Labour Market Policy Evaluations: A Meta-Analysis." *Economic Journal* 120 (548): F452–77.
- . 2018. "What Works? A Meta Analysis of Recent Active Labor Market Program Evaluations." *Journal of the European Economic Association* 16 (3): 894–931.

- Castellanos, S.G., R. García-Verdú, and D.S. Kaplan. 2004. "Nominal Wage Rigidities in Mexico: Evidence from Social Security Records." *Journal of Development Economics* 75 (2): 507–33.
- Cravino, J., and A.A. Levchenko, 2017. "The Distributional Consequences of Large Devaluations." *American Economic Review* 107 (11): 3477–509.
- Cruces, G., A. Ham, and M. Viollaz. 2012. "Scarring Effects of Youth Unemployment and Informality: Evidence from Brazil." Documento de trabajo del Centro de Estudios Distributivos, Laborales y Sociales (CEDLAS), Facultad de Ciencias Económicas, Universidad Nacional de la Plata, Argentina.
- David, M.A., F. Lambert, and M.F.G. Toscani. 2019. *More Work to Do? Taking Stock of Latin American Labor Markets*. Washington, DC: International Monetary Fund.
- David, M. A., S. Pienknagura, and M.J. Roldos, 2020. *Labor Market Dynamics, Informality and Regulations in Latin America*. Washington, DC: International Monetary Fund.
- Deng, J., N. Elmallakh, L. Flabbi, and R. Gatti. 2023. forthcoming. "Labor Market Impact of the COVID-19 Pandemic in the West Bank and Gaza." *Labour*.
- Diamond, P. 2013. "Cyclical Unemployment, Structural Unemployment." *IMF Economic Review* 61 (3): 410–55.
- Egger, D., J. Haushofer, E. Miguel, P. Niehaus, and M. Walker. 2022. "General Equilibrium Effects of Cash Transfers: Experimental Evidence from Kenya." *Econometrica* 90 (6): 2603–43.
- Elsby, M.W., B. Hobijn, and A. Şahin. 2013. "Unemployment Dynamics in the OECD." *Review of Economics and Statistics* 95 (2): 530–48.
- Elsby, M.W., and G. Solon. 2019. "How Prevalent Is Downward Rigidity in Nominal Wages? International Evidence from Payroll Records and Pay Slips." *Journal of Economic Perspectives* 33 (3): 185–201.
- Erten, B., J. Leight, and F. Tregenna. 2019. "Trade Liberalization and Local Labor Market Adjustment in South Africa." *Journal of International Economics* 118: 448–67.
- Fan, R. Y., D. Lederman, H. Nguyen, H., and C.J. Rojas. 2023. "Calamities, debt, and growth in developing countries." *IMF Economic Review*, 1-21.
- Filomena, M. 2021. "Unemployment Scarring Effects: A Symposium on Empirical Literature." Dipartimento di Scienze Economiche e Sociali Working Paper 453, Università Politecnica delle Marche, Ancona, Italy.
- Floridi, A., B.A. Demena, and N. Wagner. 2020. "Shedding Light on the Shadows of Informality: A Meta-Analysis of Formalization Interventions Targeted at Informal Firms." *Labour Economics* 67: 101925.
- Fujita, S., and G. Moscarini. 2017. "Recall and Unemployment." *American Economic Review* 107 (12): 3875–916.
- Gatti, R., M. Morgandi, R. Grun, S. Brodmann, D. Angel-Urdinola, J.M. Moreno, D. Marotta, M. Schiffbauer, and E.M. Lorenzo. 2013. *Jobs for Shared Prosperity: Time for Action in the Middle East and North Africa*. Washington, DC: World Bank.
- Gatti, R., D. F. Angel-Urdinola, J. Silva, and A. Bodor. 2014). *Striving for better jobs: the challenge of informality in the Middle East and North Africa*. Washington, DC: World Bank.
- Gatti, R., D. Lederman, A.M. Islam, F.R. Bennett, B.P. J. Andree, H. Assem, R. Lotfi, and M.E. Mousa. 2023. *Altered Destinies: The Long-Term Effects of Rising Prices and Food Insecurity in the Middle East and North Africa*. Washington, DC: World Bank.
- Gruss, B., and S. Kebhaj. 2019. *Commodity Terms of Trade: A New Database*. International Monetary Fund.
- Haushofer, J., and J. Shapiro. 2016. "The Short-Term Impact of Unconditional Cash Transfers to the Poor: Experimental Evidence from Kenya." *Quarterly Journal of Economics* 131 (4): 1973–2042.
- Hoogeveen, J.G., and G. Lopez-Acevedo, eds. 2021. *Distributional Impacts of COVID-19 in the Middle East and North Africa Region*. Washington, DC: World Bank.
- ILO (International Labor Office). 2022. *The Impact of Active Labor Market Programmes on Youth: An Updates Systematic Review and Meta-Analysis*. Geneva.
- IMF (International Monetary Fund). 2021. *Regional Economic Outlook. Middle East and Central Asia. Trade-offs Today for Transformation Tomorrow*. Washington, DC.

- Islam, A.M., D. Moosa, and F. Saliola. 2022. *Jobs Undone: Reshaping the Role of Governments Toward Markets and Workers in the Middle East and North Africa*. Washington, DC: World Bank.
- Jacobson, L.S., R.J. Lalonde, and D.G. Sullivan. 1993. "Earnings Losses of Displaced Workers." *American Economic Review* 685–709.
- Kamurase, A., and E. Willenborg. 2021. "Early Lessons from Social Protection and Jobs Response to COVID-19 in Middle East and North Africa Countries." Social Protection Discussion Paper 2110, World Bank, Washington, DC.
- Kaur, S. 2019. "Nominal Wage Rigidity in Village Labor Markets." *American Economic Review* 109 (10): 3585–616.
- Keynes, J.M. 1936. *The General Theory of Interest, Employment and Money*. London: Macmillan.
- Khanna, G., D. Newhouse, and P. Paci. 2011. *Fewer Jobs or Smaller Paychecks?: Aggregate Crisis Impacts in Selected Middle-Income Countries*. Washington, DC: World Bank.
- Kim, C.J. 2012. *Labor Markets in East Asia During Crisis: Developments and Policy Implications? An Eye on East Asia and Pacific Note* 67879, 1–8. World Bank.
- Kraay, A. 2007. "The Welfare Effects of a Large Depreciation: the Case of Egypt 2000–05." Policy Research Working Paper 4182, World Bank, Washington, DC.
- Krafft, C., R. Assaad, and M.A. Marouani. 2021. "The Impact of COVID-19 on Middle Eastern and North African Labor Markets." ERF Policy Brief 55, Economic Research Forum, Giza, Egypt.
- . 2022. "The Impact of COVID-19 on Middle Eastern and North African Labor Markets: A Focus on Micro, Small, and Medium Enterprises." ERF Policy Brief 60, Economic Research Forum, Giza, Egypt.
- Kroft, K., F. Lange, and M.J. Notowidigdo. 2013. "Duration Dependence and Labor Market Conditions: Evidence from a Field Experiment." *Quarterly Journal of Economics* 128 (3): 1123–67.
- Loboguerrero, A.M., and U. Panizza. 2005. "Macroeconomic Shocks, Inflation, and Latin America's Labor Market." In *Monetary Policy and Macroeconomic Stabilization in Latin America*, ed. R. Langhammer, 177–97. Berlin: Springer.
- Lopez-Acevedo, G., M. Ranzani, N. Sinha, and A. Elsheikhi. 2023. *Informality and Inclusive Growth in the Middle East and North Africa*. Washington, DC: World Bank.
- Nucci, F., and A.F. Pozzolo. 2010. "The Exchange Rate, Employment and Hours: What Firm-Level Data Say." *Journal of International Economics* 82 (2): 112–23.
- OECD. 2021. *OECD Employment Outlook 2021: Navigating the Covid-19 Crisis and Recovery*. Paris: OECD.
- Ohanian, L.E., and A. Raffo. 2012. "Aggregate Hours Worked in OECD Countries: New Measurement and Implications for Business Cycles." *Journal of Monetary Economics* 59 (1): 40–56.
- Pissarides, C.A. 1992. "Loss of Skill During Unemployment and the Persistence of Employment Shocks." *Quarterly Journal of Economics* 107 (4): 1371–91.
- Pritadrajati, D.S., A.C. Kusuma, and S.C. Saxena. 2021. "Scarred for Life: Lasting Consequences of Unemployment and Informal Self-Employment: An Empirical Evidence from Indonesia." *Economic Analysis and Policy* 70: 206–19.
- Ravn, M. O., and H. Uhlig. 2002. "On adjusting the Hodrick-Prescott Filter for the Frequency of Observations." *Review of Economics and Statistics* 84 (2): 371–376.
- Rodriguez, C. C., M.E. Genoni, and D. Halim. 2023. "Egypt's Labor Market Before and After the COVID-19 Pandemic." Mimeo.
- Ruhm, C.J. 1991. "Are Workers Permanently Scarred by Job Displacements?" *American Economic Review* 81 (1): 319–24.
- Schady, N., A. Holla, S. Sabarwal, and J. Silva. 2023. *Collapse and Recovery: How the COVID-19 Pandemic Eroded Human Capital and What to Do about It*. Washington, DC: World Bank.
- Shimer, R. 2012. "Reassessing the Ins and Outs of Unemployment." *Review of Economic Dynamics* 15 (2): 127–48.
- Tamayo, S. G., J. Koettl, and N. Rivera. 2021. *The spectacular Surge of the Saudi Female Labor Force*. Brookings Institution, Washington, DC.
- Taskin, T. 2013. "Intensive Margin and Extensive Margin Adjustments of Labor Market: Turkey versus United States." *Economics Bulletin* 33 (3): 2307–19.
- Tobin, J. 1972. "Inflation and Unemployment." *American Economic Review* 62: 1–18.

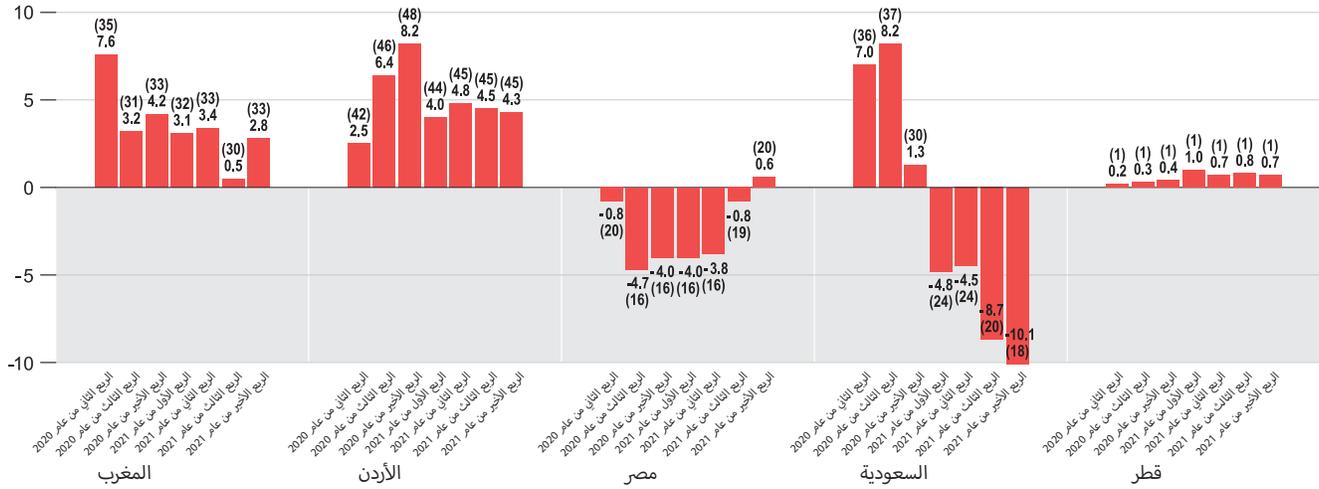
- World Bank. 2012. *World development report 2013: Jobs*. Washington, DC.
- World Bank. 2018. *World Development Report 2019: The Changing Nature of Work*. Washington, DC.
- World Bank. 2023. *Global Economic Prospects*, June 2023.

الملحق (أ) تأثير جائحة كورونا على البطالة حسب العمر والوضع من حيث الهجرة

الشكل أ-1 التغيير بالنقاط المئوية في بطالة الشباب والبالغين في خمسة بلدان بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والذي يمكن أن يعزى إلى صدمة جائحة كورونا

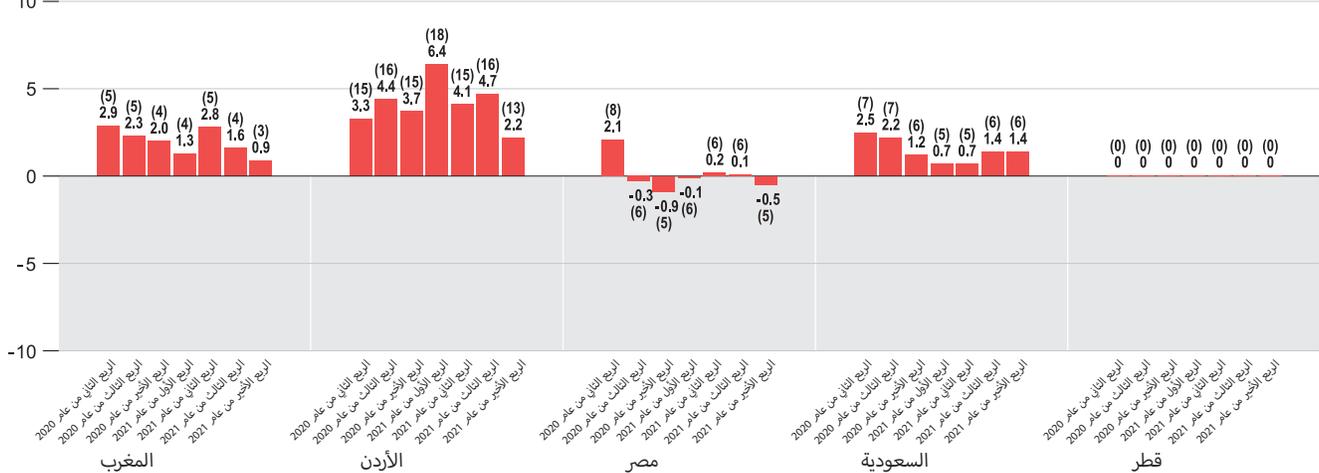
أ. الشباب (15-24 عاما)

التغيير بالنقاط المئوية



ب. البالغون

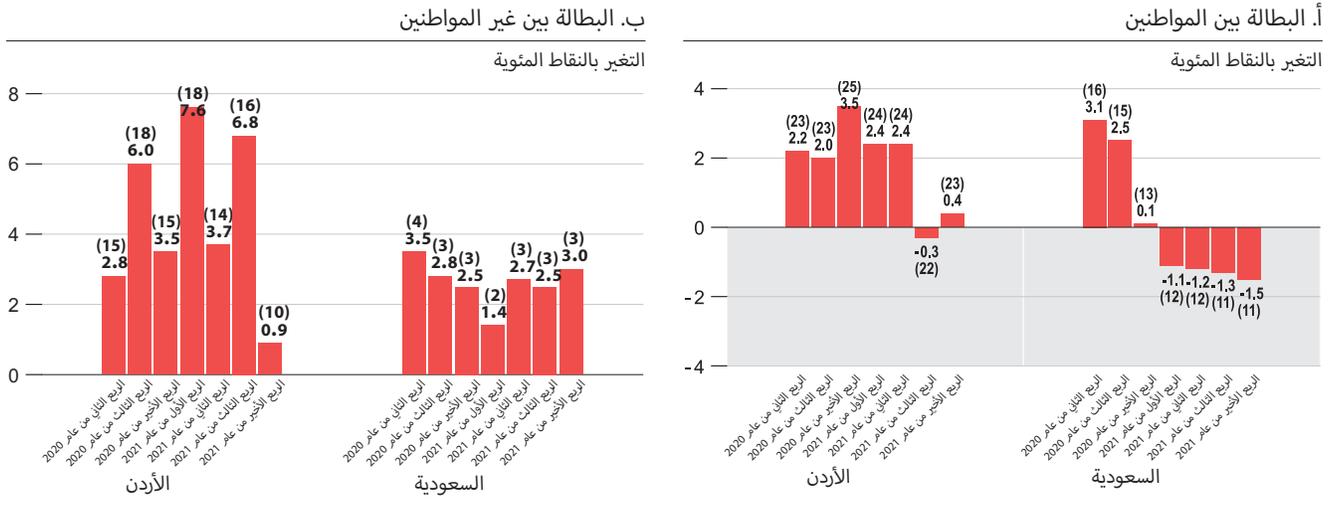
التغيير بالنقاط المئوية



المصدر: مصر: تقديرات وطنية من منظمة العمل الدولية. الأردن: نشرة بحث مسح القوى العاملة. المغرب: المندوبية السامية للتخطيط. قطر: جهاز التخطيط والإحصاء. السعودية: الهيئة العامة للإحصاء.

ملاحظة: انظر الإطار ب-1 للاطلاع على المنهجية. معدلات البطالة الفعلية موضوعة بين قوسين. أ) بالنسبة لمصر والأردن والسعودية، يشمل السكان البالغون الأشخاص الذين يبلغون من العمر 25 عاما أو أكثر. وفي قطر، يشمل السكان البالغون الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و 44 عاما.

الشكل 2- التغير بالنقاط المئوية في معدل البطالة بين المواطنين وغير المواطنين في الأردن والسعودية والذي يمكن أن يعزى إلى صدمة جائحة كورونا



المصدر: الأردن: نشرة بحث مسح القوى العاملة السعودية: الهيئة العامة للإحصاء.
ملاحظة: انظر الإطار ب-1 للاطلاع على المنهجية. معدلات البطالة الفعلية موضوعة بين قوسين.

الملحق (ب) مؤشرات سوق العمل المجمعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الجدول ب-1	مؤشرات أسواق العمل المجمعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حسب البلدان	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (وفقا لتعديل القوة الشرائية، بالسعر الثابتة للدولار الدولي في عام 2017)	العمل في القطاع غير الرسمي (نسبة مئوية %)	التغير في الإيرادات بالدولار الحقيقي منذ عام 2019 (نسبة مئوية %)	الأجر الشهوي الحقيقي (بالدولار)	الأجور الشهرية الحقيقية (وحدة العملة المحلية)	الأجر الشهوي الاسمي (وحدة العملة المحلية)	متوسط ساعات العمل الأسبوعية	معدل المشاركة في الأيدي العاملة (نسبة مئوية %)	نسبة التوظيف إلى عدد السكان (نسبة مئوية %)	معدل البطالة (نسبة مئوية %)	مجموعة الدخل/ الاقتصاد	
البلدان متوقعة الدخل	قطر	97,096.9 (2022)	—	0.3 (2022)	2,670.4 (2022)	9,720.2 (2022)	1,1742.0 (2022)	47.0 (2020)	87.4 (2022)	87.2 (2022)	0.1 (2022)		
	الإمارات	74,299.0 (2022)	—	—	2,046.6 (2009)	7,516.0 (2009)	7,450.6 (2009)	52.6 (2009)	76.8 (2021)	74.4 (2021)	3.1 (2021)		
	البحرين	51,854.7 (2022)	—	9.6 (2020)	809.2 (2020)	304.3 (2020)	353.0 (2020)	—	71.6 (2015)	70.9 (2015)	1.2 (2012)		
	السعودية	50,022.9 (2022)	—	-4.3 (2022)	1,365.3 (2022)	5,119.8 (2022)	6,625.0 (2022)	—	61.1 (2022)	57.6 (2022)	5.6 (2022)		
	الكويت	49,168.6 (2022)	—	—	958.4 (2016)	289.6 (2016)	353.0 (2016)	—	73.8 (2016)	72.2 (2016)	2.2 (2016)		
	سلطنة عُمان	35,336.9 (2022)	—	—	—	—	—	—	66.6 (2021)	59.2 (2021)	1.9 (2021)		
	الرقم الوسيط لعام 2022	42,898.0	31	-3.3	2,973	غ/م	غ/م	غ/م	36.3	61.9	58.7	5.0	الرقم الوسيط لعام 2022
	بدون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	19,796.6 (2022)	—	—	—	—	—	—	47.8 (2012)	38.7 (2012)	19.0 (2012)		الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
	لبنان	9,199.0 (2022)	67.0 (2021)	—	—	—	—	29.7 (2021)	39.7 (2021)	33.2 (2021)	16.2 (2021)		الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
	العراق	5,722.4 (2022)	53.9 (2022)	15.8 (2021)	801.5 (2021)	2,588.9 (2021)	3,067.5 (2022)	38.0 (2022)	45.0 (2022)	34.0 (2022)	24.4 (2022)		الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
الرقم الوسيط لعام 2022	15,093.0	57.0	-15.3	261.0	غ/م	غ/م	غ/م	41.6	63.2	58.5	5.0	الرقم الوسيط لعام 2022	
بدون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	15,308.0 (2022)	—	4.2 (2020)	84.2 (2020)	3,537,133 (2020)	25,449,673 (2020)	44.1 (2021)	40.9 (2022)	37.2 (2022)	9.0 (2022)		الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	
إيران	12,780.8 (2022)	67.0 (2019)	17.1 (2021)	60.75 (2021)	950 (2021)	3,031 (2021)	43.3 (2021)	42.7 (2022)	39.8 (2021)	7.2 (2022)		الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	
مصر	11,187.4 (2022)	—	—	—	—	—	—	—	41.8 (2017)	36.9 (2017)	12.0 (2017)		الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
الجزائر													

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الجدول ب-1	مؤشرات أسواق العمل المجمعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حسب البلدان									
مجموعة الدخل / الاقتصاد	نسبة الفرد من إجمالي الناتج المحلي (وفقا لتعداد القوة الشرائية، بالسعر الثابتة للدولار الدولي في عام 2017)	العمل في القطاع غير الرسمي (نسبة مئوية %)	التغير في الإيرادات والدولار الحقيقي منذ عام 2019 (نسبة مئوية %)	الأخر الحقيقي (بالدولار)	الأجور الشهرية الحقيقية (وحدة العملة المحلية)	الأخر الشهري الاسمي (وحدة العملة المحلية)	متوسط ساعات العمل الأسبوعية	معدل المشاركة في الأيدي العاملة (نسبة مئوية %)	نسبة التشغيل إلى عدد السكان (نسبة مئوية %)	معدل البطالة (نسبة مئوية %)
تونس	10,577.7 (2022)	36.9 (2019)	—	162.3 (2019)	476.2 (2019)	739.7 (2019)	43.4 (2019)	48.9 (2019)	40.5 (2019)	15.5 (2022)
الأردن	9,318.7 (2022)	51.6 (2021)	3.6 (2021)	371.7 (2021)	263.9 (2021)	337.1 (2021)	47.0 (2021)	38.5 (2022)	31.5 (2022)	18.3 (2022)
المغرب	8,061.5 (2022)	—	—	—	—	—	45.0 (2021)	44.3 (2022)	39.1 (2022)	11.9 (2022)
جنوبي	4,991.0 (2022)	50.5 (2017)	—	462.4 (2017)	82,178.4 (2017)	95,504.3 (2017)	—	32.3 (2017)	23.9 (2017)	26.1 (2017)
لبنان	—	62.4 (2022)	—	599.9 (2019)	904,338.2 (2019)	1,175,862.2 (2019)	46.9 (2019)	43.4 (2022)	30.5 (2022)	29.6 (2022)
الرقم الوسيط لعام 2022	4,882.0	56.0	-16.3	141.0	غ/م	غ/م	45.4	63.1	59.3	5.6
شمال أفريقيا										
البلدان منخفضة الدخل										
سوريا	—	—	—	1,010.6 (2010)	11,344.0 (2010)	11,344.0 (2010)	—	43.4 (2011)	—	8.6 (2010)
اليمن	—	77.4 (2014)	—	181.4 (2014)	38,980.1 (2014)	61,426.1 (2014)	39.2 (2014)	36.2 (2014)	31.4 (2014)	13.5 (2014)
الرقم الوسيط لعام 2022	1,569.0	87.0	—	15.0	غ/م	غ/م	28.8	60.2	51.1	15.1
شمال أفريقيا										

المصدر: تزد البيانات الخاصة بمعدل البطالة، ونسبة التشغيل، ونسبة التشغيل إلى السكان، ومعدل المشاركة في القوى العاملة من التقديرات الوطنية الصادرة عن منظمة العمل الدولية للاقتصادات التالية: الجزائر، البحرين، جيوتي، العراق، الكويت، ليبيا، عمان، سوريا، الإمارات، الضفة الغربية وقطاع غزة، اليمن. وفيما يلي مصادر البيانات الخاصة بالبلدان الأخرى: مصر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إيران: مكتب الإحصاء في إيران، دارة الإحصاءات العامة، لبنان: إدارة الإحصاء المركزي، المغرب: المديرية السامية للتخطيط، قطر: جهاز التخطيط وقطر، جهاز التخطيط للقطر، تونس: المعهد الوطني للإحصاء، والنسبة ليران، تشير بيانات عام 2022 إلى مؤشرات سوق العمل في العام الإيراني 1401 (21 مارس/آذار 2022 - 20 مارس/آذار 2023). البيانات الخاصة بلبنان مأخوذة من مسح القوى العاملة لعام 2022 الذي أجرته منظمة العمل الدولية وإدارة الإحصاء المركزي في لبنان في أواخر كانون الثاني 2022. تشمل التقديرات الخاصة بالأردن وقطر والسعودية كلا من الدولتين، باستثناء إيران والسعودية وقطر. وتأتي البيانات الخاصة بلبنان مأخوذة من مسح القوى العاملة المحلية الخاصة بالبحوث الاقتصادية، ويمتد إلى عام 2010 من بنك بيانات البنوك الدولي. يتم حساب الأرباح الشهرية الحقيقية بالدولار بقسمة الأرباح الشهرية الاسمي بالعدد الفعلي عن الإبلان عن متوسط البحوث الاقتصادية، ونسبة التشغيل إلى عدد السكان، ومعدل المشاركة في القوى العاملة مخصصة للأشخاص في سن 15 عاما فأكثر. وترد بين قوسين آخر سنة لكل مؤشر خاص ببلد معين. تشير الشرطة (—) إلى البيانات المأخوذة بمعدل التشغيل في الاقتصاد غير الرسمي من التقديرات الوطنية لمجموعة البنك الدولي. وتعد البيانات المتعلقة بمعدل البطالة، ونسبة التشغيل، ونسبة التشغيل إلى عدد السكان، ومعدل المشاركة في القوى العاملة مخصصة للأشخاص في سن 15 عاما فأكثر. وترد بين قوسين آخر سنة لكل مؤشر خاص ببلد معين. تشير الشرطة (—) إلى البيانات المأخوذة. غ/م يشير إلى أنه غير منطبق.

الجدول ب-2 مؤشرات أسواق العمل المجمعة للرجال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حسب البلدان

البلدان مرتفعة الدخل	مؤشرات أسواق العمل المجمعة للرجال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حسب البلدان	نسبة مشاركة القوى العاملة في القوى العاملة، بالأسعار الثابتة للدولار الدولي في عام 2017	العامل في القطاع غير الرسمي (نسبة مئوية %)	التغير في الإيرادات بالتغير في الدولار الحقيقي منذ عام 2019 (نسبة مئوية %)	الأجر الشهري الحقيقي (بالدولار)	الأجور الشهرية الحقيقية (وحدة العملة المحلية)	الأجر الشهري الاسمي (وحدة العملة المحلية)	متوسط ساعات العمل الأسبوعية	معدل المشاركة في الأيدي العاملة (نسبة مئوية %)	نسبة التوظيف إلى عدد السكان (نسبة مئوية %)	معدل البطالة (نسبة مئوية %)	مجموعة الدخل / الاقتصاد
قطر	97,096.9 (2022)	-	-	-4.8 (2022)	2,634.0 (2022)	9,587.7 (2022)	11,582.0 (2022)	47.0 (2020)	95.3 (2022)	95.2 (2022)	0.1 (2022)	قطر
الإمارات	74,299.0 (2022)	-	-	-	2,174.8 (2009)	7,987.1 (2009)	7,917.6 (2009)	51.6 (2009)	90.3 (2021)	88.4 (2021)	2.1 (2021)	الإمارات
البحرين	51,854.7 (2022)	-	-	9.7 (2020)	770.2 (2020)	289.6 (2020)	336.0 (2020)	-	86.9 (2015)	86.8 (2015)	0.5 (2012)	البحرين
السعودية	50,022.9 (2022)	-	-	-1.6 (2022)	1,399.5 (2022)	5,248.1 (2022)	6,791.0 (2022)	-	79.6 (2022)	77.5 (2022)	2.6 (2022)	السعودية
الكويت	49,168.6 (2022)	-	-	-	-	-	-	-	87.8 (2016)	87.0 (2016)	0.9 (2016)	الكويت
سلطنة عُمان	35,336.9 (2022)	-	-	-	-	-	-	-	83.8 (2021)	76.7 (2021)	1.1 (2021)	سلطنة عُمان
الرقم الوسيط لعام 2022	42,898.0	32.0	-5.1	3,368.0	غ/م	غ/م	غ/م	38.5	67.9	65.5	5.1	الرقم الوسيط لعام 2022
شمال أفريقيا	19,796.6 (2022)	-	-	-	-	-	-	-	61.0 (2012)	51.3 (2012)	15.9 (2012)	ليبيا
العراق	9,199.0 (2022)	69.8 (2021)	-	-	-	-	-	31.8 (2021)	68.2 (2021)	58.5 (2021)	14.3 (2021)	العراق
الصفة الغربية وقطاع غزة	5,722.4 (2022)	55.5 (2022)	15.7 (2021)	834.1 (2021)	2,694.1 (2021)	3,214.5 (2022)	39.1 (2022)	70.7 (2022)	56.4 (2022)	20.3 (2022)	الرقم الوسيط لعام 2022	الرقم الوسيط لعام 2022
شمال أفريقيا	15,093.0	57.0	-16.4	283.0	-	-	-	43.2	74.5	68.9	4.6	بدون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
الشرق الأدنى من البلدان متوسطة الدخل	15,308.0 (2022)	-	-	-	-	-	-	45.5 (2021)	68.2 (2022)	63.0 (2022)	7.7 (2022)	إيران
مصر	12,780.8 (2022)	69.7 (2019)	17.3 (2021)	62.5 (2021)	978 (2021)	3,119 (2021)	44.0 (2021)	69.1 (2021)	65.2 (2021)	5.6 (2021)	مصر	
الجزائر	11,187.4 (2022)	-	-	-	-	-	-	-	66.0 (2017)	60.0 (2017)	9.8 (2017)	الجزائر

الجدول ب-2	مؤشرات أسواق العمل المجمعة للرجال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حسب البلدان	تصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، (وفقا لتعديل القوة المراتبية، والأسعار الثابتة للدولار الدولي في عام 2017)	العمل في القطاع غير الرسمي (نسبة مئوية %)	التغير في الإيرادات بالدولار الحقيقي منذ عام 2019 (نسبة مئوية %)	الأخر الشهري الحقيقي (بالدولار)	الأجور الشهرية الحقيقية (وحدة العملة المحلية)	الأخر الشهري الاسمي (وحدة العملة المحلية)	متوسط ساعات العمل الأسبوعية	معدل المشاركة في الأيدي العاملة (نسبة مئوية %)	نسبة التشغيل إلى عدد السكان (نسبة مئوية %)	معدل البطالة (نسبة مئوية %)	مجموعة الدخل/الاقتصاد
تونس	10,577.7 (2022)	39.3 (2019)	—	171.2 (2019)	502.5 (2019)	780.5 (2019)	44.1 (2019)	70.8 (2019)	61.0 (2019)	13.3 (2022)	13.3	تونس
الأردن	9,318.7 (2022)	55.1 (2021)	3.4 (2021)	369.1 (2021)	262.0 (2021)	334.7 (2021)	48.0 (2021)	60.5 (2022)	50.5 (2022)	16.4 (2022)	16.4	الأردن
المغرب	8,061.5 (2022)	—	—	—	—	—	46.0 (2021)	69.6 (2022)	62.7 (2021)	10.3 (2022)	10.3	المغرب
جيبوتي	4,991.0 (2022)	45.7 (2017)	—	461.4 (2017)	81,997.4 (2017)	95,293.9 (2017)	—	47.0 (2017)	36.6 (2017)	22.1 (2017)	22.1	جيبوتي
لبنان	—	64.5 (2022)	—	591.8 (2019)	892,188.9 (2019)	1,160,065.1 (2019)	50.3 (2019)	66.2 (2022)	47.4 (2022)	28.4 (2022)	28.4	لبنان
الرقم الوسيط لعام 2022	4,882.0	60.0	24.4	168.0	غ/م	غ/م	47.2	73.4	70.2	4.4	4.4	رقم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
الرقم الوسيط لعام 2022	1,569.0	85.0	—	18.0	غ/م	غ/م	30.7	66.2	57.2	13.7	13.7	رقم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
سوريا	—	—	—	1,000.2 (2010)	11,227.0 (2010)	11,227.0 (2010)	—	71.2 (2011)	—	6.2 (2010)	6.2	سوريا
اليمن	—	77.0 (2014)	—	183.3 (2014)	393,849.9 (2014)	62,064.0 (2014)	39.6 (2014)	65.4 (2014)	57.3 (2014)	12.3 (2014)	12.3	اليمن

المصدر: تـد البيانات الخاصة بمعدل البطالة، ونسبة التشغيل إلى السكان، ومعدل المشاركة في القوى العاملة من التقديرات الوطنية الصادرة عن منظمة العمل الدولية للاقتصادات الناشئة: الجزائر، البحرين، جيبوتي، العراق، الكويت، ليبيا، عمان، سوريا، الإمارات، الضفة الغربية وقطاع غزة، واليمن. وفيما يلي مصادر البيانات الخاصة بالبلدان الأخرى: مصر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. إيران: مكتب الإحصاء في إيران. الأردن: دائرة الإحصاءات العامة. لبنان: إدارة الإحصاء المركزي، المغرب: المنيوية السامية للتخطيط. قطر: جهاز التخطيط للبيانات الخاصة بالبيانات الخاصة ببلدان مأخوذة من مسح القوى العاملة والإحصاء السجودية. الهيئة العامة للإحصاء، تونس: المعهد الوطني للإحصاء. وبالنسبة لإيران، تشير بيانات عام 2022 إلى مؤشرات سوق العمل في العام الإيراني 1401 (21 مارس/آذار 2022 - 20 مارس/آذار 2023). البيانات الخاصة ببلدان مأخوذة من مسح القوى العاملة والإحصاء السجودية. قطر: جهاز التخطيط للبيانات الخاصة ببلدان مأخوذة من الأردن وقطر والسعودية كلا من المواطنين والمهاجرين، باستثناء إيران والسعودية وقطر. وثائق البيانات الخاصة بمتوسط ساعات العمل الأسبوعية للموظفين من التقديرات الوطنية لمصلحة العمل الدولية في إيران، السعودية: الهيئة العامة للإحصاء. قطر: جهاز التخطيط والإحصاء. احتسبت من التقديرات الوطنية لمنظمة العمل الدولية، ووثائق المواطنين والمهاجرين، باستثناء إيران والسعودية وقطر. وثائق البيانات الخاصة بمتوسط ساعات العمل الشهرية الحقيقية بالمعنى المحلي لمرعاة التضخم باستخدام مؤشرات أسعار المستهلكين (المربوط عند 100 في 2010) من بنك بيانات البنك الدولي. يتم حساب الأرباح الحقيقية بالعملة المحلية على متوسط أسعار الصرف السنوية لكل بلد من المرصد الاقتصادي العالمي، وثائق البيانات المتعلقة بمعدل التشغيل في الاقتصاد غير الرسمي من التقديرات الوطنية لمنظمة العمل الدولية، باستثناء لبنان الذي تأتي بياناته من إدارة الإحصاء المركزي، المعلومات عن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي مأخوذة من بنك بيانات البنك الدولي.

ملحوظة: البيانات المتعلقة بمعدل البطالة، ونسبة التشغيل إلى عدد السكان، ومعدل المشاركة في القوى العاملة مخصصة للأشخاص في سن 15 عاما فأكثر. وقد بين قوسين آخر ستة لكل مؤشر خاص ببلد معين. تشير الشرطة (—) إلى البيانات المفقودة. غ/م يشير إلى أنه غير منطبق.

الجدول 3-3	مؤشرات أسواق العمل المجمعة للنساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حسب البلدان	البلدان مرتقعة الدخل								
مجموعة الدخل/ الاقتصاد	معدل البطالة (نسبة مئوية %)	نسبة التشغيل إلى عدد السكان (نسبة مئوية %)	معدل المشاركة في الأيدي العاملة (نسبة مئوية %)	متوسط ساعات العمل الأسبوعية	الأجر الشهوي الاسمي (وحدة العملة المحلية)	الأجور الشهرية المحقيقية (وحدة العملة المحلية)	الأجر الشهوي الحقيقي (بالدولار)	التغير في الإيرادات بالدولار الحقيقي منذ عام 2019 (نسبة مئوية %)	العمل في القطاع غير الرسمي (نسبة مئوية %)	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (وفقا لتعداد القوة الشرائية، بالشعير الثابتة للدولار الدولي في عام 2017)
قطر	0.4 (2022)	61.4 (2022)	61.7 (2022)	45.0 (2020)	12,188.0 (2022)	10,089.4 (2022)	2,771.8 (2022)	14.8 (2022)	-	97,096.9 (2022)
الإمارات	6.2 (2021)	49.3 (2021)	52.6 (2021)	56.7 (2009)	5,551.0 (2009)	5,599.7 (2009)	1,524.8 (2009)	-	-	74,299.0 (2022)
البحرين	3.9 (2012)	42.0 (2015)	43.5 (2015)	-	465.0 (2020)	400.8 (2020)	1,065.9 (2020)	8.6 (2020)	-	51,854.7 (2022)
السعودية	15.4 (2022)	29.2 (2022)	34.5 (2022)	-	5,873.0 (2022)	4,538.6 (2022)	1,210.3 (2022)	-17.0 (2022)	-	50,022.9 (2022)
الكويت	5.8 (2016)	47.0 (2016)	49.9 (2016)	-	-	-	-	-	-	49,168.6 (2022)
سلطنة عُمان	5.6 (2021)	28.9 (2021)	35.0 (2021)	-	-	-	-	-	-	35,336.9 (2022)
الرقم الوسيط لعام 2022	4.8	53.6	56.2	33.7	غ/م	غ/م	2,562.0	-0.5	29.8	42,898.0
بندون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا										
الشرطة العليا من البلدان متوسطة الدخل										
ليبيا	25.1 (2012)	25.3 (2012)	33.8 (2012)	-	-	-	-	-	-	19,796.6 (2022)
العراق	28.3 (2021)	7.7 (2021)	10.8 (2021)	17.5 (2021)	-	-	-	-	45.4 (2021)	9,199.0 (2022)
الضفة الغربية وقطاع غزة	40.4 (2022)	11.1 (2022)	18.6 (2022)	32.0 (2022)	2,288.3 (2022)	2,031.8 (2021)	629.0 (2021)	14.1 (2021)	45.4 (2022)	5,722.4 (2022)
الرقم الوسيط لعام 2022	5.5	48.0	53.0	39.1	غ/م	غ/م	222.6	-13.2	56.2	15,093.5
بندون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا										
الشرطة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل										
إيران	15.8 (2022)	11.4 (2022)	13.6 (2022)	36.8 (2021)	-	-	-	-	-	15308.0 (2022)
مصر	16.1 (2021)	12.9 (2021)	15.3 (2021)	39.0 (2021)	2,669.0 (2021)	837.0 (2021)	53.5 (2021)	20.97 (2021)	51.9 (2019)	12780.8 (2022)
الجزائر	20.6 (2017)	13.5 (2017)	17.1 (2017)	-	-	-	-	-	-	11,187.4 (2022)

تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أكتوبر/تشرين الأول 2023

تحقيق التوازن: الوظائف والأجور عند وقوع الأزمات
في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا